

معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية

شرح
كتاب السير الكبير
لمحمد بن الحسن الشيباني

اصلا
محمد بن أحمد السرخسي

الجزء الثالث

تحقيق

الدكتور صلاح الدين المنجد

معهد المخطوطات بجامعة الزدلا القرنية

شرح
كتاب السير الكبير
لمحمد بن الحسن الشيباني

اصلا
محمد بن أحمد السرخسي
الجزء الثالث

تحقيق
الدكتور صلاح الدين المنجد

مطبعة شركة الاعلانات الشرقية

١٩٧١

شرح
كتاب السير الكبير
لمحمد بن محمد الشيباني

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الجزء الثالث من شرح «السير الكبير» ، مضينا فيه على النهج الذى سلكناه فى الجزءين الماضيين ، جاهلين أن نقلّم نصّاً أقرب ما يكون إلى الصحة ، غير مُثقل بالشروح والآراء الخاصة .

وقد اعتمدنا على المخطوطات التى اتخذناها أساساً فى الجزء الثانى ، وجعلنا مخطوطة الجامعة الأمريكية فى بيروت أمّا .
والله المستول أن ينفع به ، وييسّر لإتمامه .

صلاح الدين المنجد

القاهرة

باب النفل لمن يجب إذا جعله الأمير (١) جملة

١٤٧١ - وإذا قال الأمير: مَنْ خرج من أهل العسكر فأصاب شيئاً فله من ذلك الربع. فهذا اللفظ يتناول كل مَنْ له في الغنيمة سهمٌ أو رضىخٌ من مسلمٍ أو ذمى، رجلٍ أو امرأة، حرٌّ أو عبد، صغيرٍ أو بالغ، تاجرٍ أو مُقاتلٍ، قاتل قبل هذا أو لم يُقاتل. لأن المقصود التحريض على القتال والإصابة، وكلّ هؤلاء يتحقّق فيهم معنى التحريض.

ألا ترى أنّهم يستحقّون السهم أو الرضىخ من الغنيمة للتحريض؟ والتاجر وإن لم يُقاتل قبل هذا فقد قاتل الآن حين أصاب شيئاً وجاء به. فلهذا استحق النفل من ذلك كله.

١٤٧٢ - فأما المستأمنُ فإن كان خرجَ بغير إذن الإمام فلا شيء له من ذلك.

لأنه لا حقّ له في الغنيمة رضىخاً ولا سهماً.

وإن كان خرجَ بإذن الإمام فهو بمنزلة الذمى في ذلك.

١٤٧٣ - ولو أنّ أسيراً من أهل الحرب سمع هذه المقالة من الأمير فخرج وأصاب شيئاً فذلك كلّهُ للمسلمين.

(١) في «الإمام» «ولى الهامش» الأمير، نسخة «.

لأنَّ الأمير فيء لهم ، وما أصابه فهو كسبه ، وكسب العبد لولاه . فلهذا كان هو مع ما جاء به فيئاً للمسلمين .

١٤٧٤ - ولو كانوا مُستأمنين في عسكر المسلمين مِنْ أهل تلك الدار ، فلما سمعوا هذه المقالة خرجوا فأصابوا غنائم ، فأتوا بها العسكر . فإنَّ كانوا وصلوا إلى موضعٍ قد أَمَنُوا فيه من المسلمين ثمَّ أصابوا هذا المال فعادوا واستأمنوا عليها أماناً مستقبلاً فذلك كلُّه لهم ، لا خُمْس فيها .

لأنَّه بوصولهم إلى ذلك الموضع قد انتهى حكم الأمان بيننا وبينهم ، فهم أهلُ حربٍ أغاروا على أموال أهل الحرب فملكوها ثمَّ استأمنوا عليها .

١٤٧٥ - وإنَّ كانوا أصابوا ذلك في موضعٍ قريبٍ من المسلمين لم يبلغوا فيه مأمَنهم فذلك كلُّه للمسلمين إنَّ كانوا خرجوا بغير إذن الإمام ، وإنَّ كانوا خرجوا بإذنه فلهم النفلُ من ذلك .

لأنَّ الأمان بيننا وبينهم باقٍ ما لم يبلغوا مأمَنهم ، فحكمهم في هذا كحكم المستأمنين في عسكرنا من أهلٍ دارٍ أخرى .

والذي يوضح الفرق بين الذين خرجوا بإذن الأمير والذين خرجوا بغير إذنه أنه يجب على الأمير والمسلمين نصرَةُ الخارجين بإذنه من المستأمنين إذا بلغهم أنَّ العدوَّ أحاطوا بهم ، كما يجب نصرَةُ أهل الذمَّة . ولا يجب عليهم نصرَةُ الخارجين بغير إذنه . فكذلك في حكم التنفيل الذين خرجوا بإذنه ، بمنزلةِ أهل الذمَّة دون الذين خرجوا بغير إذنه . والله أعلم بالصواب (١) .

(١) ق « والله الوقت للصواب » ولا شيء في ب .

باب النفل في دخول المظمورة^(١)

١٤٧٦ - وإذا وقف المسلمون على باب مَظْمُورَةٍ فيها العدوُّ يُقاتلون.
 فقال الأميرُ: مَنْ دخل من باب هذه المظمورةِ فله نَفْلٌ مِثْلُهُ درهم.
 فاقتحم البابَ قَوْمٌ من المسلمين. فلَإِذَا للمظمورةِ بابٌ آخَرُ دُونَ ذَلِكَ
 البابِ (ص ٢٧٥) مغلَقٌ. وإذا ليس بين البابين أَحَدٌ. فقاتل
 عامةُ المسلمين على البابِ الثَّانِي حَتَّى اقْتَحَمُوا^(٢)، فَلِلَّذِينَ اقْتَحَمُوا^(٣)
 البابَ الْأَوَّلَ نَفْلُهُمْ لِكُلِّ إِنْسَانٍ مِثْلُهُ درهم.
 لَأَنَّ الْإِمَامَ أَوْجِبَ لَهُمْ ذَلِكَ. فَإِنَّ كَلِمَةَ (مَنْ) توجب العموم، على أَنْ
 يتناول كل واحد على سبيل الانفراد.

فإن قال جماعة المسلمين: لا نعطيهُم النفل فإنه لم يكن بين البابين أَحَدٌ،
 وقد اجتمعنا على القتال على باب المظمورة.

قيل لهم: إن الأمير حرض الداخلين على دخول الباب الأول بما أوجب
 لهم، فكانت الحاجة إلى التنفيل ماسة يومئذ. فإنكم كنتم لا تدرون أن وراء
 الباب باباً آخر، وأنه ليس بين البابين أَحَدٌ.

فإن قيل: هذا لو قال الإمام من دخل من هذا الباب. وهو ما صمد

(١) في هامش ق « ومن ابن دريد: بنى فلان مظمورة إذا بنى داراً في الأرض أو
 بيتاً. وهذا الذي أراده محمد رحمه الله في السير. مغرب ».

(٢) ب « هـ » ق « اقتحموها » وفي هامش ق « حتى اقتحموها. نسخة ».

(٣) في هامش ق « اقتحموا الباب الأول. نسخة ».

باب بعينه ، وإنما قال : من دخل من باب المطمورة . وباب المطمورة الباب الأقصى .

قلنا : لا كذلك ، فإن باب المطمورة عند الأمير والمسلمين حين نفل كان الباب الأول ، وكانوا لا يتجاسرون على الدخول فيه ، فالذين دخلوه بعد التنفيل خاطروا بأنفسهم وأتوا بما أوجب لهم الإمام النفل عليه .
فإن قيل : ينبغي أن يعطى جماعتهم مئة درهم ، فإنه إنما أوجب الإمام ذلك للداخلين .

قلنا : مطلق الكلام محمول على ما يتسارع إلى (١) الأفهام ، وهو أن يكون لكل رجل منهم المئة نفلا . فإنه نكر المئة ، وذلك دليل على أن المستحق لكل واحد منهم غير المستحق لصاحبه .

١٤٧٧ - وكذلك (٢) لو قال : مَنْ دَخَلَ فَلَهُ رَأْسٌ - بخلاف ما لو قال : مَنْ دَخَلَ فَلَهُ الرَّبْعُ مِنَ الْغَنِيمَةِ - فدخل عشرة ، فلهم الربع بينهم .
لأن هناك عرفاً ما أوجب للداخلين بالإضافة إلى الغنيمة ، والغالب أن مراده الإشراف بين الداخلين في الجزء المسمى .

ألا ترى أن الداخلين يزيّدون على الأربعة عادة ، ولا تكون الغنيمة إلا أربعة أرباع؟ فهذا يتبين أن مراده الإشراف بينهم في الربع وإن كثروا .

١٤٧٨ - وَإِنْ دَخَلَ وَاحِدٌ ثُمَّ وَاحِدٌ هَكَذَا (ص ١٩١) حتى كملوا عشرة . فالربع بينهم ، بمنزلة ما لو دخلوا معاً .

لأنه أوجب النفل على الدخول من غير أن يتعرّض بجمع أو ترتيب .

(١) ب ، ق ، « اليه » .

(٢) ب ، « وكلى » .

١٤٧٩ - ولكن هذا لكلِّ مَنْ دَخَلَ قَبْلَ أَنْ يَتَنَحَّى الْعَدُوَّ مِنَ
الباب . فإذا تنحوا أو عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَحَدٌ فَلَا نَفَلَ
لِمَنْ يَدْخُلُ بَعْدَ ذَلِكَ .

لأنَّ المقصود هو التحريض على الدخول ، وذلك يختص بحال بقاء الخوف .
١٤٨٠ - وكذلك إن فتح ^(١) المسلمون البابَ وهابوا أَنْ يَدْخُلُوا
مَخَافَةَ كَمِينٍ خَلْفَ الْبَابِ ، فهذا والأول سواء .

لأنَّ المقصود التحريض على الدخول فيتقيد بحال بقاء الخوف .
١٤٨١ - وكذلك لو قال : مَنْ دَخَلَ فَلَهُ بِطَرِيقُ الْمَطْمُورَةِ . فدخَلَ
العشرةُ معاً أو على الترتيبِ حَالَ قِيَامِ الْخَوْفِ .
لأنَّ عَرَفَ الْبَطْرِيقَ بِالْإِضَافَةِ . فعرَفنا أَنَّ مراده الإِشْرَاقَ بَيْنَ الدَّاخِلِيْنَ فِيهِ .
١٤٨٢ - ولو قال : فَلَهُ بِطَرِيقٌ مِنْ بَطَارِقَتِهِمْ . فلكلِّ دَاخِلٍ
بَطْرِيقٌ .

لأنَّ ما أَوْجَبَهُ هُنَاكَ مُنْكَرٌ .
إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَطْمُورَةِ إِلَّا بِطَرِيقَانِ أَوْ ثَلَاثَةً فَذَلِكَ
بَيْنَهُمْ بِالسُّوِيَّةِ لَا يُعْطَوْنَ شَيْئاً آخَرَ .
لأنَّ صِحَّةَ الْإِجَابِ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَقْدَارِ الْمَوْجُودِ فِي الْمَحَلِّ .

(١) مَنْ دَخَلُوا .

١٤٨٣ - وعلى هذا لو قال : فله جارية من جواريتهم . ثم لم يُوجَدْ فيهم إلا ثلاث جَوَارٍ ، فذلك بينهم بالسوية .
لأنه ليس بعضهم بأولى من البعض .

ولا يعطون شيئاً آخر .

لأن التنفيل لم يُوجَدْ فيما سوى الجوارى الموجودات (١) فيها .
١٤٨٤ - بخلاف ما لو قال : فله جارية . ولم يقل من جواريتهم . فإنَّ هناك يُعطى ، كلُّ داخلٍ جاريةً أو قيمةً جاريةً وَسَطاً من المال الموجود فيها .

لأنه سمي لكل داخل جارية (٢) مطلقاً . وهذه التسمية توجب الحق في مالية جارية إما عينها أو قيمتها .

ولكن يتقيد بالمال الموجود في المطمورة .

لأن المقصود إيصال المنفعة إلى المسلمين . وإنما يتحقق ذلك إذا تقيد النفلُ بالمال الموجود فيها .

حتى إذا لم يجدوا في المطمورة شيئاً فلا شيء للداخلين .

لانعدام المحل الذي أوجب الإمام حقهم فيه .

وأوضح هذا الفرق بالوصية :

(١) ب « الموجودة » .

(٢) من قوله : « أو قيمة جارية الى هنا ساقط من ص . وفى هـ » لأنه سمي نفل داخل جارية مطلقاً . نقلنا عبارة ق .

فإنَّ من قال أوصيت لفلان بجارية من جوارى ، فمات وليس له جوارٍ ، لم يكن للموصى له شيء . ولو قال بجارية . أعطى قيمة جارية من ماله . فإنَّ مات ولا مال له فلا شيء للموصى له . فكذلك حكمُ التنفيل . إنَّ لم يوجد في المطمورة شيء وأصابوا غنائم من موضع آخر لم يكن لهم النفل .

لأنَّ ما يقبَد من الكلام بمقصود التكلم بمنزلة ما يتقيد بتنصيب التكلم عليه .

١٤٨٥ - فإن دخل واحد^(١) من المسلمين (ص ١٩١) ونادى أنَّه ليس خلفَ هذا الباب أحدٌ . ثم دخل^(٢) جماعة فالنفلُ للأوَّلِ خاصَّةً .

لأنَّ تقيد بحال بقاء الخوف ، وقد زال حين سمعوا النداء من الأوَّل .

بخلاف ما إذا كانت المطمورة مظلمة ولم يسموا من الأوَّلِ كلاماً حتى دخلوا على إثره قبل أن يستبين لهم شيء .

لأنَّهم دخلوا في حال بقاء الخوف ، فهم كالداخل أوَّلًا في استحقاق النفل .

١٤٨٦ - ولو دَخَلَ قومٌ من بابها ، وتلصَّ قومٌ من فوقها . دَلَّاهم غيرُهم بإذنهم ، حتى دخلوا وسَطَها ، فلكلٍّ واحدٍ منهم النفلُ إذا كان الأميرُ قال : مَنْ دخلها .

(١) ب « داخل » .

(٢) ب « دخلت » .

لأنه شَرَطَ الدخولَ مطلقاً . وقد وَجَدَ ذلك من كلِّ واحدٍ منهم ، بخلاف قوله من دخل من باب المطمورة ، لأنَّ هناك قَيْدَ الكلامِ باشتراطِ الدخول من الباب .

ألا ترى أنَّ مَنْ قال لزوجه : إِنَّ خَرَجْتُ من هذا الباب . فخرجت من جانب السطح ، لم يقع عليها شيء . بخلاف ما إذا قال : إِنَّ خرجت من الدار .

١٤٨٧- فَإِنْ كَانَ الَّذِينَ تَدَلَّوْا جَعَلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي قُلُوبٍ مِنْ حَلِيدٍ ثُمَّ أَمَرُوا أَصْحَابَهُمْ فَدَلَّوْهُمْ ، وَكَانُوا مُعَلِّقِينَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، يِقَاتِلُونَ أَهْلَ الْمَطْمُورَةِ ، حَتَّى فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ الْحَصْنَ ، فَلَهُمُ النَّفْلُ .

لأنهم انتهوا إلى الموضع الذي كان مقصود الأمير ، وهو موضع القتال ، والموضع الذي يتحقق معنى الجرأة بالوصول إليه ، وينتفع به المسلمون . وإنما تمكن المسلمون من الفتح باشتغال العدو بالقتال مع الذين تدلَّوا .

١٤٨٨- فَإِنْ كَانُوا دَلَّوْهُمْ ذُرَاعاً أَوْ ذُرَاعَيْنِ ثُمَّ أَخْرَجُوهُمْ لَمْ يَكُنْ هَذَا دَخُولاً .

لأنهم ما وصلوا إلى موضع القتال وما انتفع المسلمون بما صنعوا فلا شيء لهم من النفل .

١٤٨٩- وَلَوْ انْقَطَعَتِ الْجِبَالُ حِينَ دَلَّوْهُمْ ، فَوَقَعُوا فِي الْحَصَنِ ، أَخَذُوا النَّفْلَ .

لأنهم دلَّوهم بأمرهم . فكأنهم طرحوا أنفسهم فيها ، فيستحقون النفل لإتيانهم بما شرط عليهم .

١٤٩٠- فَإِنْ كَانَ الَّذِينَ دَلَّوْهُم قَطَعُوا الْجِبَالَ بِغَيْرِ أَمْرِهِمْ ،
فوقوعا في المطمورة فقاتلوا حتى فتحوا ، لم يكن لهم من النفل شئٌ .
لأنهم ما دخلوها ، وإنما ألقوا فيها . فإن القطع إذا كان بغير أمرهم لا يكون
فعل القاطع مضافاً إليهم ، بخلاف ما إذا كان بأمرهم .

ألا ترى أنهم لو عُطِبُوا في هذا الفصل من وقعتهم ضَمَنَ القاطعون دياتهم .
وفي الأول لا يضمنون شيئاً . بمنزلة ما لو ألقوا أنفسهم فيها . فكيف يستقيم
أن يجمع لهم بين النفل والديات .

١٤٩١- وَلَوْ زَلَقْتُ رَجُلٌ أَحَدَ مِنَ الْوَاقِفِينَ ^(١) فَوْقَ الْمَطْمُورَةِ
وَهُوَ يُقَاتِلُ فَوْقَ فِيهَا فَلَهُ النَّفْلُ .

لأنه هو الذي وضع قدمه في ذلك الموضع ، وما طرأ على فعله فعل آخرٌ معتبر .
فيكون حصوله فيها مضافاً إلى فعله ، كأنه دخلها قصداً .

١٤٩٢- وَلَوْ دَفَعَهُ إِنْسَانٌ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ النَّفْلِ شَيْءٌ .
لأنه طرأ على فعله فعلٌ معتبر ، فيكون هو مُلْقَى فِيهَا لا دَخَلًا . إلا أن
يكون أمر بعض أصحابه بأن يرى به فيها . فإن فعل الغير بأمره كضله بنفسه .
وهذا لأن المقصود إظهار الجرأة وذلك يحصل فيما فعل به غيره (ص ٢٧٧)
بأمره ، ولا يحصل إذا فعل به بغير أمره .

١٤٩٣- وَلَوْ أَنَّ أَصْحَابَهُ دَلَّوْهُ فِيهَا ، فَقَطَعَ أَهْلُ الْحَرْبِ الْجِبَالَ
بِالسَّيْفِ ، فَوَقَعَ فِيهَا وَقَاتَلَ حَتَّى فُتِحَتِ الْمَطْمُورَةُ فَلَهُ النَّفْلُ .
لأنه قد بلغ موضع القتال حيث وصلت السيوف إلى الجبال فقطعوها ،
أو إلى القدور فكسروها .

(١) ق « الواقفين » خطأ .

١٤٩٤ - فَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْهَوَاءِ أَعْلَى مِنْ أَنْ يَصَلَ سِلَاحُ
الْعَدُوِّ إِلَيْهِ فَتَوَهَّقْهُ أَهْلُ الْحَرْبِ بِوَهْقٍ ^(١) حَتَّى رَمَوْا بِهِ فِي الْمَطْمُورَةِ
لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ النِّفْلِ شَيْءٌ .

لأنه ملقٍ في المطمورة بفعل فاعل مختبر ، وليس بداخلٍ فيها على وجه
يكون فيه إظهارُ الجرأة . فلا يستحقُّ التَّنْفِلُ .

١٤٩٥ - وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْمَطْمُورَةِ طَلَبُوا الصِّلَحَ عَلَى أَنْ يُؤْمِنُوا الرِّجَالَ
وَيَأْخُذُوا الْأَمْوَالَ وَالذَّرِيَّةَ ، وَأَدْخَلُوا النَّاسَ ^(٢) مِنَ الْمُسْلِمِينَ . فَنَظَرُوا
فَإِذَا عِدَّةُ الرِّجَالِ خَمْسُونَ . فَاجَابُوهُمْ إِلَى مَا اتَّمَسُوا مِنَ الصِّلَحِ . ثُمَّ
لَمَّا دَخَلُوا وَجَلُّوا فِيهَا أَلْفَ رَجُلٍ . فَإِذَا الْمَطْمُورَةُ أَمِيالٌ ^(٣) فِي الْأَرْضِ
إِلَّا أَنَّ بَابَهَا الَّذِي يُخْرِجُ أَهْلَهَا مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ وَاحِدٌ . فَهَذِهِ مَطْمُورَةٌ
وَاحِدَةٌ ، وَجَمِيعٌ مَنَ فِيهَا مِنَ الرِّجَالِ آمِنٌ لَا سَبِيلَ عَلَيْهِمْ .

لأنَّ بَابَ الْمَطْمُورَةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَاحِدٌ . فَتَكُونُ مَطْمُورَةً وَاحِدَةً بِمَنْزِلَةِ
دَارٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، فِيهَا حُجْرٌ وَمَقَاصِيرٌ ، وَلَكِنْ بَابُهَا إِلَى السَّكَةِ وَاحِدٌ .
فَلِإِنَّمَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ دَارٍ وَاحِدَةٍ . ثُمَّ قَدْ آمَنُوا الرِّجَالُ الَّذِينَ هُمْ فِي الْمَطْمُورَةِ .
وَلَمَّا ظَنُّوا قِلَّةَ عَدَدِهِمْ . وَلَا يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَى الظَّنِّ ، وَلَمَّا بَيَّنَّنَا عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ .
فَكَانُوا جَمِيعًا آمِنِينَ .

(١) الوَهْقُ سَحَرَةٌ : الْحَبَلُ يَرْمِي فِي أَنْشُوطَةٍ فَتُؤْخَذُ الدَّابَّةُ وَالْإِنْسَانُ (الْقَامُوسُ) .

(٢) ب « نَاسًا » .

(٣) ه « أَمْثَالُ أَبْوَابٍ فِي الْأَرْضِ » ق « فَإِذَا لِلْمَطْمُورَةِ أَبْوَابٌ فِي الْأَرْضِ وَلَعَلَّ هَذِهِ

الرَّوَايَةُ هِيَ الْأَصَحُّ » .

١٤٩٦- وإن كان لأقصى المطمورة من الجانب الآخر بابٌ يخرج إلى أعلى الأرض فهاتان مطمورتان ، باختلاف^(١) المدخل .
بمنزلة دارٍ على وجه الأرض عظيمة ، لكل جانبٍ منها باب ، فلئِها تُجَعَلُ في حكم دارين .

١٤٩٧- ثم الأمان أيضاً وَقَعَ على المطمورة التي تلى المسلمين ، فمن وُجِدَ فيها من الرجال فهو آمن ، ومن وُجِدَ في المطمورة الأُخرى من الرجال فهو فيءٌ .

١٤٩٨- فإن قالوا : نحن من المطمورة الأولى لم يُلتَقَتْ إلى كلامهم .
لأنهم وُجِدوا في غير موضع الأمان ، فلا يُقْبَل قولهم فيما يدَّعون من الأمان .
إلا أن يُعرَفوا بأعيانهم .

بمنزلة أهل اللمة إذا دخلوا قرية من قرى أهل الحرب ثم ظفر المسلمون بها فهم فيء أجمعون إلا مَنْ عُرِف أنه ذِيٌّ .

١٤٩٩- ومن وُجِدَ في المطمورة الأولى ، فهو آمن .
لأنه وُجِدَ في موضع الأمن .

إلا مَنْ عُرِف أنه من أهل المطمورة الأُخرى .

بمنزلة قوم من أهل الحرب دخلوا قرية من قرى أهل اللمة فلا سبيل

(١) هـ « باختلاف » .

للمسلمين على امتزاق واحد منهم ، إلا من عرف بعينه أنه من أهل الحرب .

١٥٠٠- ثم إن كان بين المطمورتين حائط . وعليه بابٌ يصلُ بعضهم إلى بعض من ذلك الباب ، فالحائطُ هو المَفرق بين المطمورتين .

وإن لم يكن هناك حائطُ . فإنما يُنظر إلى موضعٍ ينقطعُ منه وصولُ بعضهم إلى بعض ، فمن ذلك الموضعُ تفترق المطمورتان . وإن لم يكن بينهما حاجزٌ ينقطعُ منه وصولُ بعضهم إلى بعض فهذه كلها مَطْمُورَةٌ واحدة .

بمنزلة مدينة على وجه الأرض لها أبواب . فإن باختلاف الأبواب لا يخرج من أن يكون الكلّ مدينة واحدة .

والمطاميرُ تحت الأرض بمنزلة الأبنية فوقها يلخُلُ في الأمان جميع مَنْ فيها من الرجال .

والله الموفق .

باب من النفل يَنْفَعُ فيه ^(١) بعضهم على بعض بالتقدم

١٥٠١- وإذا وقف المسلمون على باب حصن . فقال الأميرُ :
مَنْ دَخَلَ مِنْكُمْ أَوَّلًا فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَرْوُسَ ، وللثاني رأسان ، وللثالث رأس .
فهذا تنفيل صحيحٌ حصل من الإمامِ على وَجْهِ النظر ، بحسب
الجزاء والعناء . فعناء الداخل أولاً (ص ٢٧٨) أكثر من عناء
الثاني ، وعناء الثاني أكثر من عناء الثالث .

١٥٠٢- فإذا دخل ثلاثةٌ تِباعاً كان للأول ثلاثة أَرْوُسَ ،
وللثاني رأسان ، وللثالث رأس .

١٥٠٣- وكذلك لو قال : مَنْ دَخَلَ مِنْكُمْ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَرْوُسَ ،
وللثاني رأسان ، وللثالث رأس .

لأنَّ بالعطف بلفظ الثاني والثالث عرفنا أن مراده من أول كلامه من دخل
منكم أول ، فكانه صرح بذلك .

١٥٠٤- وكذلك لو قال : أَيُّكُمْ دَخَلَ .

لأنَّ أي كلمة جمع تتناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الانفراد .
بمنزلة كلمة من .

(١) ق « باب النفل الذي يَنْفَعُ ... » .

١٥٠٥ - وإنما يستحقّ الثاني والثالثُ النفلَ إذا دخلوا في
الفصلين في حال بقاء الخوف . فأما مَنْ دخل بعد زوال الخوفِ
فلا شيء له .

١٥٠٦ - وإن دَخَلَ في هذه الفصولِ الثلاثةُ ^(١) جميعاً معاً بطل
نفلُ الأول والثاني . وإنما لهم نفل الثالث وهو رأسُ بينهم أثلاثاً .
لأنَّ الأول اسم لفرد سابق ، والثاني اسم لفرد هو تالٍ للسابق ، والثالث
اسم لفرد هو تالٍ للسابق والثاني . هذا هو الحقيقة . ولكن مقصود الإمام
التنفيل . بحسب إظهار الجلالة والقوة ، وما كان من الجلالة التي تحصل
بلخول أول القوم لا تحصل إذا دخل معه اثنان . فلهذا يبطل نفل الأول .
وكذلك ما يحصل من الجلالة بلخوله بعد واحد لا يحصل بلخوله مع اثنين .
فأما ما يحصل بلخوله بعد اثنين يحصل بلخوله معهما بيقين أو أكثر من
ذلك فلهذا يجب نفلُ الثالث .

١٥٠٧ - ثم ليس أحدهم بأن يجعل ثالثاً بأولى من صاحبيه ،
فلهذا كان نفلُ الثالث بينهم بالسوية أثلاثاً .

فلن قيل : لماذا لا يُعطى لكل واحد منهم رأس على أنه ثالث ؟
قلنا : لأن الإمام أوجب للثالث رأساً واحداً . وقد بينا أن اسم الثالث
لا يتناول إلا الفرد ، فلا يمكن أن يُجعل الإيجاب بهذا اللفظ عاماً أو متناولاً
لهم جميعاً . وإنما يتناول أحدهم بغير عينه . ثم المشاركة بينهم في المستحق
باعتبار المعارضة ^(٢) والمساواة في سبب الاستحقاق .

(١) ق « ثلاثة » .

(٢) هـ « المعارضة » .

١٥٠٨ - ولو دخل اثنان معاً ثم ثالثٌ بعدهما بَطَلَ نَفْلُ الأول .
لأنه لا أول بينهما . ويكون لهما نفلُ الثاني .

وذلك رأسان .

لأن الثاني فيهما يتعين (١) ، فجزاء كل واحد منهما في الدخول مع صاحبه
أظهر من جزائه في الدخول بعد صاحبه .

وللثالث رأس .

لأنه دخل بعد اثنين فهو الثالث بعينه .

١٥٠٩ - ولو دخل اثنان معاً ، ثم اثنان معاً ، فلأولين نفلُ الثاني .
لما قلنا .

ولا شيء للآخرين .

لأنه دخل مع الثالث رابعٌ . والثالث اسمٌ لفرد يدخل بعد اثنين ، ولم يكن
واحد منهما بهذه الصفة ، لكون صاحبه معه .

١٥١٠ - ولو دخل أربعة من القوم معاً لم يكن لهم شيء .

لأنه ليس فيهم أولٌ ولا ثانٍ ولا ثالثٌ ، فإن الرابع مزاحم لهم .
أرأيت لو دخل عشرون معاً ، أو دخل العسكر جميعاً معاً أكانوا يستحقون
شيئاً ؟

(١) غير منقوطة في الأصل ؛ ب ، هـ « يتيقن » ، أثبتنا رواية ق .

١٥١١- ولو دخل أول مرة واحد، ثم اثنان، فالداخل أولاً يستحق نفل الأول .

لأنه فرد سبق بالدخول .

ويطل نفل الثاني .

لأنه لا يأتي في الآخرين .

ولكن لهما نفل الثالث .

لأننا تيقنا أن الثالث فيهما .

١٥١٢- ولو دخل واحد ثم واحد ثم اثنان فلا شيء للآخرين .

لأنه لا ثالث فيهما . فكل واحد منهما رابع مع صاحبه . والإمام ما أوجب للرابع شيئاً .

١٥١٣- ولو صعد الأمير لرجل بعينه فقال: لست أطمع في أن تدخل أولاً ، ولكن إن دخلت ثانياً فلك رأسان . فدخل أول القوم . فلا شيء له في القياس .

لأن الإمام ما أوجب للأول شيئاً ، وإنما أوجب له التنفيل بشرط أن يدخل ثانياً . ولم يوجد ذلك الشرط .

وفي الاستحسان له رأسان .

لأننا نتيقن أنه صنع ما طلب الإمام منه وزيادة في إظهار القوة والجلادة ، فإن ما تقدم من قول الإمام :

لستُ أَطْعُمُ في أن تدخلُ أولاً .

يتبين أنه لم يكن مراده أن يشترط عليه الدخول ثانياً . وإنما مراده التحريض على إظهار الجَدِّ في القتال . وقد أتى به على أكمل الوجوه .

١٥١٤ - وهذا بخلاف ما إذا لم يذكر هذه المقدمة ، ولكن قال :
إِنْ دَخَلْتَ ثانياً فلكِ رأسان فدخل أولاً فإنه لا يستحق شيئاً .

لأن مقصود الإمام هاهنا أن يمنع من أن يدخل أولاً إبقاءً على نفسه . فإنه علم أنه يقتحم المهالك ، فأراد أن لا يدخل وَخَدَه حتى يدخل غيره قبله أو معه ، ليكون أقوى له . فإذا لم يدخل بتلك الصفة لا يستحق النفل .

ثم هذا المعنى الذى قلنا محتمل ، والمعنى الأول الذى ذكرنا فى وجه الاستحسان محتمل أيضاً . ولكن لا يتعين أحد المحتملين إلا بالدليل . وقد وجد الدليل فى الفصل الأول . وهو المقدمة التى جرت ، ولم يوجد الدليل فى الفصل الثانى فيبقى الاحتمال ، ومع الاحتمال لا يثبت الاستحقاق .

١٥١٥ - ولو دخل مع آخر فله رأسان .

لأنه دخل ثانياً كما شرط عليه الأمير .

١٥١٦ - ولو دخل ثلاثة هو أحدهم لم يستحق شيئاً بل يجب النفل له إذا دخل ثانياً ، فإن أوجب له نفلاً إن دخل ثالثاً استحق ذلك .

لأنه ثالث فى الدخول إذا دخل مع اثنين ، كما هو ثالث إذا دخل بعدهما .

١٥١٧ - ولو قال للقوم : مَنْ دخل منكم ثانياً فله رأسٌ . فدخل واحدٌ أولاً ، لم يستحق شيئاً .

لأنه أوجب النفل للثاني دون الأول .

فإن قيل : فأين ذهب قولكم (١) إن معنى العناء والقوة في الدخول أولاً أكثر . فإن هذا الرجل قد أتى بأفضل مما كان شرط .

قلنا : نعم ، ولكن هذا إنما يعتبر فيما إذا كان الإيجاب لشخص بعينه ، فلما إذا كان لغير معين فلا بد من اعتبار الوصف الذي رتب الإيجاب عليه .

أرأيت لو استحق هذا النفل لأنه صنع خيراً مما طُلب منه ، ثم دخل الثاني بعد ذلك ، هل يستحق شيئاً ؟ فلا يجوز القول بأنه لا يستحق ، لأنه أتى بالوصف الذي أوجب الإمام النفل به . وإذا ثبت الاستحقاق له عرفنا أنه لا شيء للأول ، ومثل هذا لا يتحقق فيما إذا كان التنفيل لمعين .

١٥١٨ - ولو قال لثلاثة نفر بأعيانهم : مَنْ دخل منكم أولاً فله ثلاثة أرؤس . فدخل رجلٌ منهم مع رجلٍ من المسلمين من غير الثلاثة ، فللداخل من الثلاثة ثلاثة أرؤس .

لأنه أوجب له النفل على أن يكون أول الثلاثة دخولاً ، لا على أن يكون أول الناس دخولاً . وهو أول الثلاثة حين لم يدخل معه صاحبه . فلا يبطل نقله بدخول قومٍ معه من غير الثلاثة .

١٥١٩ - ولو كان قال : مَنْ دَخَلَ منكم قبل الناس فله ثلاثة أرؤس ، والمسألة بحالها ، لم يكن له شيء .

لأنه شرط أن يكون منفرداً بالدخول : سابقاً على الناس كلهم . ولم يوجد حين دخل معه غيره . وفي الأول شرط أن يكون سابقاً على صاحبه . وقد وجد ذلك .

(١) ق « قولهم » ، ولى الهامش « قولكم » ، نسخة « .

١٥٢٠- وكذلك لو دخل اثنان من الثلاثة معاً في هذا الفصل

لم يكن لهما شيء .

لأنه أوجب النفل لفرد يسبق الناس كلهم بالدخول ولم يوجد .

١٥٢١- ولو قال : مَنْ دَخَلَ مِنَ الشَّبَّانِ أَوَّلًا فَلَهُ رَأْسَانِ ، وللثاني

رأس . وَمَنْ دَخَلَ مِنَ الشُّيُوخِ أَوَّلًا فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَرْوَاسٍ ، وللثاني رأسان .

فدخل شابٌ وشيخٌ معاً كان للشابِّ رأسان .

لأنه أولُ شابٍّ دخل . فإن الذي معه ليس بشاب ، فعرفناه أنه أول

الشباب دخولا .

وللشيخِ ثلاثة أَرْوَاسٍ .

لأنه أولُ الشيوخ دخولا ، والذي معه ليس بشيخ .

١٥٢٢- ولو دخل شابان وشيخٌ فللشيخِ ثلاثة أَرْوَاسٍ .

لأنه أولُ شيخٍ دخل .

وبطل نفلُ الشابِّ الأوَّل ، (ص ٢٨٠) .

لأنه لا أولَ فيهما . فصاحب كل واحد منهما يُزاحمه .

ولكن لهما نفلُ الثاني رأسٌ بينهما نصفان .

لأن فيهما الثاني .

وعلى هذا لو دخل شابان وشيخان معاً فللشيخين أيضاً نفل
الثاني من الشيوخ .

لأنَّ كلَّ واحد منهما مزاحم لصاحبه ، فلا يكون فيهما أول شيخ (١) دخولا .
١٥٢٣ - ولو قال : مَنْ دَخَلَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ أَوَّلًا فَلَهُ كَذَا .
فلنخل رجلٌ من غير أهل الشام ، ثم دخل شاميٌّ فله النفلُ .
لأنَّه أولُ شاميٍّ دخل ، وهو الذي شرطه الإمام .
إلا أن يكون قال في كلامه أول الناس . فحينئذ لا يستحق شيئاً .
لأنَّه ليس بأول الناس دخولا .

١٥٢٤ - وعلى هذا لو قال : مَنْ دَخَلَ مِنَ الْأَحْرَارِ أَوَّلًا ، أَوْ قَالَ :
مِنْ أَوَّلِ النَّاسِ . أَوْ قَالَ : مَنْ دَخَلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوَّلًا ، أَوْ قَالَ : أَوَّلِ
الناس ، فهو على ما ذكرنا من الفرق .

ألا ترى أنه لو قال : أَوَّلُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ أَشْتَرِيهِ فَهُوَ حُرٌّ ، فاشتري نصرانياً ،
ثم اشتري مسلماً ، عتق المسلم .

ولو قال أَوَّلُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ أَشْتَرِيهِ أَوَّلَ الْعَبِيدِ ، وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ، لَمْ يَعْتَق .
وكذلك لو قال : مَنْ دَخَلَ مِنْ عِبِيدِ الْأَثَرَاكِ أَوَّلًا الدَّارَ فَهُوَ حُرٌّ ، فدخل هندي
ثم دخل تركي ، عتق التركي .
ولو قال : أَوَّلُ عَبِيدِي لَمْ يَعْتَق .
وكان الفرق ما ذكرنا .

(١) ب « الشيخ » .

١٥٢٥- ولو قال : أى فارسٍ دخل أولاً فله رأس . فدخل راجلٌ ثم فارس ، كان له النفل .

لأنه أوجب لأول فارس يدخل . وهذا أول فارس .

وإن قال : أول الناس ، لم يكن له شيء .

لأنه ليس بأول داخل من الناس ، فالراجل الذى دخل قبله من الناس .

١٥٢٦- وكذلك لو قال : أى حاسر^(١) دخل أول . فدخل

دارع^(٢) ثم حاسر فله النفل .

لأنه أراد أن يُجرى الحسر بالتنفيل . وهو أول حاسر دخل .

بخلاف ما إذا قال : أول الناس . فذلك لو قال : أى دارع

دخل أولاً .

لأنه أراد بهذا القوة فى القتال . فإن الدارع يعمل ما لا يعمل الحاسر ،

فسواء دخل دارع أو حاسر معاً ، أو دخل الدارع بعد الحاسر ، فللدارع النفل .

إلا أن يكون قال : أول الناس .

١٥٢٧- وكذلك لو قال : أى ناشبٍ رمى أول ، فرمى نابل

ثم ناشب^(٣) .

(١) فى هامش ق « حسر » فالحسر أى كشفه فالتكشف من باب ضرب . ومنه الحاسر

بخلاف الدارع . مغرب « .

(٢) فى هامش ق « درع الحديد مؤنث . والدارع ذو الدرع . مغرب « .

(٣) فى هامش ق « النبل السهام العربية . اسم مفرد للفظ مجروح المعنى . وجيمه

نبل . والنشاب التركية الواحد نشابة . ورجل نابل وناشب ، ذو نبل وذو نشاب .

مغرب « .

لأن هذا أول ناشب رمى .

إلا أن يكون قال : أول الناس ، فحينئذ لا شيء لواحد منهما .

١٥٢٨ - ولو قال : أي فارسي دخل أول فله رأس ، وأي راجل دخل أول فله رأس . فدخل فارسي وراجل ، فلكل واحد منهما رأس ، سواء دخلا معاً أو أحدهما قبل صاحبه .

لأن أحدهما أول فارس دخل ، والآخر أول راجل دخل في الوجهين جميعاً .

١٥٢٩ - فلو دخل فارسان وراجلان معاً لم يكن لهما شيء .

لأن الأول اسم لفرد سابق ، وليس في الفارسين فرد سابق من الفرسان ولا في الراجلين فرد من الرجالة .

١٥٣٠ - ولو قال : أي فارسي أو راجلي دخل أولاً ، فدخل فارس وراجل معاً ، لم يكن لواحد منهما شيء .

لأنه ليس فيهما فرد سابق مطلق . وقوله : أي فارسي أو راجل ، إنما يتناول فرداً سابقاً مطلقاً . بخلاف ما تقدم ، فأخذ الكلامين هناك يتناول فرداً سابقاً مقيداً بالفرسان خاصة ، والآخر مقيداً بالرجالة خاصة . وعلى هذا مثله الشاى والخراساني .

١٥٣١ - ولو قال : لكل من دخل منكم هذا الحصن أول فله رأس ، فدخل خمسة معاً . فلكل واحد منهم رأس .

لأن كلمة كلّ تجمع الأسماء على أن يتناول كل واحد منهم على الانفراد فعند ذكره يجعل كل واحد من الداخلين ، كأن اللفظ تناوله خاصة ، وكأنه ليس معه غيره . فلكل واحد منهم رأس .

١٥٣٢ - ولو دخلوا متواترين كان للأول النفل خاصة .

لأن كل الداخل أولاً هو . فإن من دخل بعده ليس بأول حين سبقه غيره . بالدخول ، وفي الفصل الأول لم يسبق كل واحد منهم غيره بالدخول ، وعلى اعتبار أفراد كل واحد منهم كما هو موجب كلمة كل يكون كل واحد منهم أول داخل .

وهذا بخلاف قوله : من دخل منكم أول . فإن هناك إذا دخل الخمسة معاً لم يكن لهم شيء .

لأن كلمة من توجب عموم الجنس ، ولا توجب أفراد كل واحد (ص ٢٨١) من الداخلين . كأنه ليس معه غيره . وعلى اعتبار معنى العموم ليس فيهم أول . فأما كلمة كل فتوجب تناول كل واحد على الانفراد ، كأنه ليس معه غيره .

ألا ترى أنه لو قال : كل رجل دخل أول . فدخل خمسة معاً ، كان لكل واحد منهم رأس .

وكلمة كل قد توجب العموم أيضاً . ولكن لو حملناها على معنى العموم لم يبق لها فائدة . لأن ذلك ثابت بقوله : من دخل . ولا بد من أن يكون لها زيادة فائدة . وليس ذلك إلا ما قلنا . وهو أنها توجب الجمع في كل داخل لم يسبقه غيره ، على أن يتناول كل واحد على الانفراد . وهذا بخلاف كلمة

أَيَّ . فلأنها لا توجبُ الجمع ، وإنما توجبُ العموم . فيكون قوله : أَيَّ رجلٍ دخل أول ، وقوله : من دخل أولاً سواء ، حتى إذا دخل خمسة معاً لم يكن لأحد منهم شيء .

١٥٣٣ - ولو قال : جميعٌ مَنْ دخل أول . فدخل خمسة معاً . فلهم رأسٌ واحدٌ بينهم على السوية .

لأن ما ألحق بكلمة مَنْ ها هنا يدلُّ على الجمع دون الأفراد ، فيصير باعتبارهِ جميع الداخلين كشخصٍ واحد ، فلهم أول . فلهم رأسٌ واحد . فكلمة كل تقتضي الجمع على سبيل الأفراد ، فيجعل باعتبارها كأنَّ كلَّ واحدٍ من الداخلين تناوله الإيجاب خاصة .

١٥٣٤ - ولو قال : مَنْ دَخَلَ منكم خامساً فله رأسٌ . فدخل خمسة معاً . فلهم رأسٌ بينهم أخماساً .

لأن الخامس فيهم بيقين ، وليس بعضهم بالنفل الذي أوجبه للخامس بأولٍ من البعض .

١٥٣٥ - وإن دخلوا متواترين فالرأسُ للخامسِ خاصّةً .

لأنه مختصٌ بالاسم الذي أوجب النفل له لا مزاحمة معه فيه لمن سبقه بالنحول .

١٥٣٦ - وإن دَخَلَ ثلاثةٌ ثم اثنان فالرأسُ بين الاثنين .

لأن الخامس فيهما دون الثلاثة .

١٥٣٧ - وإن دَخَلَ ثلاثةٌ ثم ثلاثةٌ لم يكن لأحدٍ منهم شيء .

لأن كل واحد منهم سادس ، داخل بانضمام صاحبيه إليه ، وما أوجب
النفل للسادس .

١٥٣٨ - ولو قال : كل من دخل منكم خامساً . فدخل خمسة
متواترين . كان النفل للخامس .

لأنه مختص باسم الخامس حين سبقه أربعة بالدخول .

١٥٣٩ - وإن دخل الخمسة معاً فلكل واحد منهم رأس .

لأن كلمة كل توجب الجمع على وجه الأفراد ، فيكون كل واحد منهم
خامساً لوجود الأربعة معه ، كما يكون خامساً إن لو دخلوا قبله .

١٥٤٠ - ولو قال : جميع من دخل منكم خامساً . فدخل خمسة
معاً . كان لهم رأس واحد .

لأنه ليس في لفظه ما يوجب إفراد كل واحد منهم . وإنما يتناولهم
الإيجاب جملة . وذلك رأس واحد بينهم ، بخلاف كلمة كل .

١٥٤١ - ولو قال : كل من دخل منكم خامساً فله رأس . فدخل
خمس معاً ، ثم خمسة معاً ، والخوف قائم على حاله ، فلكل واحد
منهم رأس حتى يأنخلوا عشرة أرؤس .

لأن معنى هذا الكلام : كل من دخل منكم خامس خمسة ، وكل واحد
من الفريق الأول خامس خمسة . وكذلك كل واحد من الفريق الثاني خامس
خمس . وإنما جعلنا تعليل كلامه هذا لأنه أوجب للخامس ، ونحن نعلم أنه
لا يكون الخامس إلا في خمسة .

١٥٤٢- ولو دخل أربعة ثم دخل اثنان معاً لم يكن لأحدهم شيء .
لأن كل واحد من الآخرين سادس ستة .

١٥٤٣- فإن دخل اثنان بعد ذلك معاً ، ثم دخل واحد ، فلهذا
الآخر النفل .

لأن الأربعة الأولى لا يحتسب لهم إذ لم يوجد بعدهم خامس ، فيسقط.
اعتبار دخولهم ، بقي اثنان ثم اثنان ثم واحد ، فهذا الواحد خامس خمسة ، فله النفل .

١٥٤٤- ولو دخل أربعة معاً في الابتداء ، ثم خمسة معاً ، كان
لكل واحد من الخمسة رأس .

لأنه لا يحتسب بالأربعة لما بينا . فإذا (١) سقط . اعتبار دخولهم صار
كان (٢) الخمسة دخلوا ابتداءً ، فكل واحد منهم خامس خمسة .

١٥٤٥- ولو قال : كل من دخل منكم عاشراً ، فدخل تسعة معاً ،
أو متواترين . ثم دخل بعدهم اثنان ، لم يكن لواحد منهم شيء .
لأنه لا عاشر فيهم . فكل واحد من الآخرين مع أصحابه واحد من أحد
عشر ، لا من عشرة .

فإن قيل : هذا يستقيم فيما إذا دخل تسعة معاً ، فأما إذا دخلوا متواترين
(ص ٢٨٢) فينبغي أن يسقط . اعتبار الأول حتى يكون كل واحد من الاثنين
عاشر عشرة كما فعلتم في الأربعة .

(١) ب « ولو » .

(٢) هـ « كان » .

قلنا : فعلنا في الأربعة ذلك لأن الذي تأخر دخوله وحده فيكون خامس خمسة . فأما هاهنا فإنما دخل اثنان معاً آخرًا ، وكما يمكن إثبات عاشر العشرة منهم بإلغاء (١) الأول يمكن إثباته بإلغاء (١) أحدهما ، وليس أحد الجانبين بأول من الآخر .

١٥٤٦- فإن دخل بعد الاثنین ثمانية ، فلكل واحد من الثمانية رأس .

لأن التسعة يسقط اعتبارهم حين لم يجرى بعدهم العاشر . يبقى اثنان ثم ثمانية فلكل واحد من الثمانية عاشر عشرة .

١٥٤٧- ولو دخل بعد الاثنین عشرة معاً كان لكل واحد من العشرة رأس .

لأنه يسقط اعتبار الاثنین هاهنا كما يسقط اعتبار تسعة ، يبقى دخول العشرة معاً ، فيكون كل واحد منهم عاشر عشرة . فيستحق النفل . والله أعلم بالصواب (٢) .

(١) هـ « بإبقاء » ١٥

(٢) في هامش الأصل « بلغت القراءة عليه إبقاء الله تعالى » .

باب من الاستئجار (١) في أرض الحرب والنفل فيه

١٥٤٨ - ولو أقام المسلمون على مطمورة في أرض الحرب ، فقال
الأمير : كل رجل يحفظ المطمورة الليلة حتى لا يخرج منها العدو فله
دينار . وأقام عليها مئة رجل حتى أصبحوا . فإن كان الدينار جعله لكل
رجل منهم مما يصيبون من المطمورة فهو نفلٌ صحيح .

لأن أهل المطمورة ممنعون ، والحاجة إلى التحريض على حفظهم بالتنفيل
ماسة ، وحفظهم حتى لا يهربوا من الجهاد . فلها صح التنفيل .

١٥٤٩ - وإن كان الأمير جعل لهم ذلك من الغنائم التي أصابها
المسلمون فذلك باطل .

لأنه لا يمكن تصحيح ذلك لهم بطريق التنفيل . فإن التنفيل بعد الإصابة
لا يجوز ولا بطريق الأجرة . لأن هذا العمل من الجهاد ، واستئجار المسلم
على الجهاد باطل .

وهذا لأنهم على عمل الجهاد يستحقون السهم من الغنيمة فكيف يستحقون
الأجر مع ذلك ؟

ولأن الجهاد وإن كان فرضاً على الكفاية ، فكل من باشره يكون مؤدياً
فرضاً . والاستئجار على أداء القرض باطل كالاستئجار على الصلاة .

(١) في « باب الاستئجار » .. » .

١٥٥٠- وإن لم يبين الأمير من أى موضع يعطيهم^(١) ذلك فهذا تنفيلٌ صحيحٌ من المطمورة .

لأن مطلق كلام العاقل محمول على الوجه الذى يصح شرعاً لا على الوجه الذى يكون باطلاً شرعاً .

١٥٥١- وإن لم يكن فى المطمورة مُقاتلةٌ ، وإنما فيها الذرارى والأموالُ ، والمسألة بحالها ، فلكل واحدٍ منهم دينارٌ فى الغنيمة هاهنا . لأن حفظهم ليس بجهاد هاهنا ، وإنما هذا استتجار على عمل معلوم ، ببذل معلوم .

فكلٌّ مَنْ سمع مقالة الأمير وأقام العمل فله الأجرُ ، ومن لم يسمع مقالته فلا أجر له .

لأنه ما أقام العمل على وجه الإجارة ، ولكن على وجه التبرع حين لم يسمع بمقالة الأمير .

وإنما هذا نظير قوله : كل من ساق هذه الأرمالك^(٢) إلى موضع كذا فله دينار . فساقها قوم سمعوا مقالته . فلكل رجل منهم أجرة دينار ، يبدأ به من الغنيمة قبل كل نفل وقسمة . وإن ذهب الغنائم كلها لم يكن للأجراء على الإمام شيء ، لأنه استأجرهم على وجه الحكم منه لمنفعة الغائبين ، فلما أجرهم فى الغنيمة ، ولم يبق بيده شيء من الغنيمة . والإمام فيما يحكم به على وجه النظر لا يكون ملتزماً للعهد ، فلا يلزمه إذاً شيء من مال نفسه ،

(١) ب « يؤتيهم » .

(٢) ق « الأموال » وفى هامشها « الأرمالك .. نسخة » . والأرمالك جمع الجميع للنظر

ومكة (محررة) وهى القوس والبرلونة تنقل للنسل (القاموس) ،

ولا يرجع على الغنيمة بشيء لأن ولايته عليهم مقيدة بتوفير المنفعة دون الإضرار بهم ، ولأنهم لم يملكوا الغنيمة بعد .

ألا ترى أن للإمام أن يقتل الأسارى ، وإنما يجب البذل عليهم بالعقد إذا سلم العمل إليهم . ولم يوجد ذلك حقيقة ولا حكماً بالتسليم (ص ٢٨٣) إلى ملكهم .

١٥٥٢- ولو قال الأمير من نصب رماح المسلمين حول العسكر فله دينار . ففعل ذلك رجل استحق الدينار .

لأن هذا ليس من الحرب ، ولا مما يجب على ذلك الرجل أن يفعله . فيجوز استئجار الإمام إياه على ذلك بأجر معلوم .

١٥٥٣- ولو قال : من نصب رمحه فله دينار أجراً له ، لم يجز ذلك .

لأن ما يفعله في ملك نفسه لا يكون فيه أجيراً لغيره ، ولأن نصب رمحه من عمل الحرب كالطعن به ، فلا يستحق الأجر عليه . بخلاف نصب رماح غيره من المسلمين .

١٥٥٤- ولو قال : من قتل قتيلاً وجاء برأسه فله دينار . فهذا تنفيل صحيح ، ويعطى الدينار من فعل ذلك من الغنائم التي تُصاب بعد هذا ، أو من بيت المال إن رأى الإمام ذلك . فأما مما أُحرز من الغنائم قبل هذا فلا .

لأنه لا تنفيل بعد الإصابة . فلا يمكنه أن يعطيه الدينار من ذلك نفلاً ولا أجره ، لأن قتل أهل الحرب من الجهاد ، فلا يستحق المسلم عليه الأجر .

١٥٥٥ - وكما يثبت^(١) هذا الحكم في حقّ المقاتلة من المسلمين
فكذلك في حقّ التجّار والعبيد من المسلمين .

لأنّ فعلهم ذلك من الجهاد أيضاً ، ولهذا يستحقّ التاجر إذا فعل ذلك
السهم من الغنيمة والعبد الرضخ .

١٥٥٦ - وأمّا أهل الذمة إذا فعلوا ذلك ، وقد استعان بهم الإمام
وأوجب لهم مالاً معلوماً ، على عملٍ من ذلك معلومٍ فلهم الأجر .

لأنّ فعلهم ليس بجهادٍ ، فإن الجهاد يُنال به الثواب ، والكافر ليس
بأهل لذلك . والجهاد ما يتقرّب العبدُ به إلى ربه ، وهم لا يتقربون بذلك .
بخلاف المسلم .

قال : ألا ترى أن رجلاً لو خرج بآخر يجاهد في سبيل الله
بديلاً عن إنسان لم يكن له أجر .

لأنّه يتقرّب إلى الله تعالى ، فأجره على الله تعالى . والمتقرّب إلى الله تعالى
عاملٌ لنفسه ، فكيف يكون له الأجر على غيره . وعند إصابة الغنيمة السهم
يكون له دون من استأجره . فعرفنا أنه عاملٌ لنفسه .

ثم بين أن :

الاستِشْجار على الجهاد بمنزلة الاستِشْجار على الحج ، وعلى
الأذان ، والإقامة .

وقد بينا الكلام في الاستِشْجار على الطاعات في شرح المختصر .

(١) ب . ق . د . هـ .

١٥٥٧- ولو حاصر المسلمون حصناً ، ولأهل الحصن ملاعبٌ
وكنائسٌ خارج منه وليس فيها أحدٌ . فاستأجر الإمام على تخريبها
قوماً من المسلمين بأجرة معلومة فذلك جائز .

لأنَّ تخريب ذلك ليس من عمل الجهاد ، وقد حصل في أيدي المسلمين ،
ولا تحتاج في التخريب إلى قتال .

١٥٥٨- بخلاف ما إذا استأجرهم على تخريب حصنٍ أهله
ممتنعون فيه أو كسرٍ بابٍ .

لأنَّ ذلك من عمل الجهاد يحتاج في إقامته إلى القتال .

١٥٥٩- ولو أن قوماً من أهل الحرب أقبلوا في سفنهم يريدون
المسلمين ، فاستأجر الإمام قوماً من المسلمين من أحرارهم ، أو عبيداً
للمسلمين كفاراً أو مسلمين ، يرموئهم بالحرقات فلا أجرَ لهم .

لأنَّ هذا من عمل الجهاد ، وإنما يعتبر فيه دين المولى لا دين العبد ،
لأنَّ المسلم يكون مجاهداً بعبئده كما يكون مجاهداً بفرسه .

وإن جعل ذلك نفلاً لهم مما يُصيبون فهو جائزٌ للحاجة إلى
التحريض .

١٥٦٠- وكذلك لو استأجر قوماً في البر يرمون بالمجانيق
الحصون ، وإن استأجر قوماً من أهل الذمة على ذلك جاز .
لأنَّ عملهم ليس بجهاد لاتعاطم الأهلية فيهم .

١٥٦١ - ولو استأجر قوماً من المسلمين يجذفون^(١) بهم في البحر
فهذا جائز .

لأن هذا ليس من عمل الجهاد ، وهو عملٌ معلوم يجوز الاستئجار عليه .
ألا ترى أنهم يفعلون ذلك إذا لقوا العدو أو لم يلقوهم ، وأن الملاحين
يأخذون الأجر على ذلك وهو حلال لهم .

١٥٦٢ - ولو ظفر المسلمون بغنائم متفرقة وليس معها من يمنعها .
فقال الأمير : من جمعها^(٢) فله دينار . فهذا جائز .

لأنه ليس من عمل الجهاد ، وهو معلوم في نفسه . فيجوز الاستئجار عليه
ببدلٍ معلوم .

١٥٦٣ - ولو استأجر مسلماً بعد إحراز الغنيمة لبيعها ، فهذه
إجارة فاسدة (ص ٢٨٤) ، إلا أن يبين المدة فيقول : استأجرتك
عشرة أيام بكذا لتبيع الغنائم .

لأن عند بيان المدة ، العقد يتناول منفعة . ولهذا استحق الأجر بتسليم
النفس ، باع أو لم يبع . وإذا لم يبين المدة فالمعقود عليه البيع ، وهو مجهول ،
وقد يتم البيع بكلمة واحدة وقد لا يتم بعشر كلمات . فكل ذلك لا يتهيأ منه
البيع بدون مساعدة المشتري ، فلها كان الاستئجار على البيع فاسداً . وليس
هنا فيمن يبيع الغنائم خاصة ، ولكن في جميع الباعة الحكم هكذا .

(١) في هامش ق « جلف السقينة من » باب ضرب حركها بالخطاء جلفاً . مغرب .
وفي هـ « يخذلون » .
(٢) ب « يجمعها » .

١٥٦٤ - وكذلك^(١) لو استأجر من يقسم الغنائم بين الغانمين بأجر معلوم فذلك جائز .

لأن القسمة عمل معلوم يتم بالقسام^(٢) ، ويجوز أخذ الأجر عليه .
على ما روى أنه كان لعلی رضی الله عنه قاسمٌ يقسمُ بالأجر . ويستوى أن يبين المدة هاهنا أو لم يبين .
لأن العمل معلوم بنفسه .

ثم يبدأ بأجره قبل النفل والغنيمة .
لأن هذا دينٌ ، وقسمة الغنيمة كقسمة الميراث . والنفل فيه كالوصية ، والدين مقدمٌ عليهما .

١٥٦٥ - فإن كان استأجره بأكثر من أجرٍ مثله نظر . فإن كانت الزيادة يسيرةً فذلك جائز . وإلا لم يكن له إلا مقدار أجر مثله .
لأن الأمير في هذا التصرف ناظرٌ . فتتقيد ولايته بشرط النظر ، كولاية الأب والوصى في الاستئجار لليتيم .

١٥٦٦ - فإن استرد منه الفضل على أجرٍ مثله ، فقال الأجيرُ : أنا أرجع بذلك على من استأجرني لم يكن له ذلك .

لأن الذي استأجره ما عقد العقد لنفسه ، وإنما عقد للمسلمين على وجه الحكم منه . إلا أنه أخطأ في ذلك ، فلا يلزمه شيء من العهدة بخلاف الوكيل

(١) ق « ولو استأجر .. » .

(٢) هـ « بالاقسام » .

بالاستئجار ، فإنه إذا باشر العقد بأكثر من أجر المثل فذلك كله لازم عليه ، ليس على الأمير منه شيء . لأنه صار مخالفاً بالمحاباة الفاحشة في الاستئجار فينفذ العقد عليه خاصة بمنزلة الشراء ، وأما الأمير فالعقد لا ينفذ عليه لأنه لا تلحقه العهدة فيما يحكم به ، وإنما يشبه الأمير ما هنا القاضى إذا استأجر رجلاً يعمل لليتيم عملاً بأجر معلوم ، فإذا فيه غبن فاحش ، فإنه يعطى الأجير أجر مثله ويرد ما بقى على اليتيم ، ولا شيء على القاضى ، لأن استئجاره منه كان على وجه الحكم منه .

١٥٦٧- ولو قال الأمير والقاضى : فعلنا ذلك ونحن نعلم أنه لا ينبغي لنا أن نفعله . فجميع الأجر عليهما في ماليتهما . قال : لأنهما تعمدا الجور فصارا فيه غير حاكمين .

وهذا اللفظ يستدل من يزعم أن الحاكم ينزل بالجور . وليس هذا بمنهيب لنا ، وقد بينا ذلك فيما أملينا من « شرح الزيادات » في باب التحكيم .
وإنما تأويل ما ذكرناه هنا أن حكمه إنما ينفذ إذا صدر عن دليل شرعى . وهذا الحكم خلا عن ذلك ، فهو بمنزلة القاضى إذا قضى بغير حجة ، أو قضى برأيه مخالفاً للنص . لا ينفذ قضاؤه ، وهو قاض على حاله . فإذا لم ينفذ قضاؤه بهذا الطريق نفذ عقده عليه ، على ما هو الأصل أن العقد متى وجد نفاذاً على العاقد ينفذ عليه .

وقد ذكرنا في آداب القاضى أن القاضى إذا أخطأ في قضاؤه فإن كان ذلك في حقوق العباد ، فغُرم ذلك على من قضى له ، وإن كان ذلك في حدود الله فخطأه على بيت المال . وإن قال : تعمدت ذلك كان الغرم عليه في ماله . فكذا ما صنعه الأمير يكون الحكم فيه ذلك .

١٥٦٨- ولو استأجر الأمير قوماً يسوقون الأرمالك ، فساقوها فعطب منها شيء من سياقهم ، أو هلكت في أيديهم . فإن كان

ذلك وهم في دار الحرب قبل أن ينتهوا إلى دار الإسلام فلا ضمان عليهم في شيء من ذلك ، سواء تلفت بعملهم أو بغير عملهم .
لأنهم لو استهلكوا الغنائم في دار الحرب (ص ٢٨٥) لم يضمنوها ، باعتبار أن الحق لم يتأكد فيها للغائبين بعد .

وإن كان ذلك بعد ما وصلوا إلى دار الإسلام فحالهم كحال الأجير المشترك .

وقد بينا في «شرح المختصر» (١) ، أن ما تلف في يد الأجير المشترك بغير صناعه لم يكن عليه ضمانه في قول أبي حنيفة رحمه الله ، سواء تلف بسبب يتلّق الاحتراز عنه أو لا يتلّق . وعندهما هو ضمان له ، إلا أن يتلف بسبب لا يمكن الاحتراز عنه . وما تلف بجناية يده فهو ضمان له في قول علمائنا الثلاثة ، بمنزلة ما لو استهلكه ، فها هنا أيضاً ما عطب بسياقهم أو بتناطحها (٢) فذلك من جناية يد الأجراء ، فعليهم ضمان قيمة ذلك .

ولكن إنما يضمنون قيمته في المكان الذي تلف فيه ، ويكون لهم الأجر إلى ذلك الموضع . بخلاف القصار وغيره ، فهناك لصاحب المتاع الخيار إن شاء ضمنه قيمة متاعه غير معمول ، ولا أجر له ، وإن شاء ضمنه قيمته معمولاً وله الأجر .

لأن هناك فسخ العقد باعتبار تفرّق الصفقة على العاقد ممكن . فإن إيجاب الضمان على الأجير من وقت القبض بهذا الطريق يتلّق ، لأنه لو استهلكه عند ذلك كان ضامناً . فأما هنا لا يمكن بإيجاب الضمان عليهم باعتبار وقت التسليم إليهم ، لأنهم لو استهلكوا عند ذلك ، وهم في دار الحرب ، لم يضمنوا

(١) في ق « شرح الكافي » .

(٢) ص ، ب ، ج « بتناطحهم » .

شيئاً. فلا بد من إبقاء القدر بقدر ما أوفوا من العمل ، ليتأتى لإيجاب الضمان عليهم. فلهذا كان لهم الأجر إلى ذلك الموضع .

وكذلك هذا الفرق لهما فيما يتلف بغير صنعهما فيما يتأتى الاحتراز عنه . ولو تلف شيء من ذلك في دار الحرب فلا ضمان عليهما لما قلنا ، ولكن على قول أبي حنيفة إن تلف بغير صنعهما فلهم الأجر بقدر ما أتلفوا من العمل . لأنهم ما صاروا مستردين لما سلموا حين هلك بغير صنعهما .

وإن هلك بصدنهما فلا أجر لهم لأنهم صاروا كالمستردين للعمل . ولأنه لم يسلم للغائبين بعملهم شيء حين لم يجب الضمان عليهما ، فلا يجب الأجر أيضاً لهم . بخلاف ما إذا أعطب من فعلهم في دار الإسلام ، والضمان قد وجب عليهما ما هنا ، فعرفنا أن العمل قد سلم للغائبين بهذا الطريق .

وأما على قولهما فلا أجر لهم فيما يتلف في دار الحرب بغير صنعهما أيضاً ، لأنه فيما يمكن الاحتراز عنه يكون التلف مضافاً إليهم حكماً ، ولهذا لو كان في دار الإسلام ضمنوا قيمته .

فبهذا الطريق يثبت استرداد ما أقاموا من العمل حكماً ، فلا يكون لهم الأجر على ذلك .

وشبه هذا بمن استأجر رجلاً في دار الإسلام يحمل له جلود ميتة ليدينها . فحملها ، فعثر في الطريق فسقطت فاحترقت ، أو أحرقها الذي حملها بالنار ، لم يكن عليه ضمان . لأنه ليس بمال متقوم ، ولا أجر له ، لأنه صار مسترداً لعمله بما فعله من الإثلاف ، فلا يستوجب الأجر .

فكذلك حكم التنائم فيما وصفنا إذا تلف في دار الحرب شيء منها (١) ، بصدنه أو بغير صنعه .

١٥٦٩ - وإن كان أخذ العدو ذلك منهم مجاهرةً فلهم الأجر إلى ذلك المكان .

(١) كذا في ق « وفي حاشيتها « تلف شيء من ذلك في دار الحرب » نسخة « .

لأن التلف هاهنا حصل بما لا يتأتى لهم الاحتراز عنه . فلا يكونوا به مستردين
 لا أقاموا ، إلا أنهم إذا ادعوا ذلك فعلى قول أبى حنيفة القول قولهم مع اليمين .
 لأن أصل قبضهم كان على وجه الأمانة عنده ، فكان القول قول الأمين مع اليمين .
 وعندهما لا يصدقون على ذلك إلا ببيّنة . لأن قبضهم (ص ٢٨٦) قبض
 ضمان (١) عندهما . ولهذا لو تلف بعد الخروج إلى دار الإسلام كانوا ضامنين ،
 والضامن لا يقبل قوله إلا بحجة ، بمنزلة الغاصب .

١٥٧٠ - ولو استجار أميرُ العسكر رجلاً يحمل رقيقاً وسبياً
 من الغنيمة ، صغاراً أو كباراً ، على دوابّه ، إلى مكانٍ معلوم ،
 فحملهم . فعطبوا في دار الحرب من سياقه أولاً من سياقه ، بما
 يمكن التحرّز عنه أو بما لا يمكن التحرّز عنه ، فلا ضمان عليه .

١٥٧١ - وكذلك إن هلكوا في دار الإسلام إذا لم يُعلم من جهته
 استهلاك أو تضييع أو عنفٌ في سوقِ الدابة .

بخلاف ما إذا كان المحمول متاعاً سوى بنى آدم ، فهناك يضمن ما عطب
 من سياقه في دار الإسلام .

وهذا لأنّ الضمان الواجب في الأدنى ضمان جنائية ، وهو ليس من جنس
 ضمان العقد . ووجوبُ الضمان على الأجير المشترك باعتبار العقد ، ولا يمكن
 اعتبار العقد في ضمانٍ ليس من جنس ضمان العقد . بخلاف ضمان الأمتعة .
 ولأنّ المقود عليه يصير مسلماً إلى الراكب إذا كان من بنى آدم فيخرج من
 ضمان الأجير ، بخلاف الأمتعة .

ثم يكون له الأجر إلى الموضع الذي حملهم إليه .

(١) هـ « الضمان » .

لأن المقود عليه صار مُسَلِّماً إلى مَنْ أمر المستأجر بالتسليم إليه ، ولأنه
لما لم يجب الضمان على الأجير عرفنا أنه لم يصبر مسترداً شيئاً .

٢٥٧٢ - وأما إذا عُنِفَ عليهم في السوق ، أو استهلكهم ،
فإن فعله في دار الحرب فلا ضمان عليه .

لعدم تأكيد الحق للغائبين .

ولا أجر له .

لأنه صار مسترداً لما سلم بما أحدث من فعل الاستهلاك .

والأمير يؤدّبه فيما صنع .

لأنه متعدد بإتلاف ما ثبت حق الغائبين فيه .

فإن فعل ذلك في دار الإسلام فهو ضامن قيمة ما استهلك .

لتأكد الحق فيه بالإحراز .

وله الأجر إلى الموضع الذي حملهم إليه .

لأنه إنما يضمن القيمة في هذا المكان وذلك يقرر تسليمه لا أن يجعله
مسترداً .

إلا الرجال من الأسراء فإنه لا ضمان عليه فيهم .

لأن الحق فيهم لا يتأكد بالإحراز .

ألا ترى أنّ للإمام أن يقتلهم ؟ فكان فعله ذلك في دار الإسلام وفي
دار الحرب سواء ، ولا أجر له في حملهم ، لأنه صار مسترداً لعمله في حملهم
حتى لم يجب عليه الضمان فيهم .

١٥٧٣ - ولو أن الأمير استأجر قوماً مياومةً أو مُشاهرةً لسوق الأرمالك فهو جائز .

لأنه عقد العقد على منفعة معلومةٍ يبدل معلوم .

ثم لا ضمان على الأجير ها هنا فيما يعطى من سياقه وأو لا من سياقه في دار الحرب أو في دار الإسلام

لأنه أجير الواحد^(١) ، وأجير الواحد لا يقسم ما جنت يده إذا كان فعله حاصلاً على الوجه المعتاد ، لأن المقود عليه منافعه .

ألا ترى أنه لو سلم النفس في المدة استوجب الأجر ومنافعه في حكم العين ؟ فلا يعتبر فيه صفة سلامة العمل عن العيب . بخلاف الأجير المشترك .

١٥٧٤ - فإن^(٢) عنقوا في السوق أو استهلكوا في دار الإسلام كانوا ضامنين .

لوجود التعلّي منهم بعد تأكّد الحق .

ولهم أجورهم لما مضى .

لأنه تقرر الأجر بتسليم النفس في المدة ، فلا يبطل حقهم بوجود التعلّي منهم . وأوضح هذا الفرق فقال :

ألا ترى أنّ للأمير هنا أن يزيد عليهم أرمالكاً بعد أرمالك بقدر

(١) في حاشيته هـ « أجير الواحد » على الإضافة ، خلاف الأجير المشترك فيه . من الواحد ، بمعنى الوحيد . ومعناه أجير المستأجر الواحد . القرب » .

(٢) ق « ولو » .

ما يطبقون ، ولو مات بعضها كان له أن يخلف مكانه مثلها ،
وفي الأجير المشترك ليس له أن يفعل شيئاً من ذلك .

فيه يبين أن العقد هناك يتناول العمل ، وبقضية المفاوضة (ص ٢٧٨)
تثبت صفة السلامة عن العيب . وهاهنا العقد يتناول المنفعة دون العمل .

١٥٧٥- ولو قال الأمير لمسلم حراً أو عبداً : إِنْ قَتَلْتَ ذَلِكَ
الفراس من المشركين فلك على أجر مئة دينار . فقتله ، لم يكن له أجر .
لأنه لما صرح بالأجر لا يمكن أن يحمل كلامه على التنفيل . والفعل الذي
حرّضه عليه جهاد . والاستئجار على الجهاد لا يجوز .

١٥٧٦- وإن قال ذلك لرجلٍ من أهل الذمة فكذلك الجواب .

في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وأبي يوسف رحمه الله ، وفي قول
محمد رحمه الله للذي الأجر المسمى .

وأصل هذه المسألة أن الاستئجار على القتل لا يجوز عند أبي حنيفة
وأبي يوسف ، سواء كان بحق أو بغير حق . حتى لو استأجر ولى الدم رجلاً
ليستوفى القصاص في النفس لم يكن له أجر عندهما . وفي قول محمد يجوز
الاستئجار على القتل ، لأنه عمل معلوم يقدر الأجير على إقامته . فيجوز
الاستئجار عليه كدبح الشاة ، وقطع بعض الأعضاء . فإن الإمام لو استأجر
رجلاً ليقطع يد السارق أو من له القصاص في الطرف إذا استأجر رجلاً ليستوفى
ذلك جاز بالاتفاق .

وبيان ذلك الوصف أن القتل يكون بجزء الرقبة ، وفي قدرة الأجير
على ذلك لا فرق بين إيانة الرأس من البدن وبين إيانة الطرف من الجملة .

وجه قولهما أن القتل ليس من عمله ، لأن القتل إنما يحصل بزهوق الروح ،

وذلك مصاناً عن محلّ قدرته ، فلا يكون من عمله ، بمنزلة حصول الولد ، ونيات الزرع ، والإضافة إليه باعتبار أنه يحصل بكسبه لا باعتبار أنه من عمله .

ألا ترى أن فعله الضرب بالسيف ، وقد يفعل ذلك ولا يحصل القتل به ؟ وإنما يجوز الاستئجار على منافعه ، أو على ما يكون من عمله . وهذا بخلاف الذبح . لأن الاستئجار هناك على ما يحصل به الزكاة ، وهو يميز الطاهر من النجس ، وذلك قطع الحلقوم والأوداج ، وذلك من عمله . وكذلك قطع الأطراف ، فإنه ليس في ذلك من إزهاق الروح شيء ، ولكننا فصل الجزء من الجملة . وهذا من عمله بمنزلة قطع الجبل والخشبة .

١٥٧٧ - ولو كان الأسراء قتلى ، فقال الأمير : مَنْ قَطَعَ رؤوسهم فله أجر عشرة دراهم . ففعل ذلك مسلمٌ أو ذميٌّ كان له الأجر .

لأن هذا ليس من عمل الجهاد وهو عمل معلوم في محلّ قدرة الأجير ، فيجوز استجاره عليه كقطع الخشبة أو الجبل .

١٥٧٨ - ولو نظر الأمير إلى فارسٍ من أهل الحرب فقال لمسلمٍ حرٌّ أو عبدٍ : إن جئتني بسلبه فلك أجر عشرة دنانير ، فقتله وجاء بسلبه . وأقلت^(١) منه ، فلا شيء له .

لأنه استأجره على عمل الجهاد .

١٥٧٩ - وإن قال ذلك للذميّ فله الأجر منه .

لأن فعله ليس بجهاد .

١٥٨٠ - وكذلك لو قال إن قَطَعْتَ يده فلك كذا .

(١) في هامش ق « أقلت يعني نجى الرجل الفارس منه . حصيري » .

لأن قطع يد الممتنع المقاتل من الجهاد ، فلا يستوجب المسلم عليه أجراً ،
ويكون عليه للذي الأجر ، لأن قطعه ليس بجهاد .

١٥٨١ - ولو أرادَ قتلَ الأسارى فاستأجر على ذلك مسلماً أو ذمياً
فهو على الخلاف الذي ذكرنا في الاستئجار على قتل المقضى عليه
بالقصاص .

١٥٨٢ - ولو قال الأمير لقوم من أهل العسكر : احفروا هذا الموضع
من هذا النهر إلى موضع كذا حتى ينبثق^(١) الماء فيغرق أهل هذه
المدينة ، ولكم أجرٌ مئة دينار . ففعلوا ذلك . فإن كان على ذلك
الموضع قومٌ من أهل الحرب يُقاتلون ويمنعون من ذلك فلا شيء
للأجراء إذا كانوا مسلمين .

لأن ما استؤجروا^(٢) عليه من عمل الجهاد . .

وإن كانوا من أهل الذمة فلهم الأجر .

وإن كانوا عشرين نفرًا : عشرة مسلمين ، وعشرة ذميين
فلأهل الذمة نصف الأجر .

لأنه يجعل في حق كل فريق كان الفريق الثاني مثلهم .

(١) في هامش ق « ينثق الماء ينثاق فتحة بأن غرق الشط أو الكر . وابتثق هو

إذا جرى بنفسه من غير مجر . مغرب » .

« وفي القاموس : الكر سد النهر . وبالكسر الاسم منه ، وما سد به النهر

والسنة . جمعه كور » .

(٢) في هامش ق « استأجروا ، نسخة » .

١٥٨٣- وإن لم يكن في ذلك الموضع مَنْ يُقاتل من أهل الحرب فلهم الأجر المسمّى .

لأن حَفَرَ الأرض (ص ٢٨٨) ليس من عمل الجهاد ، فيستوجب المسلم الأجر عليه كما يستوجب الذى . وهو نظير ما تقدم من تخريب الملاعب والكنائس الخارجة عن الحصن بعد ما صارت فى أيدي المسلمين .

١٥٨٤- وكذلك إن استأجرهم لِقَطْعِ الأشجارِ فهو على هذا التقسيم .

لأن ما استؤجروا عليه عينه ليس بجهاد ، وإنما يصيرُ فى معنى الجهاد إذا كان هناك من يمنعك عنه حتى يحتاج إلى أن تجاهده فى إتمام ذلك العمل ، فإذا لم يكن هناك من يُنابلك لم يكن من الجهاد فى شيء .

١٥٨٥- ولو استأجر قومًا يرمون بالمنجنيق . فإن كانوا من أهل الذمة فلهم الأجر ، وإن كانوا مسلمين أحرارًا أو عبيدًا فلا أجر لهم . لأن هذا من عمل الجهاد . فالرُمى بالمنجنيق لتخريب الحصن الذى هم فيه ممنعون ، وعلى الدفع عنه يُقاتلون ، بمنزلة الرمى بالسهم لإصابة النفوس . ولا يقال إنهم يرمون فى منعة المسلمين ، فلا يكون فعلهم جهادًا ، لأنهم وإن كانوا فى منعة المسلمين فالرمية وقعت فى منعة المشركين ، وهو المقصود .

فإن قيل : ففى حفر النهر إذا لم يكن هناك من يمنع ، يوجد هذا المعنى . لأن الماء يسيلُ فى ذلك الموضع حتى يفرقهم فى منعتهم ، كما أن ما يرى من المنجنيق يلهب حتى يخرّب ويقتل فى منعتهم .

قلنا : نعم . ولكن المنجنيق والسهم عملُ القوم بآليهم ، على معنى أن ما يحصل يكون مضافاً إليهم بالباشرة . وأما الفرقُ فلا يصير مضافاً إلى

حافر النهر بالمباشرة ، وإنما عملهم هناك الحفر فقط . وتبين هذا الفرق في فعل هو جنائية . فلإن من وقف في ملك نفسه ورى سهماً إلى إنسان فقتله كان قاتلاً له مباشرة مستوجباً للقصاص . ويمثله من حفر نهراً في ملكه فغلبه الماء وانبتت على أرض جار له ففرق الزرع ، لم يكن على الحافر في ذلك ضمان .
فيهذا تبين الفرق .

والله أعلم بالصواب .

باب الأنفال بالأثمان والهبات

١٥٨٦ - وإذا قال الأمير : مَنْ جاءَ بِرَمَكَةٍ فهي له بَيْعاً بعشرة دراهم . فذهب المسلمون وجاعوا بذلك . فَإِنَّ هَذَا الْبَيْعَ بَاطِلٌ ، لِنَهْيِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْبَيْعِ ^(١) الْغَرَرِ ، وَعَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ . فَإِنَّ الْمُرَادَ ^(٢) بَيْعَ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ ، وَالْأَمِيرُ هَاهُنَا بَاعَ مَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ وَلَا فِي يَدِهِ ^(٣) ، وَهُوَ عَلَى خَطَرِ الْحَصُولِ فِي يَدِ الْمُسْلِمِينَ مَجْهُولٌ فِي نَفْسِهِ . وَلَوْ كَانَ مَعْلُوماً لَمْ يَجْزِ الْبَيْعُ فِيهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ مَجْهُولاً ؟

١٥٨٧ - وَلَكِنْ إِنْ رَغِبَ الَّذِي جَاءَ بِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ بَيْعاً مِنْهُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ .

لأنه ذكر ذلك على وجه التنفيل ، والقصدُ تحريضُ المسلمين على المعجى بها .

فليس له أن يرجع عن التنفيل بعدما أتوا بما شرط عليهم . ولكن يحصل مقصودهم بطريقٍ صحيحٍ شرعاً ، وهو البيعُ ابتداءً .

(١) ص ، ب ، هـ « بيع الغرر » .

(٢) في هامش ق « فالمراد - نسخة » .

(٣) ق « باع ما ليس في يده ولا في ملكه » وفي الهامش أجمعت الجملة كما هي

أعلاه مع « نسخة حصر » .

١٥٨٨- وإن لم يرغب فيه الذي جاء به. أخذه الأمير منه فجعله في الغنيمة ، وليس على الرجل شيء من ثمنه .

لأن التنفيل لمراعاة حقّه ، وذلك ينعدم إذا لم يَرَضَ به .

وأصل الثمن لم يكن واجباً عليه بما تقدّم من السبب . ولو كان واجباً كان له الخيارُ في رده .

لأنه اشترى ما لم يره ، فكيف إذا لم يكن البيع صحيحاً أصلاً .

ثم لا نفعل له .

لأن التنفيل كان في ضمن البيع ، فيبطل ببطلانه . بمنزلة الوصية بالمحابة فإنه لما ثبت في ضمن البيع بطلان البيع بالردّ .

١٥٨٩- وعلى هذا لو قال : مَنْ جاء برمكة بعناها إياه بعشرة . فهذا والأوّل سواء .

لأنه وعد البيع هاهنا . ولكن فيه معنى التنفيل . فله أن يني به إذا رغب فيه الذي جاء بها .

١٥٩٠- ألا ترى أنّه لو قال : وهبناها له أو وهبنا له نصفها ، فإنه يلزمه أن يني لمن جاء بذلك بما وعد له ، إلا أنه لا يصير (ص ٢٨٩) مالكا لذلك ما لم يجعلها الأمير له ، بخلاف ما لو قال : فهي له . لأنه إذا قال فهي له فهذا تنفيل منقذ ، فينفس الإصابة يصير له .

١٥٩١- وإذا قال : وهبتها له . فهذا تنفيلٌ موعودٌ فعليه الوفاء بما وعد . ولكن لا يثبتُ المالُ له قبل أن يهبها منه ، حتى لو كانت جاريةً وأعتقها لم يجز عتقه ، وإن قال : فهي له هبةٌ ، أو فهي عليه صدقة ، فذلك لمن جاء بها من غير تمليك جديدٍ من الأمير .
لأن قوله : فهي له ، تنفيلٌ تام . وقوله هبة يكون تأكيداً لقوله فهي له ، فلا يتغير حكمه .

١٥٩٢- وإن قال : مَنْ جاء بسيفٍ وهبناه له ، أو بعناه منه بعشرة دراهم .

فجاء رجلٌ بذلك ، ثم رأى الإمام أن لا يسلمه له لشدة حاجة^(١) المسلمين إليه ، فلا بأس بأن يمنعه منه . ولكن بشرط . أن يعطيه قيمته إذا كان الموعود هبةً ، وإذا كان بيعاً يعطيه قيمته ، لكن يرفع من ذلك الثمن المشروط . عليه .

لأن التمليك موعودٌ ما هنا غير منقذ . والإمام ناظرٌ للكُلِّ . فإذا رأى بالمسلمين حاجة إلى ذلك . فلو أعطاه المشروط تنصر به المسلمون ، ولو أعطاه القيمة توفر عليه مقصوده وارتفعت حاجة المسلمين من ذلك^(٢) العين ، فيعتدل النظر من الجانبين بهذا الطريق .

١٥٩٣- وإن لم يكن بالمسلمين حاجةٌ فليسلمه له على ما شرط .

(١) ق « لا يسلمه له لحاجة المسلمين » وفي الهامش « لقد حاجة المسلمين .
نسخة حسري » .

لأن ذلك الشرط كان على وجه التنفيل منه ، فعليه الوفاء بذلك ، لقوله عليه السلام « المسلمون عند شروطهم » .

١٥٩٤ - ولو جُمعت الغنائم فقال الأمير : مَنْ أَخَذَ جِبْنَةً فعليه ثمنها درهمٌ ، وَمَنْ أَخَذَ شاةً فعليه خمسةُ دراهم ، وَمَنْ أَخَذَ جاريةً فهي له بمئة درهم . فَأَخَذَ رَجُلٌ شاةً فذبحها وأكلها ، وَأَخَذَ آخَرُ جِبْنَةً فَأَكَلَهَا ، وَأَخَذَ آخَرُ جاريةً فَأَعْتَقَهَا . فعلى كُلِّ واحدٍ ^(١) قيمة ما أخذه .

لأنّ هذا الكلام من الأمير ليس على وجه التنفيل ، فإن التنفيل بعد الإصابة لا يجوز ، ولكنه على وجه البيع ، وهو فاسدٌ لجهالة المبيع عند العقد . فكلٌ من أخذ شيئاً ولم يستهلكه فللإمام أن يسترده منه ، لفساد البيع ، أو يُسلّمه له بذلك الثمن ببيعاً مستقبلاً إن رضى به المشتري . لأنّه بأخذه قد تعين ، فيجوز بيعه منه ابتداءً ، ولكن ابتداء البيع يُعتمد التراضي من الجانبين ، وإن استهلكها فعليه ضمان القيمة ، كما هو الحكم في المشتري شراءً فاسداً إذا استهلكه المشتري بعد القبض . ولهذا نفذ العتق في الجارية لأنّه قبضها بحكم بيعٍ فاسدٍ فتملكها ، حتّى لو باعها جاز البيع وغرم قيمتها . فلكذلك إذا أعتقها .

فإن قيل : كيف يضمن القيمة وهو لو أكل الجبنة أو ذبح الشاة فأكلها قبل هذا كان مباحاً له ؟ ولم يكن عليه ضمان في ذلك . وكذلك لو أتلف الجارية في دار الحرب لم يكن ضماناً شيئاً .

قلنا : لأنّ قبل هذا الكلام لم يتأكّد حقّ الغنائم فيها . فأما بعد هذا القول فقد تأكّد حقّ الغنائم فيها ، لأنّ البيع الفاسد معتبرٌ بالجائز ، وبيع الإمام الغنائم في دار الحرب بمنزلة الإحراز في تأكّد حقّ الغنائم فيها .

يوضحه أنّه قد تملك المأخوذ هاهنا بالأخذ بجهة العقد ، ولهذا لو باعه جاز بيعه فيه . والتملك بعقد المعاوضة لا يكون إلّا بعوضٍ ، وذلك بالقيمة

(١) ق ٥ كل واحد منهم ٥ ، ب ٥ كل واحد أخذ ٥ .

إذا لم يجب المسمى لفساد البيع . فأمّا قبل هذا القول فهو لا يتملكه بالأخذ حتى لو باعه لا يجوز بيعه فيه . فإذا أتلفه لم يجب عليه ضمان^(١) ، لأن حق الغائبين لم يتأكد قبل الإحراز (ص ٢٩٠) .

١٥٩٥- ولو كان الآخذ لم يسمع مقالة الأمير حتى أكل الشاة لم يضمن شيئاً ، ولو باعها لم يجوز بيعه .

لأنه ما أدخلها على وجه البيع حين لم يسمع مقالة الأمير ، فكان هو بمنزلة ما لو أدخلها قبل مقالة الأمير . فلما السامع فلما أدخلها على جهة البيع والملك :

١٥٩٦- وهذا بخلاف ما لو قال قبل إحراز الغنيمه : مَنْ جاء بجارية فهي له بيعاً بألف درهم . فجاء رجل بجارية فأعتقها ، لم يجوز عتقه .

لأن ذلك البيع لم يكن منعقداً أصلاً ، لأن البيع بدون المحل لا يتعقد لا جائزاً ولا فاسداً . وهاتنا المحل كان موجوداً ، ولكنه كان مجهولاً حين أوجب البيع ، فيتعقد البيع بصفة الفساد ويثبت الملك بالقبض .

١٥٩٧- ولو قال : مَنْ جاء بشاة فهي له بيعاً بدرهم . فجاء رجل بشاة فذبحها وأكلها ، لم يكن عليه فيها ضمان .

لأن البيع لم يكن منعقداً هاهنا .. فكانه أدخلها قبل مقالة الأمير وأكلها ، فلهاذا لا يضمن شيئاً .

سهمان الخيل والرجالة

١٥٩٨ - وإذا أصاب المسلمون الغنائم فأحرزوها وأرادوا قسمتها فعلى قول أبي حنيفة رضى الله عنه : يُعطى الفارس سهمين ، سهماً له وسهماً لفرسه ، والراجلُ سهماً . وقال : لا أجعل سهم الفرس أفضل من سهم الرجل المسلم ، وهو قول أهل العراق من أهل الكوفة والبصرة .

لأن تفضيل البهيمة على الآتى فيها يستحق بطريق الكرامة لا وجه له . والاستحقاق باعتبار إرهاب العدو ، وذلك بالرجل أظهر منه بالفرس .
 ألا ترى أن الفرس لا يُقاتل بدون الرجل ، والرجل يُقاتل بدون الفرس ؟ وكذلك مؤنة الرجل قد تزداد على مؤنة الفرس . فالفرس يجرى (٢) بالحشيش وما لا قيمة له . ومطعمُ الآدى لا يوجد إلا بشئ مع أنه لا يُعتبر بالمؤنة . فإن السهم لا يُستحق بالبغل والبعير والحمار . وصاحبه يلتزم مؤنة مثل مؤنة الفرس أو أكثر ، وبالقيل لا يستحق السهم ، ومؤنته أكثر من مؤنة الفرس . وبهذا تبين (٣) أن استحقاق السهم بالفرس ثابت ، بخلاف القياس بالنص . لأن الفرس آلة للحرب ، وبالألة لا يُستحق السهم . ومجرد حصول إرهاب العدو به لا يوجب استحقاق السهم به كالقيل . ولكن تركنا القياس

(١) هـ ، ق . ب . باب «

(٢) كلما فى س ، ق . وفى هـ ، ب . يفتلى » .

(٣) ق . يتبين » .

في الفرس بالسنة ، وإنما اتفقت الأخبار على استحقاق سهم واحد بالفرس ،
فبترك القياس فيه لكونه متيقناً . وفيما تعارض فيه الأثر يؤخذ بأصل القياس .
وعلى قول أبي يوسف ومحمد ، رحمهما الله ، للفرس ثلاثة أسهم :
سهم له وسهمان لفرسه . وهو قول أهل الحجاز وأهل الشام .

قال محمد : وليس في هذا تفضيل البهيمة على آدمي . فإن السهمين
لا يعطيان^(١) للفرس ، وإنما يعطيان للفرس . فيكون في هذا تفضيل
الفرس على الراجل . وذلك ثابت بالإجماع . ثم هو يستحق أحد
السهمين بالتزام مؤنة فرسه والقيام بتعاهده ، والسهم الآخر لقتاله على
فرسه ، والسهم الثالث لقتاله ببدنه . وقال : أرجح هذا القول .

لأنه اجتمع عليه فريقان ، وقد بينا أنه يرجح بهذا في مسائل الكتاب ،
وعلى فيه فقال :

لأنه أقوى مما تفرد به فريق واحد .

يعنى طمأنينة القلب إلى ما اجتمع عليه فريقان أظهر .

وهو نظير ما قال في الاستحقاق إذا أخبر مغبر بنجاسة الماء ، وأخبر
اثنان بطهارته ، فإنه يؤخذ بقول الاثنين ، لأن طمأنينة القلب في خبر
الاثنين أظهر .

ثم بين أن الآثار جاءت صحيحة مشهورة لكل قول . وروى

(١) س ، ب ، هـ ، « يعلى » . البتة دواية في ولى هامش ق : « يعلى » نسخة «

الأخبار بالأسانيد في الكتاب فالحاجة إلى التوفيق والترجيح لكل واحد من الفريقين .

فأما أبو حنيفة رحمه الله فقال : أوفقُ بين الأخبار فأحملُ ما روى أنه أعطى الفرس سهمين على أن أخذَ السهمين للفارس لفرسه والآخر كان من الخمس لحاجته ، أو كان نفل له ذلك قبل الإصابة ، أو المراد بذكر الفرس الفارس لعلنا أنه إنما أعطى الفارس ، وعليه حمل حديث خيبر في قوله : « وكانت الرجال ألفاً وأربع مئة ، والخيـل مئـة فرس » . فقال : المراد بالرجال الرجال والخيـل الفرسان . قال الله تعالى : وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ^(١) أي بفـرسانك ورجالك . ووجهُ الترجيح أن السهمين للفارس متيقن به لاتفاق الآثار عليه . وفيما يكون مستحقاً بخلاف القياس لا يثبت إلا المتيقن به ، وهما قالا : المثبت للزيادة من الأخبار أولى من النافي .

ووجهُ التوفيق أن المراد بما يروى أنه أعطى الفارس سهمين بيانُ ما فضل الفارس به على الراجل ، لا بيان جملة ما أعطاه .

ثم ذكر حديث قسمة غنائم خيبر أنها كانت على ثمانية عشر ، وقال في آخر ذلك الحديث : ولم يكن قسمها النبي ، إنما كانت فوضى ، وكان الذي قسمها وأرفها عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(١) سورة الاسراء ، الآية ١٦٤ .

ومعنى قوله فوزى أى متساوية . ومنه اشتقاق المفاوضة .

قال القائل :

لا يصلحُ الناسُ فوزىَ لاسرّةٍ لهم ولا سرّةٍ إذا جُهِلَ لهم سادوا^(١)

ومعنى قوله أرفها^(٢) عمر بن الخطاب أى أخرج القرعة ووضعها على كل سهم .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا سهم للرجل إلا لفرس واحد .

وإن حضر بأفراس . وبه أخذ محمد .

لأنه اجتمع^(٣) على هذا القول أهل العراق وأهل الحجاز .

فأما أهل الشام فيقولون بسهم لفرسين ويجعل ما وراء ذلك جنيبة . وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله لأن المبارز قد يحتاج إلى فرسين ليقاتل عليهما ولا يحتاج إلى أكثر من ذلك . وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالا : لا يقاتل عادة إلا على فرس واحد فكأن الثاني والثالث غير محتاج إليه عادة .

وهذا نظير اختلافهم في نفقة الخادم أيضاً ، فإن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله القاضى : لا يفرض النفقة إلا لخدام واحد من خدم المرأة . وعند أبي يوسف يفرض لها نفقة خادمين . وقد بينا ذلك في كتاب النكاح من «شرح المختصر» .

ثم قد جاءت الآثار بما يشهد لكل قول على ما رواها في الكتاب بالأسانيد والتوفيق والترجيح من كل جانب .

(١) البيت للأفوه الأودى - الفتحة الفريدي ٢٠٨/١ .

(٢) أى ملأه فى « لربها أى حنكها وأملها . من الأداة . وهو الحد والملاحة .

(٣) ب « اجتمع » .

على نحو ما ذكرنا في المسألة الأولى .

وذكر :

عن مالك بن عبد الله الخثعمي قال : كنتُ بالمدينة ، فقام
عثمان بن عفان رضى الله عنه فقال : هل هاهنا من أهل الشام أحدٌ ؟
فقلتُ : نعم يا أمير المؤمنين . قال : فإذا أتيتَ معاوية فأمره
إن فتح الله عليه أن يأخذ خمسة أسهم ، ثم يكتب في أحدها الله ،
ثم يقرع ^(١) ، فحيثُ ما وقع فليأخذه .

وفى هذا بيان أنه لا ينبغي للأمير أن يتخير إذا ميّز الخمس
من الأربعة الأخماس ، ولكنه يميّز بالقرعة . وقد دلّ عليه بحديث
ابن عمر رضى الله عنهما قال : كانت الغنائم تجزأ خمسة أجزاء ،
ثم يسهم عليها ، فما كان للنبيّ فهو له ، ولا يتخير .

فكان المعنى فيه أن كلّ أمير مندوب إلى مراعاة قلوب الرعية ،
ولم ينفى تهمة الميل والأثرة عن نفسه .

وذلك إنما يحصلُ باستعمال القرعة عند القسمة . ولهذا تستعمل القرعة ^(٢)
في قسمة الأربعة الأخماس بين العرفاء ، ثم يستعمل كل عريف القرعة في القسمة
بين من تحت رايته . فلكذلك يستعمل القرعة في تمييز الخمس من الأربعة الأخماس .

(١) ق « يقرع » وفي الهامش « يقرع . نسخة » .

(٢) ق « استعمل القرعة » وفي الهامش « تستعمل القرعة . نسخة » .

والأصل فيه ما روى (ص ٢٩٢) أَنَّ النبي عليه السلام كان إذا
أراد سفرًا أقرع بين نسائه . وقد كان له أن يسافر بمن شاء
منهنّ بغير إقراع فإنه لا حق للمرأة في القسم عند سفر الزوج .
ومع هذا كان يقرع تطيباً لقلوبهن ونفياً لتهمة الميل عن نفسه .
فكذا ينبغي للأمير أن يفعل في القسمة أيضاً .

باب سهمان البراذين

١٥٩٩ - قال علماؤنا رحمهم الله: البرذون في استحقاق السهم به كالفرس. وكذا الهجين والمقرِف^(١) وهو قول أهل العراق وأهل الحجاز .

فالفرس اسم للفرس العربي . والبرذون للفرس العجمي^(٢) .
والهجين ما يكون الفحل عربياً والأُم من أفراس العجم .
والمقرِف على عكس هذا .

ثم في استحقاق السهم من الغنيمة العربي والعجمي سواء . فكَذلك في الاستحقاق بالخيْل . وهذا لأن الاستحقاق بالخيْل لإرهاب العدو به . قال الله تعالى : ﴿ ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾^(٣) واسم الخيل يتناول البراذين على ما روى أنه سُئل سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال : أَو في الخيل صدقة ؟ وقال ابن عباس رضي الله عنه : الفرُس والبرذون سواء .

(١) في هامش ق « المقرِف بكسر ويفتح الراء ايضاً . كذا بخط الحصري » . وفي حديث عمر رضي الله عنه في الكواشي : لما قارِف منها المتاق أي قاربها في المبرمة . وأقْرِفَ الفرس الومى الهجنة ، فهو مقرِف - مثرب - »

(٢) ق « ب » فرس العجم »

(٣) سورة الأَنْفال الآية ٦٠ .

إذا الاستحقاق بالقتال على الفرس ، وأهل العلم بالحرب يقولون : البرفون أفضل في القتال عند اللقاء من الفرس . فإنه أليّن عطفاً وأشد متابعةً لصاحبه على ما يريد ، وأصبر في القتال . فما يفضلها العراب إلا للطلب والهرب . ففي كل واحد منهما نوع زيادة فيما هو من أمر القتال ، فيستويان ، إذ الاستحقاق بالتزام مؤنة الفرس ومؤنة البرفون لا تكون دون مؤنة الفرس .

١٦٠٠ - فأمّا أهل الشام فيقولون : لاسهم للبرفون إلا أن يكون مقارباً للفرس ويستدلون في ذلك بما روى أن أبا موسى الأشعري^(١) كتب إلى عمر رضي الله عنه :

أما بعد ، فإننا أصبنا من خيل القوم خيلاً دكاً عراضاً^(٢) ، فما يرى أمير المؤمنين في إسهامها ؟

فكتب إليه :

إن ذلك يسمى البراذين ، فانظر ، فما كان منها مقارباً للخيّل فأسهمها سهماً ، وألغ ما سواها .

وهكذا روى عن عمر بن عبد العزيز فإنه قال لعامله : فإن كان برفوناً رائع الجري والمنظر فأسهم له ، ولا تسهم لما سوى ذلك .

وأتى خالد بن الوليد رضي الله عنه بهجين . فقال : لأن أستف التراب أحب إليّ من أن أقسم له .

(١) في « زيادة » رضي الله تعالى عنه ، وكذا في ب « رضي الله عنه » .

(٢) في هامش ق « وفي حديث الأشعري : خيلاً عراضاً دكاً » . جميع ذلك ، وهو المريض الظهر القصير . مغرب « وتحتها :

وفي هامش الأصل « ذلك تقارب القوائم ، والعراض واسعة الظهر . غرض » .

وعن كلثوم بن الأقرم قال : أغارت الخيل بالشام فأدركت العرب
 من يومها ، وأدركت الكودان ضحى الغد وعليهم المنذر بن أبي
 حمضة الوادعي . فقال : لا أجعل ما أدرك سابقاً كما لم يدرك .
 فكتب بذلك إلى عمر رضي الله عنه ، فكتب إليه عمر رضي الله
 عنه : هبلت الوادعي أمه^(١) ! لقد أذكت به ، أى آتت به ذكياً .
 وفي رواية : لقد أذكرته . أى آتت به ذكراً . فامضوها على ما قال .
 إلا أنا نقول : هذه الآثار تحمل على ما لا يكون صالحاً للقتال مما يعد
 لحمل الأمتعة عليه دون القتال به .

وقد نقل ذلك مفسراً عن عمر بن عبد العزيز قال : ما كان من فرس
 ضرع أو بغل فاجعلوا صاحبه بمنزلة الرجالة .
 ثم في حديث المنذر ما يدل على أن الإسهام للبراذين كان معروفاً بينهم .
 فإن عمر تعجب من صنيعه ، وما تعجب إلا لأنه لم يكن صنع ذلك قبل هذا .
 ثم المنذر كان عاملاً فحكم فيما هو مجتهد فيه ، وأمضى عمر حكمه لهذا ، لا لأن
 رأيه كان موافقاً لذلك . ونحن هكذا نقول : إن الحاكم إذا قضى في المجتهد
 بشئ فليس لمن بعده من الحكام أن يُبطل ذلك .

١٦٠١- ثم قال : بعض أهل الشام : يُسهم للبرذون سهماً
 وللفرس سهمين .

وهكذا ذكر قبل ذلك (ص ٢٩٣) مفسراً في حديث المنذر .

(١) في هامش ق : يقال : فلان هبلته أمه إذا مات . ثم قالوا في دعاء السوء :
 هبلتك أمك . ثم استعمل في التعجب كقائه الله ، وتريت يداك . فنقل عمر رضي الله
 عنه : هبلت الوادعي أمه مدح له وتجب منه . لا ترى قوله إلى قوله : لقد أذكرت به .
 أي جاءت به ذكراً شهماً داهية . مقرب .

وقال بعضهم : لا يسهم للبرقون أصلاً .

كما ذكره في حديث خالد بن الوليد .

وقال : صاحبُ البرقون بمنزلة صاحب الحمام والبغلة .

١٦٠٢ - وذكر عن عمر رضي الله عنه قال : إذا جاوزَ الفرسُ
الدربَ ثم نفق أسهمَ له .

وبه أخذ علماءنا فقالوا : معنى لإرهاب العدو يحصل بمجاوزة الدرب
فارساً ، فإن الدواوين إنما تدون ، والأسامى إنما تُكتبُ عند مجاوزة الدرب .
ثم ينتشرُ الخبرُ في دار الحرب بأنه جاوز كذا كذا فارس وكذا كذا راجل .
فلهصول معنى الإرهاب به يستحق السهم .

ولا يعارض هذا ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال :
الغنيمةُ لمن شهد الواقعة .

لأنَّ عندنا من نفق فرسه بعد مجاوزة الدرب فلأنما يأخذ الغنيمة إذا شهد
الواقعة .

على أنَّ دخول دار الحرب فارساً بمنزلة شهود الواقعة فارساً ، ولذلك
جعلنا للمدد شركة مع الجيش في المصاب وإن لم يشهدوا الواقعة .

وهذا لأنَّ إعزاز الدين يحصل بدخول دار الحرب على قصد الجهاد .
قال علي رضي الله عنه : ما غزى قوم في عقر دارهم إلا ذلوا (١) .

(١) في هامش ق « وعقر الدار » بالفتح والضم أصل المقام الذي عليه معمول القوم .
ومنه حديث علي رضي الله عنه : ما غزى قوم في عقر دارهم إلا ذلوا ، « مقرب » .

١٦٠٣- ولا يسهم عندنا لصبي ولا لامرأة ولا لعبد ولا لنمى وإنما يسهم للمقاتلة من أحرار المسلمين ، قاتلوا أو لم يقاتلوا . ويرضخ لمن سواهم إذا قاتلوا ، وللنساء إذا خرَّجنَ لمداواة الجرحى والطبخ والخبز للغزاة .

وأهل الشام يقولون: يسهم للمرأة والصبي والعبد . واستدلوا فيه بحديث مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم يوم حُتَيْنَ للنساء والصبيان . وفي صحة هذا الخبر نظر .

والمشهور أن القسمة يومئذ كانت على ألف وثمانماية سهم ، فكان الرجال ألفاً وأربع مئة ، والخيـل مئـتى فرس ، لم يُذكر في ذلك امرأة ولا صبي . ولو كانوا لكان ينبغي أن يقال : كانت الرجال كذا وكذا ، والصبيان كذا ، والنساء كذا ، لامتناعه أن يقال ذكرت الخيل ولم تذكر النساء والصبيان . والدليل على ضعف الحديث ما اشتهر من قول الكبار من الصحابة ، فإن عمر رضى الله عنه كان يقول : ليس للعبد في المنعم نصيب .

١٦٠٤- وقال ابن عباس : لا يسهم للنساء ، ولكن يُحْتَنِنُ^(١) من الغنائم . أى يُعطى لهن رَضَخًا .

هكذا رواه سعيد بن المسيب عن رسول الله عليه السلام . وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للعبد والصبيان .

(١) لى حاشى ق « الحظيا المطية . واحديه لغة . مغرب » .

وعن فضالة بن عبيد قال : كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لا يُسهم للمملوكين .

وروى أنَّ شُقران غلام النبي عليه السلام شهد بَدْرًا معه فلم يسهم له ، واستعمله على الأسارى فجزاه (١) كل رجل من الأسارى ، حتى كان حظُّه كحظ رجل من الثانية من بنى هاشم ، وقد مباهم في الكتاب .

وعن عمير مولى أبي اللحم قال : شهدت خيبر وأنا مملوك ، فلم يسهم لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاني من خرتي (٢) المتاع .

فبهذا تبين أن المراد بالحديث أنه رضى لهؤلاء يوم خيبر . وبه نقول أنه يرضخ لهم . وهذا لأنهم أتباع ، ولا يسوى بين التبعية والتبوع في الاستحقاق ، بخلاف الخيل فإنه لا يستحق شيئاً ، وإنما المستحق صاحبه ، فلا يتحقق فيه معنى المساواة بين التبعية والتبوع .

وكذلك (ص ٢٩٤) . أهل اللمة أتباع ، فإن فعلهم لا يكون جهاداً فيرضخ لهم ولا يسهم ، إلا أن عطاء كان يقول : إن خرج الإمام بهم كرهاً فلهم أجر مثلهم .

وابن سيرين كان يقول : يضع عنهم الجزية . ومرادهم من ذلك بيان الرضى أنه يكون بحسب العناء والقتال .

وكان الزهري يقول : يسهم لهم كما يسهم للمسلمين .

وروى أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا بَنِي نَضِيرٍ من اليهود فجعل لهم سهماً مثل سهمان المسلمين . ولأجل هذا الاختلاف قال محمد رحمه الله :

(١) في ب « فطاه » وفي هامش ق « فطاه » . نسخة « .

(٢) في هامش ق « الخزير متاع البيت » . وعند الفقهاء سقط متاعه . ومنه حديث عمر : أعطاه من خرتي المتاع ، يعنى الشفق منه . هكذا جاء موسولاً وهو الردي من كل شيء . يقال ثوب شفق أى ردي رقيق . مغرب « .

١٦٠٥- ولو أَن والياً جَعَلَ لهؤلاء السهم كما للمسلمين نفذَ حكمه ، حتى لو رفع إلى والٍ آخر يرى خلافه فعليه أَن يُمضى ذلك الحكم ، وليس له أَن يبطله .

لأنه أمضى الحكم في فصل مجتهد به والحكم في المجتهدات نافذ بالإجماع
ففي إبطاله مخالفة الإجماع وذلك لا يجوز .

١٦٠٦- ولا يسهم للأجير الذى يستأجره غازٍ فيخدمه لأنه أخذ على خروجه مالاً فلا يستوجب لهذا الخروج شيئاً من الغنيمة .

والأصل فيه ما روى أَن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه استأجر أجييراً بثلاثة دنانير ، فلما طلب سهمه من الغنيمة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه الدنانير حظك في الدنيا والآخرة . وعن عكرمة أَن أجييراً كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلم يسهم له شيئاً . وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أَنه يسهم للأجير .

وتأويل هذا أَنه إذا قاتل وترك العمل الذى استأجره فإنه لا يستحق الأجر في ذلك الوقت ، فيستحق السهم ، وإذا لم يفعل ذلك فهو يستحق الأجر فلا يستحق (١) السهم ، وحاله كحال التاجر في العسكر : إن قاتل استحق السهم ، وإن لم يُقاتل لا يستحق السهم . والله أعلم .

(١) في هامش للأصل « .. قراءة عليه حفظه الله تعالى » .

باب سهمان الخيل في دار الحرب

قلدبينا أنَّ من نفق فرسه بعد مجاوزة الدرب فهو يستحق سهم الفرسان .

١٦٠٧- قال : ألا ترى أنه لو عقر فرسه في القتال أو قُتل

استحقَّ سهمَ الفرسان .

وإن كانت إصابةُ الغنائم بعد ذلك في حال ما كان هو راجلاً .

وكذلك لو أخذ العدو فرسه وأحرزوه .

إذ لو قلنا : يحرم سهم الفرس بهذا ، امتنع الناس من القتال

على الخيل مخافة أن تبطل سهامهم بها .

ولأنما ينبغي للإمام أن يفعل ما فيه زيادة تحريض للمسلمين .

ثم الاستحقاق بالتزام مؤنة الفرس في دار الحرب على قصد

القتال لا بمباشرة القتال فارساً .

ألا ترى أن قتالهم لو كانت في المغاض^(١) أو على أبواب الحصون

أو في السفن ، فإن من كان فارساً منهم استحقَّ سهم الفرسان ؟ وقد

(١) هـ ، ب ، ق « الضائق » ، وفي هامش ق « المناقض » نسخة « حصيرى » .

أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حُنين للفرسان ، وكانت (١)
حصوناً افتتحوها بالقتال رجالة .

فعرفنا أنَّ المعتبر التزام مؤنة الفرس في دار الحرب لا القتال عليه .

١٦٠٨- ولو ضَنَّ بفرسه فربطه في المعسكر على آري (٢)
فقاتل رجلاً استحق سهم الفرسان .

فإذا أصيب فرسه في القتال لأن يستحق سهم الفرسان كان أولى .

١٦٠٩- ولو دخل دار الحرب رجلاً ثم اشترى فرساً فقاتل
فارساً لم يستحق سهم الرجالة .

وفي رواية ابن المبارك رحمه الله يستحق سهم الفرسان .

لأنه التزم مؤنة الفرس في دار الحرب للقتال عليه . ولأن مجاوزة الدرب
بمنزلة القتال حكماً . فإذا كان يستحق به سهم الفرسان فلأن يستحق بحقيقة
القتال فارساً كان أولى .

ووجه ظاهر الرواية أن انعقاد (ص ٢٩٥) سبب الاستحقاق يكون مجاوزة
الدرب ، وقد انعقد له سبب استحقاق سهم الراجل ، فلا يتغير بعد ذلك .
وهذا لأنه يشق على الإمام مراعاة حال كل واحد من الغزاة في كل وقت ،
فيجب اعتبار حال مجاوزة الدرب تيسيراً ، لأن العادة أنَّ عرض الجيش
عند ذلك يكون في حال الدخول والخروج . فمن أثبت فارساً في الديوان

(١) ق « كان » وفي هامشها « كانت » نسخة .

(٢) ق « آرية » . والآري الملقب . كما في القرب . وفي هامش ق « الأريسة
الآخية . وهي مروة حبل تشد إليها الدابة في محبتها ، (فاعول) من ثأرى المكان إذا أقام
فيه . مغرب » .

عند ذلك يستحق سهم الفرسان وإن تغير حاله . ومن أثبت في ديوان الرجال
لا يستحق إلا سهم راجل وإن تغير حاله .

١٦١٠- فإن دخل بفارس لا يُستطاع القتال عليه ، لضعف
كبير ، أو مُهر لم يُركب ، لم يُضرب له بسهم فارس .
لأن ما دخل به ليس بصالح للقتال عليه . فعرنا أنه دخل راجلا ،
وحاله دون حال مَنْ دخل ببغلة أو حمار أو بعير . وقد بيتا أنه لا يسهم له
إلا سهم راجل .

١٦١١- فإن كان الفرس مريضاً لا يُستطاع^(١) القتال عليه
حين قتل به فلم يغنم المسلمون غنيمةً حتى صح الفرس ، ففي
القياس له سهم راجل .

لأنه عند مجاوزة الدرب لم يكن معه فرس صالح للقتال عليه ، وإنما
صار بعد ذلك حين صح ، فيجعل كما لو اشترى فرساً في هذه الحالة ،
أو دخل بمهر ثم طال مقامهم^(٢) حتى صار بحال يركب .
ولكنه استحسن فقال :

١٦١٢- يضرب له بسهم فارس في كل غنيمة أصابوها قبل
برئه أو بعد برئه .

لأنه ما دخل بهذا الفرس إلا للقتال عليه ، وما التزم مؤنته إلا لذلك .
فإنه كان صالحاً للقتال عليه ، إلا أنه تعذر ذلك بعارض على شرف الزوال .
فلذا زال صار كأن لم يكن . بخلاف المهر ، فإنه ما كان صالحاً للقتال عليه ،

(١) ق « لا يستطيع » وفي هامشها « لا استطاع » نسخة .

(٢) في هامش ق « وطال المقام » نسخة .

ولأنما صار صالحاً لذلك ابتداءً في دار الحرب ، فيكون حاله كحال من اشترى
فرساً في دار الحرب .

والذي يوضح هذا (١) الفرق أن الصغيرة لا تستوجب النفقة على (٢)
زوجها ، لأنها لا تصلح لخدمة الزوج ، والمریضة التي لا يجمع مثلها لا تستوجب
النفقة عليه ، لأنها كانت صالحة لخدمته ، وإنما تعذر ذلك بعارض على شرف
الزوال . فكل ذلك الفرس إذا ضلع (٣) أو مرض عند مجاوزة الدرب ، بخلاف
ما إذا كان ضعفه لكبير ، فإن ذلك ليس على شرف الزوال .

١٦١٣- وَلَوْ أَنَّ مُسْلِمًا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارْسًا فَقُتِلَ فَرَسُهُ
وَأُخِذَ أَسِيرًا قَبْلَ أَنْ تُصَابَ الْغَنَائِمُ ، ثُمَّ أَصَابَ الْجَيْشُ الْغَنَائِمَ
فَلَمْ يُخْرِجُوها حَتَّى انْفَلَتَ فَلَحِقَ بِهِمْ ، فَلَهُ سَهْمُ الْفَرَسَانِ .
لأنه انعقد له بسبب الاستحقاق معهم عند مجاوزة الدرب ، وشاركهم
في إحراز الغنائم بدار الإسلام فيجعل في الحكم .

كأنه لم يفارقهم .

لأنه ابتلى بفراقهم بعارض على شرف الزوال فإذا زال صار كأن لم يكن .
١٦١٤- وَلَوْ كَانَ خَرَجَ ذَلِكَ الْجَيْشُ وَدَخَلَ جَيْشٌ آخَرُ
فَانْفَلَتَ إِلَيْهِمْ رَاجِلًا ، ثُمَّ أَصَابُوا غَنَائِمَ بَعْدَ مَا لَحِقَ بِهِمْ ، فَلَهُ فِي ذَلِكَ
سَهْمُ رَاجِلٍ ، وَلَا يَشْرِكُهُمْ فِيهَا أَصَابُوا قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِمْ .

(١) هذا ساقطة من ق .

(٢) ق « لى زوجها » .

(٣) لى علمنى ق « الشاح يفتحون الامرجاج . مغرب » .

لأنه ما انعقد له سبب الاستحقاق معهم ، وقد تم ذلك السبب الذي
 انعقد له بخروج ذلك الجيش إلى دار الإسلام ، ولم يكن هو معهم ، فبطل
 ذلك الاستحقاق . ثم قد انعقد له باللحوق بالجيش الثاني سبب الاستحقاق
 الآن ابتداءً ، فيعتبر حاله في هذا الوقت .

١٦١٥- فإن لحق بهم راجلاً استحق سَهْمَ الرجاله ، وإن لحق
 فارساً استحقَّ سَهْمَ الفرسان . بمنزلة مَنْ أسلم في دار الحرب والتحق
 بالجيش ، أو كان تاجراً مستأمناً في دار الحرب فالتحق بالجيش .
 ولهذا لا شركة له فيما أصيب قبل ذلك .

لأن سبب الاستحقاق ما كان منعقداً له حين أصيب ذلك .

١٦١٦- إلا أن يُبْتَلَى المسلمون بقتالٍ فيُقاتل^(١) معهم عن ذلك ،
 (ص ٢٦٩) فحينئذ يستحق الشركة فيهم بسهم راجلٍ إن ألحقَ
 بهم راجلاً ، وبسهم فارسٍ إن ألحقَ بهم فارساً على فرسٍ اشتراه
 من أهل الحرب أو وهبوه له .

لأن ذلك الفرس له على الخلوص^(٢) فيكون به فارساً .

١٦١٧- وإن كان أخذ ذلك الفرس من أهل الحرب بغير
 طيب أنفسهم فهو راجل ، وذلك الفرس يكون فيئاً .
 لأنه أحرزه بمنعة الجيش ، فكان من جملة الغنيمة ، ويشاركه فيه الجيش ،
 وهو لا يكون فارساً بفرس هو من الغنيمة .

(١) هـ ، ب « قاتل » .

(٢) هـ « على سبيل الخلوص » ، ق « على سبيل الخلوص » وواقت ب الأصل .

ألا ترى أنه لا يكون له أن يقاتل على ذلك الفرس ؟

١٦١٨ - ولو كان ارتد^(١) ولحق بالعدو ، ثم أسلم ولحق بالعسكر ، فهو بمنزلة الأسير ، والذي أسلم في دار الحرب في جميع ما ذكرنا .

١٦١٩ - فإن لم ينتهوا إلى العسكر حتى نفقت^(٢) خيولهم فهم رجاله . لأن حالة اللحق بالعسكر في حقهم بمنزلة مجاوزة الدرب في حق من دخل دار الإسلام .

إلا أن يكونوا قد قربوا من العسكر بحيث يكون العسكر ردة^(٣) لهم يغيثونهم إن طلبوا الغياث ، ثم نفق^(٤) الفرس حينئذ يستحقون سهم الفرسان .

لأنهم وصلوا إلى العسكر فرساناً ، فكأنهم خالطوهم . ثم نفقت أفراسهم بعد ذلك .

١٦٢٠ - ولو دخل مسلم دار الحرب بأمر^(٥) الإمام فارساً على أثر العسكر فنفق فرسه ثم أدركه راجلاً يضرب له بسهم فارس .

لأنه دخل دار الحرب غازياً على فرس ، فذلك بمنزلة لحوقه بالجيش في استحقاق أصلي الشركة ، على ما بينا أن المدد بمنزلة من شهد الواقعة في استحقاق السهم ، وكذلك في صفة الاستحقاق . وهذا مدد حين دخل بإذن الإمام .

(١) ق ، هـ « ارتد واليأ باه » .

(٢) نفق الرجل والدابة نفوقاً مائلاً (القاموس) .

(٣) هـ ، ب « باله » .

١٦٢١- فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ نَهَى النَّاسَ أَنْ يَدْخُلُوا بَعْدَ الْعَسْكَرِ
وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا فَإِنَّمَا يَنْظَرُ الْآنَ إِلَى حَالِهِ يَوْمَ لِحْوَقِهِمْ^(١) .

لأنه دخل لصاً مغيراً ، وما دخل غازياً حين دخل بغير إذن الإمام .
ألا ترى أنه لو أصابَ وحده شيئاً لم يخمس ذلك ، بخلاف مَنْ دخل
بإذن الإمام . وأن هذا لا يشارك الجيش فيما أصابوه قبل أن يلتحق بهم ،
بخلاف الأول ، فيكون حال هذا كحال الأسير ، والذي أسلم في دار الحرب ،
في أنه يعتبر حاله وقت اللحق لأنه صار غازياً حينئذ .

١٦٢٢- وَلَوْ أَنَّ التَّجَارَ فِي عَسْكَرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ
كَانُوا فِرْسَانًا فَقَاتَلُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّمَا يَنْظَرُ إِلَى حَالِهِمْ حِينَ قَاتَلُوا .

لأن سبب الاستحقاق يتعقد لهم ابتداء في هذا الوقت . فإنهم كانوا
تجاراً قبل هذا لا غزاة . فمن كان من المسلمين في هذه الحالة فارساً استحق
سَهْمَ الْفِرْسَانِ ، ومن كان من أهل الذِّمَّةِ فارساً استحق الرضخ بحسب ذلك ،
ومن كان منهم راجلاً استحق الرضخ بسبب ذلك .

١٦٢٣- وَلَوْ أَسْلَمُوا ثُمَّ قَاتَلُوا مَعَهُمْ فَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ حَالُهُمْ فِي
صِنْفَةِ اسْتِحْقَاقِ السَّهْمِ حِينَ قَاتَلُوا مَعَهُمْ .

لأن حالهم كحال الأسراء والذين أسلموا من أهل الحرب من حيث
إن سبب الاستحقاق يتعقد لهم الآن .

١٦٢٤- وَلَوْ لَحِقُوا بِالْعَسْكَرِ وَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ ، فَجَعَلُوا يُقَاتِلُونَ

(١) ق ، ب « يوم لحقهم » .

معهم ، ثم أسلموا ، فَمَنْ كان منهم فارساً حين لحقوا بالمسلمين
فله سَهْمُ الفرسان ، وَمَنْ كان منهم راجلاً فله سَهْمُ الرجالة .

وكذلك لو دخلوا من دار الإسلام مع الجيش للقتال فرساناً
أو رجالةً ، ثم أسلموا قبل إصابة الغنائم أو بعدها ، فَمَنْ كان
منهم راجلاً حين دخل استحق سَهْمُ الرجالة ، وَمَنْ كان منهم
فارساً استحق سهم الفرسان .

وقد طعنوا في هذين الفصلين وقالوا : قبل الإسلام ما انعقد لهم سبب
استحقاق السهم ، لأنهم ليسوا بأهل لذلك . وانعقادُ السبب بدون أهلية
المستحق لا يكون ، فينبغي أن يعتبر حالهم بعد الإسلام لا حال مجاوزة الدرب
وحال اللحق بالجيش (ص ٢٩٧) إذا كانوا في دار الحرب .

ولكن ما ذكره في الكتاب أصح . لأنهم من أهل أن يستحقوا شيئاً
من الغنيمة .

ألا ترى أن قبل الإسلام يستحقون الرضخ ، وذلك شيء من الغنيمة
فيه يتبين انعقاد سبب الاستحقاق لهم عند اللحق بالجيش أو مجاوزة الدرب
على قصد القتال . ثم إذا أسلموا قبل تمام الاستحقاق بإحراز الغنائم بدار
الإسلام ، يجعل بمنزلة ما لو كانوا مسلمين عند ابتداء السبب في صفة
الاستحقاق ، لأن الصفة تتبع الأصل فيبتنى عليه .

وعلى هذا لو دخلوا مدداً للجيش بإذن الإمام ثم أسلموا قبل
أن يلحقوا بالجيش أو بعد ما لحقوهم ، قبل الإحراز .

١٦٢٥ - ولو أن عبداً دخل دار الحرب مع مولاه فارساً يريد القتال
بإذن مولاه ، فغنموا غنائم ، ثم أعتقه مولاه ، ووهب له ذلك

الفرس ، فغنموا غنائم بعد ذلك ، فإنه يرضخ لمولاه ، مما غنم المسلمون قبل أن يعتق العبد ، ولا يبلغ بذلك الرضخ سهم فارس ، ولا بأس بأن يُزاد على سهم الرجل .

لأن العبد في حكم الرضخ كاللّقي ، ولا يبلغ برضخ الذي إذا كان فارساً سهم فارس من المسلمين . لأنه لا يوجد في أهل اللّمة مقاتلٌ إلا وفي المسلمين مَنْ هو أقوى منه . فكذاك حال العبد . إلا أنهما يفترقان من حيث إن المستحق للعبد ، وهو الرضخ ، لا يتغير بعثقه فيما أُصيب قبل ذلك ، والمستحق للذي يتغير حين يستحق السهم في جميع ذلك . لأن بإسلام الذي لا يتبدل المستحق ، فهو المستحق للسهم والرضخ جميعاً ، فيمكن أن يجعل لإسلامه كالوجود عند ابتداء السبب .

وعتق العبد يتبدّل المستحق ، لأن الرضخ يكون لمولاه مستحقاً بالعبد ، كلّا يكون السهم مستحقاً له بالفرس . وبعد العتق الاستحقاق للعبد . فلا يمكن أن يجعل العتق كالوجود عند ابتداء السبب ، لأن ذلك يبطل استحقاق المولى أصلاً .

ولهذا المعنى قلنا يبقى حكم الرضخ فيما أُصيب قبل عتقه ، وفيما يصاب بعد العتق يكون للعبد سهم الفرسان ، لأنه كان فارساً عند انعقاد أصل السبب ، وإن كان الفرس لغيره ، بمنزلة من دخل فارساً على فرس عارية ، أو هو بعد العتق حين وهب له المولى الفرس ، بمنزلة من التحق بالسكر فارساً من أسير أو تاجر فيستحق سهم الفرسان .

١٦٢٦ - قال : وكذلك الذمي والمكاتب يدخلان فارسين . ثم يصيب المسلمون غنائم ، ثم يعتق المكاتب ويُسَلِّمُ الذمي ، ثم يصيبون غنائم بعد ذلك ، فإنه يرضخ لهما في الغنيمة الأولى رَضْخَ فارسين ، ويُعطيان بعد العتق والإسلام سَهْمَيَ فارسين .

وهذا الجوابُ غيرُ صحيح في الذي . فقد أجاب قبل هذا أن له السهم في جميع ذلك ، وهذا مخالف لذلك . وهو تناقض بين . وإنما يقع مثل هذا الغلط . من الكاتب . والصحيح في حق الذي الجواب الأول لما بيننا من المعنى فأمّا في حق للكاتب :

فمنهم من يقول : الجواب أيضاً غير صحيح . لأن الكاتب هو المستحق . لكسبه دون مولاه ، فبعثه لا يتبدّل المستحق بل يكون حاله كحال الذي وقد نصّ عليه بعد هذا في الباب في الموضعين بخلاف العبد . ومنهم من يقول : بل هو صحيح . لأن كسب الكاتب دائر بينه وبين مولاه ، لكل واحد منهما فيه حق الملك .

ألا ترى أنه ينقلب حقيقة ملك المولى بعجز الكاتب فيثبت معنى تبدّل المستحق بعثه من هذا الوجه ؟ فلهذا يعتبر الرضخ فيما كان قبل العتق . وأما بعد العتق فله سهم الفارس (ص ٢٩٨) ، وإن لم يكن الفرس ملكاً له حقيقة حين دخل دار الحرب ، لأن له ملك اليد في مكاسبه ، فلا يكون فرسه دون الفرس المستعار .

١٦٢٧- ولو جعل راجلاً بعد العتق أدى^(١) إلى أن يكون

استحقاقه بعد العتق دون استحقاقه قبله .

لأن رضخ الفارس قد يزداد على سهم الراجل . ومعلوم أن العتق يزيده خيراً لا شراً . فعرفنا أنه يستحق سهم الفارس بعد العتق .

١٦٢٨- ولو كان العبد غير مأذون في القتال ، وإنما دخل

للخدمة مع مولاه فقاتل ، فلا شيء له في القياس .

لأنه ليس من أهل القتال ، وإنما يصبر أهلاً له عند إذن المولى ، فيكون حاله كحال الحربى المستأمن إن قاتل بإذن الإمام استحق الرضخ ، وإلا فلا .

(١) هـ ، ب « أدى » .

١٦٢٩- وفي الاستحسان يرضخ له .

لأنه غير محجور عن الاكتساب ، وعما يتسحق منفعة ، واستحقاق الرضخ بهذه الصفة . فيكون هو كالمأذون فيه من جهة المولى دلالة . وهو نظير القياس والاستحسان في العبد المحجور إذا أجر نفسه وسلم من العمل . ثم بين أن :

١٦٣٠- المكاتب لا ينبغي له أن يغزو إلا بإذن مولاه كالقن .

لأنه في الغزو يعرض نفسه للخطر ، وهو مملوك للمولى ، فلا يجوز له أن يخاطر بنفسه بغير إذن كالعبد ، بخلاف الخروج للتجارة إلى دار الحرب ، فإن ذلك من باب الاكتساب ، فيلتحق هو بالحر . وإن شرط عليه مولاه في الكتابة أن لا يخرج إلى دار الحرب فإن شرطه لغو . وقد بيناه في كتاب المكاتب .

١٦٣١- فإن قاتل بغير إذن مولاه وأبلى بلاه فإنه يرضخ له على قدر بلائه ، إن كان فارساً أو راجلاً .

لأن فعله هذا كان اكتساباً للمال ، وعند الكتابة يطلق ذلك له . فإذا ثبت في حق المكاتب فهو كذلك في حق العبد إذا قاتل بغير إذن مولاه .

١٦٣٢- ولو أن عبداً دخل دار الحرب مع مولاه فأعتقه ووهب له فرساً ، ثم لحق بالجند ، فإنما يعتبر حاله حين لحق بهم .

فإن كان فارساً فله سهم الفرسان ، وإن كان راجلاً فله سهم الرجال فيما يصيبون بعد ما يلحق بهم ، ولا شركة له فيما أصابوا قبل ذلك إلا أن يُقاتل معهم .

لأن سبب الاستحقاق ما انعقد له حين دخل لا على قصد القتال ، وإنما
ينعقد له السبب حين يلتحق بالجيش ، فيكون حاله كحال التاجر والذي
أسلم في دار الحرب .

١٦٣٣ - ولو كان مكاتباً حين دخل فأعتقه المولى ، أو أدى بدل
الكتابة قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام ، فإنما يُنظر إلى حاله حين
دخل . فإن كان فارساً استحق سَهْمَ الفرسان فيما أصابوا قبل عتقه وبعده .
لأن دخوله كان على قصد القتال ، سواء أذن له المولى في الفزو أو لم يأذن .
إذ لا خدمة للمولى عليه . وقصده إلى القتال يكون معتبراً في حقه ، فانهقد
له السبب بالدخول . وقد كمل حاله قبل تمام الإحراز ، فيلتحق بما لو كان
كامل الحال عند الدخول .

وبهذا تبين أن ما ذكر من الجواب قبل هذا في المكاتب غلط . من المكاتب .
١٦٣٤ - فإن لم يُعتَقْ حتى قُسمت الغنائم أو بيعت ، فليس له
في تلك الغنائم إلا الرضخ .

لأن الحق تأكد فيها قبل كمال حاله ، فإن القسمة والبيع في تأكد الحق
في الغنيمة كالإحراز . ولهذا ينقطع بها شركة المدد . فيكون هذا وما لو عتق
بعد (١) الإحراز بدار الإسلام سواء . والرضخ الواجب يكون له لأنه كسب
المكاتب ، فيسلم له بعد العتق .

١٦٣٥ - وإن خاصمه موله في دار الحرب في المكاتب (ص ٢٩٩)
يفسخ القاضي الكتابة .

لأنه أخل ببعض النجوم .

(١) ق « قبل الإحراز » .

وفي القياس لا يستحق شيئاً إن كان دَخَلَ بغير إذن مولاه .

لأن الكتابة لما انفسخت صارت كأن لم تكن ، وكأن حاله كحال العبد الداخل بغير إذن مولاه على قصد القتال . وقد بينا أن هناك في القياس لا يستحق الرضخ ، وفي الاستحسان يستحق ويكون ذلك لمولاه فهذا مثله .

١٦٣٦- ولو مات عاجزاً أو عن وفاق ، فإن كان ذلك قبل
قسمة الغنائم أو الإخراج ^(١) لم يكن له ولا لمولاه من ذلك شيء ،
وإن أُدِّيَتْ كتابته .

لأن استحقاق الرضخ لا يكون أقوى من استحقاق السهم ، وموت الغازي
قبل الإحراز والقسمة يبطل سهمه من الغنيمة . فموت المكاتب أولى .

وإن كان ذلك بعد القسمة أو البيع والإخراج ^(٢) فله نصيبه منها .
كما لو مات الحر في هذه الحالة ، إلا أنه إذا مات عاجزاً كان ذلك لمولاه ،
إلا أن يكون فيه وفاء بالمكاتبة ، فيقبضه المولى من مكاتبه ويحكم بحريته
وإن كان مات عن وفاق فذلك لورثته .

فإن قيل : عتقه يستند إلى حال حياته ، فعل هذا ينبغي أن يستحق
السهم . بمنزلة ما لو عتق قبل الإحراز في حياته .

قلنا : على إحدى ^(٣) الطريقين لا يستند عتقه ، وإنما يجعل هو حياً حكماً
إلى وقت أداء بدل الكتابة . وعلى الطريق الأخرى ^(٤) هذا الإسناد لأجل

(١) ق ، هـ « الإحراز » وفي هامش ق « الإخراج . نسخة حميري » .

(٢) ق ، ب ، هـ « أحد » .

(٣) ق ، ب ، هـ « الآخر » .

الضرورة . فلا يظهر فيما وراء ما تحققت فيه الضرورة وهو حكم الكتابة .
فأما استحقاق السهم فليس من ذلك في شيء .

١٦٣٧ - ولو كان عبداً مأذوناً له في القتال أو غير مأذون
فمات قبل الإحراز والقسمة فلا شيء لمولاه من ذلك ، اعتباراً
بموت من له سهم .

فإن قيل : استحقاق الرضخ هاهنا للمولى بسبب عبده كاستحقاق السهم
للفارس بفروسه . ثم بموت الفرس في دار الحرب لا يبطل سهم الفارس فكذلك
بموت العبد ينبغي أن لا يبطل حق المولى في الرضخ .

قلنا : لا كذلك ، ولكن الاستحقاق للعبد هاهنا ، ثم يخلفه المولى في ملك
المستحق كما يخلفه في سائر أكسابه . وهذا لأن العبد أدى مخاطب ، وهو
من أهل أن ينقذ له سبب الاستحقاق على أن يخلفه مولاه في ملك المستحق .
ألا ترى أنه لو مات العبد بعد مجاوزة الدرب قبل القتال لم يستحق
مولاه الرضخ ؟ بخلاف الفرس ، وإن كان موته بعد الإحراز والقسمة فرضخه
يكون لمولاه . لأن سبب استحقاقه قد تأكد ، فلا يبطل بموته ، ولكن يخلفه
مولاه فيه كما يخلف الوارث المورث .

١٦٣٨ - وإن باعه مولاه قبل الإحراز فإنه لا يبطل رضخه .
لأنه لم يخرج من أن يكون أهلاً للاستحقاق ، وإن تحول الملك فيه من
شخص إلى شخص فيكون رضخه لمولاه الأول .
أما إذا باعه بعد الإحراز فظاهر ، وأما قبله فلأن سبب الاستحقاق انقعد
له في ملك المولى الأول . ويثبت أصل الاستحقاق بالإصابة ، فلا يبطل حق
المولى فيه ببيعه كما في سائر أكسابه .

ألا ترى أن المأذون إذا اشترى شيئاً بشرط الخيار ، ثم باعه مولاه فإن
المشتري يكون للبائع دون المشتري .

١٦٣٩- فإن غنموا غنيمةً أخرى بعد ما باعه مولاه فنصيبه $\frac{1}{2}$ من الغنيمة الثانية للمشتري .

لأن الاستحقاق إنما يثبت له عند الإصابة^(١)، وعند ذلك هو ملك المشتري فيخلفه المشتري في الملك المستحق .

١٦٤٠- ولو كان حُرّاً دَخَلَ دارَ الحربِ عاقلاً ثم صار معتوها قبل الإحراز فإنه لا يُمنع نصيبه من الغنيمة .

لأنها أحرزت (ص ٣٠٠) وهو حي من أهل الاستحقاق، وإن كان معتوها بخلاف ما إذا مات قبل الإحراز .

١٦٤١- ولو لم يَصِرْ معتوها ولكنّه ارتدَّ^(٢) وخرج مع المسلمين، فإنَّ أبى أن يُسَلِّمَ حتّى قُتِلَ فإنَّ نصيبه لورثته المسلمين، يرضخ له من ذلك رضحاً كما يصنع بالدمي .

لأن المرتد بمنزلة الكافر الأصلي . وإنما أحرزت الغنائم وهو أهل لاستحقاق الرضخ دون السهم ، لكونه من أهل دارنا .

قال : وهذا يدلُّك على أن الدمى إذا أسلم ، أو عتق المكاتب قبل إحراز الغنائم أنه يُضرب لهما بسهم كامل .

لأنه إنما يُنظر إلى حالهما يوم تُحرز الغنائم بالدار أو تُقسم أو تُباع . وهذا تبين أيضاً أن جوابه الأول في الدمى والمكاتب جميعاً غلط . كما بينا .

(١) ق « عند إصابته » وفي الهامش « عند الإصابة - نسخة » .

(٢) في ق « ارتد واليهاب » .

١٦٤٢- ولو لحق بدار الحرب مُرتدًّا بعد إصابته الغنيمة ثم رجع مُسليماً قبل الإحراز أو بعده فليس له من ذلك شيء .

لأنه التحق بحربي الأصل (١) ، والحربي إذا أسلم ولحق بالجيش بعد الإحراز أو قبله ولكن لم يلقوا قتالا بعد ذلك ، لم يكن له شركة في المصاب ، فالمرتدُّ مثله . وكيف يستحق الشركة في غنائم المسلمين وقد صار بحال لو أصيب ماله كان فيثاً ، ولو أخذ من الغنيمة شيئاً فأحرزه ثم أسلم كان له . فعفرنا أنه صار كحربي الأصل .

١٦٤٣- ولو لم يلتحق بدار الحرب بعد الردة حتى أحرزت الغنائم أو قسمت أو بيعت فنصيبه منها ميراث لورثته .
لأن حقه قد تأكّد فيها ، فهو كسائر أمواله . ولحاقه في هذه الحالة بدار الحرب مرتدًّا كموته .

١٦٤٤- ولو لم يرتد ولكن المشركين أسروه قبل الإحراز ولم يقتلوه فإنه ينبغي للمسلمين أن يعزلوا نصيبه فيما غنموا قبل أن يؤسرو .
لأن حقه ثبت فيه ، وبالأسر لم يخرج من أن يكون أهلاً لتقرر حقه بالإحراز .

ولا شيء له فيما غنموا (٢) بعد ما أسر .
لأن المأسور في يد أهل الحرب لا يكون مع الجيش حقيقة ، ولا حكماً . فهو لم يشاركهم في إصابته هذا ولا في إحرازه بالدار .

(١) ق ، د « بالحربي الأصلي » . وانفقت ص و ب .

(٢) في هامش ق « مما غنموا » . نسخة « .

١٦٤٥- فَإِنْ لَمْ يَلِدْ مَا فَعَلُوا بِهِ حِينَ أُسِرَ قُسِمَتِ الْغَنَائِمُ
ولم يوقف له منها قليل ولا كثير .

لأن تمام الاستحقاق إنما يكون بالإخراج (١) . والمفقود كالليت فيما
يستحقه ابتداء ، حتى إذا مات قريب له لم يرثه ، ولم يوقف لأجله شيء .
فهذا مثله .

١٦٤٦- وَإِنْ قُسِمَتِ الْغَنَائِمُ ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ حَيًّا مُسْلِمًا
لم يكن له شيء .

لأن حق اللين قسم بينهم قد تأكّد بالقسمة وثبت ملكهم فيها . ومن
ضرورته إبطال الحق الضعيف .

١٦٤٧- وَإِنْ بَاعَتِ الْغَنَائِمُ أَوْ أُخْرِجَتْ وَتَخَلَّفَ هُوَ فِي دَارِ
الحرب لحاجة بعض المسلمين فأُسِرَ ، فإنه يوقف نصيبه حتى
يجيء فيأخذه ، أو يظهر موته فيكون لورثته .

لأن حقه قد تأكّد في المصاب بالإحراز في البيع ، فيكون الحكم فيه
ما هو الحكم في مال المفقود .

(١) هـ « بالإحراز » وجميع النسخ « بالإخراج » .

باب سهمان الخيل في دار الإسلام

والشركة في الغنيمة

١٦٤٨- ولو أن جيشاً من دار الحرب دخلوا دار الإسلام ، فقاتلهم المسلمون حتى ظفروا بهم ، فإنما الغنيمة لمن شهد الواقعة . هكذا روى عن عمر رضى الله عنه قال : الغنيمة لمن شهد الواقعة . وهذا لأن الاستحقاق بالجهاد ، والمجاهد في دار الإسلام من شهد الواقعة خاصة . بخلاف ما إذا دخل المسلمون دار الحرب ، فهناك للمدد شركة في المصاب وإن لم يشهدوا الواقعة .

لأنهم دخلوا دار الحرب على قصد الجهاد وكانوا مجاهدين بذلك . ولأن دار الحرب موضع القتال (ص ٣٠١) ، فكل من حصل في دار الحرب على قصد القتال يجعل في الحكم كمن شهد الواقعة . ودار الإسلام ليس بموضع القتال ، وإنما المقاتل فيها من شهد الواقعة خاصة . وهو بمنزلة ما لو وقف في المسجد بالبعد من الإمام واقتدى به ، فإنه يصح الاقتداء ، لأن المسجد مكان الصلاة ، فيجعل هو كالواقف خلف الإمام ، بخلاف ما إذا كان في الصحراء .

١٦٤٩- ولو أن عسكراً من المسلمين افتتحو بلدة وصيروها دار الإسلام ، ثم لحق بهم^(١) مدد قبل قسمة الغنائم فلا شركة لهم في المصاب .

(١) كذا في ق . وفي هامشها « لحقهم » نسخة « .

لأن الغنائم بما صنعوا صارت محرزةً بدار الإسلام . فكأنهم أخرجوها ،
ثم لحقهم مددٌ . وهذا لأن استحقاق الشركة للمدد باعتبار أنهم شاركوهم في
الإحراز ، وذلك غير موجود هنا .

١٦٥٠ - وكذلك لو قسموا الغنائم في دار الحرب أو باعوها
ثم أصابهم مددٌ .

لأن بالقسمة والبيع يتأكد الحق كما بالإحراز . وإنما الشركة للمدد
فما إذا لحقوا بهم في دار الحرب قبل أن يتأكد حقهم فيها ، استدلالاً بالأثر
للمرور عن الصديق رضى الله عنه في أهل النجير^(١) باليمن . وقد بينا ذلك
في السير الصغير .

١٦٥١ - ولو أن عسكرياً من أهل الحرب دخلوا دار الإسلام
فانتهوا إلى مدينة مثل المصيصية أو اللطبية ، فخرج قومٌ من
أهلها وقتلواهم حتى ظفروا بهم ، فالغنيمة لهم دون أهل المدينة ،
وإن قال أهل المدينة : قد كنا رذءاً لكم ، لم يلتفت إلى ذلك .

لأنهم ما كانوا مجاهدين ، وإنما كانوا مشرطين في مساكنهم . والشركة
في المصاب لمن كان مجاهداً . ولأنهم لم يشاركوهم في الإصابة ولا في الإحراز .

١٦٥٢ - فإن كانوا تسلحوا وركبوا الخيل وأتوا باب المدينة
فتضايق الناس على الباب ، فخرج بعضهم في المدينة ، فهم
شركاء في المصاب ها هنا .

(١) في حاشية هـ « النجير أحد حصون حضرموت . ومنه يوم النجير من أيام أبي
بكر الصديق رضى الله عنه . المغرب » .

لأنهم قد شهدوا الواقعة ، وكانوا مجاهدين حين تسلحوا وأتوا باب
المدينة على قصد القتال .

ألا ترى أن القوم يلقون العدو مُحَصِّرِينَ ^(١) فلا يلي القتال منهم
إلا قومٌ قليل ، ثم تكون الغنيمة مشتركة بين جماعتهم .
لأنهم جميعاً شهدوا الواقعة فهذا مثله .

١٦٥٣- وإن كان المسلمون بلغوا باب رجلٍ من المسلمين قد
خرج من داره متسلحاً فمنعه ذلك الزحامُ من المضى إلى باب
المدينة ، فهو شريكهم في المصاب .
لأنه مجاهد فيها ^(٢) صنع ، شاهد للواقعة .

١٦٥٤- وإن كان واقفاً على باب داره ، أو في جوف داره
فارساً أو راجلاً ، إذا لم يمنعه من المضى إلا الزحامُ . فإن كان
باب داره مفتوحاً كان له سهمٌ من الغنيمة . وإن كان باب
داره مغلقاً عليه لم يكن له من الغنيمة نصيبٌ .

لأن هذا متحصن بمنزله ليس بمتوجه إلى موضع القتال على قصد القتال ،
بخلاف ما إذا كان باب داره مفتوحاً .

١٦٥٥- قال : ولو كان لهذا سهمٌ لكان لغيره ممن هو مع امرأته

(١) كلما في الأصل وفي هامشه « محصرين » . نسخة « وفي ب » هـ « محصرين » ،
وفي ق « محصرين » وفي هامتها « أصر خرج إلى الصحراء » . يخرّب » .
(٢) ب « بما » ،

في جوف بيته يُجامعها . وَبَعْضُ هَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْبَعْضِ . وَلَكِنْ
إِنَّمَا يُؤْخَذُ فِيهِ بِالْإِسْتِحْسَانِ وَمَا يَقَعُ عَلَيْهِ أُمُورُ النَّاسِ .

١٦٥٦- وَإِنْ كَانُوا عَلَى سَوْرِ الْمَدِينَةِ يَرْمُونَ أَوْ يَصِيحُونَ بِمَا
فِيهِ تَحْرِيقُ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِرْهَابٌ لِلْمُشْرِكِينَ كَانُوا شُرَكَاءَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ.
لَأَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةٍ مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ وَجَاهَدَ نَوْعاً مِنَ الْجِهَادِ .

١٦٥٧- وَإِنْ كَانَ الْأَمِيرُ أَمَرَهُمْ بِالْكَيْفِيَّةِ عَلَى سَوْرِهَا لِيَمْنَعُوا
الْعَدُوَّ مِنْ دُخُولِ الْمَدِينَةِ إِنْ هَزَمُوا الْمُسْلِمِينَ ، وَنَهَاهُمْ أَنْ يُعِينُوا
الْمُسْلِمِينَ بِشَيْءٍ فَهُمْ شُرَكَاءُ^(١) فِي الْغَنِيمَةِ أَيْضاً .

لَأَنَّهُمْ مِنْ شَهِدُوا الْوَقْعَةَ وَاشْتَغَلُوا بِمَا فِيهِ قُوَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ فِرَاقُ
قُلُوبِهِمْ مِنْ أَنْ يَغْلِبَ الْعَدُوُّ بِمَدِينَتِهِمْ .

وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عَنْ^(٢) النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ص ٣٠٢) أَنَّهُ
أَمَرَ الرِّمَاءَ يَوْمَ أُحُدٍ أَنْ لَا يَبْرَحُوا مَرَكَزَهُمْ .
وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ جُمْلَةٍ مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ ، شُرَكَاءُ فِي الْمَصَابِ أَنْ
لَوْ أَصَابُوا الْغَنَائِمَ .

١٦٥٨- وَلَوْ خَرَجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى بَابِ الْمَدِينَةِ وَقَاتَلُوهُمْ رَجَالَةً ،
وَقَدْ سَرَجُوا خِيُولَهُمْ فِي مَنَازِلِهِمْ ، لَمْ يُضْرَبْ لَهُمْ إِلَّا بِسَهْمِ^(٣) الرِّجَالَةِ .

(١) هـ ، ق « شُرَكَاءُهُمْ » .

(٢) هـ « مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ » .

(٣) ق « إِلَّا سَهْمَ الرِّجَالَةِ » وَفِي هَامِشِهَا « بِسَهْمِ الرِّجَالَةِ » . نَسَخَةٌ .

لأنهم ما قاتلوا على الأفراس حقيقة ولا حكماً ، فإسراج الفرس ليس من عمل القتال في شيء .

١٦٥٩- وإن كانوا خرجوا من منازلهم على الخيل ثم نزلوا في المعركة وقاتلوا رجاله استحقوا سهم الفرسان .

لأنهم شهدوا الواقعة فرساناً ، وإنما ترجلوا لضيق المكان أو لزيادة جد منهم (١) في القتال ، فلا يحرمون به سهم الفرسان .

١٦٦٠- وكذلك من حضر المعركة راجلاً ومعه غلامٌ يقودُ من فرسه إلى جنبه فإنه يستحق سهم الفرسان .

لأنه مقاتلٌ بفرسه حكماً لتمكنه من أخذه من يد الغلام ، والقتال عليه .

١٦٦١- ولو حضر فارساً ثم أمر غلامه أن يردَّ فرسه إلى منزله ، فردّه وقاتل راجلاً ، فله سهم الراجل فقط .

لأن الغلام حين ردَّ فرسه فكأنه ما أحضره موضع القتال أصلاً .

ألا ترى أنه لو احتاج إلى القتال عليه لم يتمكن منه .

١٦٦٢- ولو أن أهل الحرب لم يدنوا من المدينة ولكنهم عسكروا على أميال منها ، فخرج المسلمون إليهم رجاله وفرساناً حتى هزموهم وأصابوا الغنائم ، فمن كان منهم فارساً يستحق سهم الفرسان سواء قاتل راجلاً أو فارساً .

(١) ق « خدمتهم » وفي هامشها « جد منهم » نسخة حصيري .

لأنه لما أحضر فرسه العسكرَ فتمد صار مقاتلاً بفرسه حكماً .

١٦٦٣ - وإن بآشر القتال راجلاً بخلاف الأولِ فهناك الفرس في منزله على آريته ، فلا يكونُ هو مجاهدًا به .
لا حقيقةً ولا حكماً .

١٦٦٤ - وإن كان المسلمون حين عسكروا بحذائهم تنحى المشركون عن معسكرهم ، فأتبعهم المسلمون حتى لحقوهم فقاتلوهم رجالة ، وخبولهم في المعسكر ، فإن كانوا لقوهم في موضعٍ يقدر من في المعسكر على أن يعينهم ، وإن أرادوا أن يبعثوا إلى خيلهم بعثوا إليهم ، فهم شركاء في المصاب ، للفارس منهم سهمُ الفارس .

لأنهم جميعاً في الحكم قد شهدوا الواقعة لقرب المعسكر من موضع الواقعة .

١٦٦٥ - وإن كانوا قد تباعدوا من المعسكر فليس لمن في المعسكر معهم شركة ، وليس لأحدٍ منهم سهمُ الفرسان إلا لمن حضر المعركة على فرسه .

لأنهم ما كانوا متمكنين من القتال على الفرس .

ألا ترى أنهم لو ركبوا الإبل في آثارهم حتى ساروا أياماً كانوا رجالة ولم ينظر إلى ما كان لهم من الخيل في المعسكر ؟

لأن في دار الإسلام الاستحقاق بشهود الواقعة ، فيعتبر في حق من يستحق . وما يستحق به شهود الواقعة بالحضور حقيقة ، أو بأن كانوا بالقرب

منه حكماً على وجه لو استغاثوا (١) بهم أمكنهم أن يغيثوهم (٢) . فيكونون كالردء لهم . فأمّا إذا انعدم ذلك لم يكونوا من جملة من شهد الواقعة .

١٦٦٦ - ولو خرجوا إلى عسكرهم فرساناً فنفق فرس بعضهم كان لهم سهم الفارس .

لأنه حضر المعسكر فارساً فيصير به مجاهدًا بفرسه ، إذا كان القتال في ذلك الموضع أو بالقرب منه . وهذا في حق هؤلاء بمنزلة مجاوزة الدرب فارساً أن لو كان القتال في دار الحرب .

وإن كان خرج إلى العسكر راجلاً فلم يلق قتالاً حتى أتى بفرسه ، (ص ٣٠٣) أو اشترى فرساً فله سهم الفارس أيضاً .

وكذلك لو اصطف الفريقان للقتال وهو راجل ثم أتى بفرسه أو اشترى فرساً فله سهم الفرسان .

لأن المعتبر هنا شهود الواقعة . وحقيقة شهود الواقعة إنما تكون عند القتال . فحضور المعسكر وإن أقيم مقامه حكماً لا يسقط . به اعتبار الحقيقة .

١٦٦٧ - فإن التحم القتال وهو راجل ثم أصاب فرساً بعد ذلك لم يكن له إلا سهم راجل .

لأن شهود الواقعة حقيقةً وحكماً قد وجد منه وهو راجل ، فلا يتغير (٣) حاله بإصابة الفرس بعد ذلك .

(١) مهمله في الأصل . وهي في ق ، هـ « استغاثوا » ، وفي ب « استغاثوا » .

(٢) مهمله في الأصل . وهي في ق ، هـ « يغيثوهم » ، وفي ب « يغيثوهم » .

(٣) ق « يعتبر » وفي هامشها « لا يغير » . نسخة « . » .

ألا ترى أنه لو قُتِلَ بعضهم وأُخذَ فرسه فقاتل عليه لم يُضرب له إلا بسهم راجلي .

١٦٦٨- وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ قُتِلَ فِي حَالِهِ تَشَاغُلِهِمْ بِالْقِتَالِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَزِمَ الْعَدُوُّ فَلَا شَرَكَةَ لَهُمْ فِي الْمَصَابِ .

لأن الإصابة لا تتم مع بقاء القتال . فإن المشركين ممنعون بعد ، دافعون عن أموالهم .

١٦٦٩- وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ بَعْدَ مَا انْهَزَمُوا ضُرِبَ لَهُ بِسَهْمٍ فِي الْغَنِيمَةِ .

لأن القتال في دار الإسلام . فبانزاع العدو يتأكد سبب الاستحقاق وتصير الغنائم في حكم المحرزة بدار الإسلام . وقد بينا أن من مات بعد الإحراز لا يبطل نصيبه . فهذا مثله .

١٦٧٠- وَلَوْ أَصَابَ مُسْلِمٌ فِي حَالِ تَشَاغُلِهِمْ بِالْقِتَالِ فَرَساً ، هِبَةً أَوْ شِرَاءً ، فَقَاتَلَ عَلَيْهِ وَغَنِمُوا غَنِيمَةً وَرَجَعُوا إِلَى عَسْكَرِهِمْ لَمْ يُضْرَبْ لَهُ فِيهَا إِلَّا بِسَهْمٍ رَاجِلِي .

لأن الاعتبار حالُ شهود الواقعة . وذلك عند أول القتال . وقد كان راجلاً .

١٦٧١- فَإِنْ عَادُوا مِنَ الْغَدِ^(١) لِلْقِتَالِ وَعَادَ مَعَهُمْ فَارِساً وَأَصَابُوا ، غَنِيمَةً ضُرِبَ لَهُ فِيهَا بِسَهْمٍ فَارِس .

لأن هذه وقعة أخرى غير الأولى ، وقد شهداها فارساً . فالأولى قد انقضت حين كف بعضهم من بعض .

(١) في هامش ق « من العدو . نسخة صح » .

ألا ترى أنه لو كان أصاب الفرس قبل القتال في المرة الأولى كان له سهم فارس في المصاب في المرة الأولى ، فكذلك في المرة الثانية .

١٦٧٢ - ولو قاتلوا المشركين فلم يُصيبوا شيئاً حتى جاء قَوْمٌ من المدينة مدداً لهم ، فرساناً أو رجالاً ، فقاتلوا معهم ، أو وقفوا رِدةً لهم ، حتى أصابوا غنيمةً شاركوهم فيها . فَمَنْ كان فارساً ضُرب له بسهم فارس ، وَمَنْ كان راجلاً ضُرب له بسهم راجل .

لأنهم شهدوا الواقعة قبل إصابة الغنيمة ، فكان حالهم كحال من خرج مع الجيش (١) .

١٦٧٣ - وكذلك لو انتهبوا إلى عسكرهم فأقاموا فيه (٢) ولم يأتوا موضع القتال ، أو عسكرُوا قريباً منهم حيث يقدرّون على أن يغيثوهم (٣) .

لأنهم فارقوا منازلهم على قصد الجهاد ، وعلى أن يكونوا مدداً للجيش يقاتلون معهم . فإذا وصلوا إلى موضع لو استغاثوا بهم أغاثوهم قبل إصابة الغنيمة كانوا ردةً لهم ، والردة كالمباشر في استحقاق المصاب (٤) .

١٦٧٤ - وكذلك لو كانوا غنموا غنائم قبل أن يأتوهم وغنائم بعد ما أتوهم .

(١) ق « كحال من خارج الجيش » وفي هامشها « كحال من خرج مع الجيش » .
نسخة ميرزا .

(٢) في هامش ق « فيها . نسخة » .

(٣) مهملات في الأصل . وفي هـ « يغيثوهم » وفي ق ، ب « يغيثوهم » وفي

هامش ق « على أن يغيثوهم . نسخة ميرزا » .

لأن القتال ما دام قائماً بين الفريقين فالإصابة لا تتم . إذ المشركون قاصدون^(١) إلى الاستنقاذ من أيدي المسلمين ، فلئما تمت الإصابة في الكل بقوة الدين أنوهم ردعاً .

١٦٧٥- ولو كانوا حين غنموا غنائم كفّوا عن القتال ، فأثى كل فريقٍ عسكره ، ثم جاء المدد لم يشاركوهم في شيء من تلك الغنائم . لأن الوقعة التي أصيب فيها تلك الغنائم قد انقضت ، فلئما الشركة لمن شهد الوقعة (ص ٣٠٤) حقيقة وحكماً ، ولأن الإصابة قد تمت في تلك الغنيمة . حقيقة بتفريق الفريقين .

وحكماً بالإحراز بدار الإسلام . لأنهم إنما يُقاتلون العدو في دار الإسلام . ولا شركة للمدد بعد الإحراز حقيقةً وحكماً .

١٦٧٦- فإن عادوا إلى العدو من الغد وقاتلوهم وأصابوا غنائم ، شاركوهم في الغنيمة الثانية .

لأنهم شهدوا الوقعة فيها ، ولئما صارت محرزة بمباشرتهم القتال أو قربهم بأن كانوا ردعاً للجيش .

١٦٧٧- وإن كانوا حين لقوا العدو من الغد قاتلوهم فانهزم المسلمون إلى خندقهم ، فمنعهم المدد الذين جاءوا حتى هزموا عنهم المشركين ، فقالوا نشارككم في الغنائم الأولى لأننا دفعنا المشركين عنها بالقتال ، لم يَلْتَفَتْ إلى قولهم .

لأنها صارت مُحَرَّزَةً بدار الإسلام قبل هذا القتال . والقتال للدفع

(١) في هامش ق « قاتلون . نسخة ميرزا » .

عن المال في الغنائم المحرزة بالدار ، كالقتال للدفع عن ثياب الجيش وأسلحتهم .
فلا يكون موجبا لهم الشركة فيها .

١٦٧٨ - وإن كان المشركون حين هزموا المسلمين أخذوا تلك
الغنائم فاستنقذوها منهم المدد فإنهم يردونها إلى أهلها .

لأن حقهم كان تأكد فيها بالإحراز بدار الإسلام ، والتحققت بأموالهم^(١) ،
فيجب الرد عليهم ، ولأن المشركين وإن أخذوها لم يحرزوها بدارهم ، فبقيت
حقا للأولين كما كانت .

بخلاف ما لو كانت هذه الحادثة في دار الحرب .

لأن حق الأولين هناك لم يتأكد لانعدام الإحراز . وإحراز أهل الحرب
لها بالأخذ يتم فيبطل حق الأولين عنها ويلحق بالغنائم التي يصيبونها الآن ابتداء .

١٦٧٩ - ولو كان العلو في السفن في البحر في أرض الإسلام^(٢)

فركب المسلمون البحر في السفن وحملوا معهم الخيل رجاء أن
يخرجوا إلى البر فيقاتلوهم^(٣) ، فالتقوا في البحر فاقتتلوا ،
فأصابوا غنائم ، فإنهم يقسمونها على الخيل والرجالة .

لأنهم التزموا مؤنة الفرس لتقصير الجهاد عليه ، فلا يحرمون سهم الفرسان
أبقتالهم رجالة في موضع لم يتمكنوا من القتال على الفرس .

ألا ترى أنهم لو لقوهم في بعض المضايق فترجلوا أو قاتلوا رجالة

(١) ق في بملاكلهم « وفي هامش ق » بملوالهم . نسخة ميرزا «

(٢) ق « دار الاسلام » وفي هامشها « أرض الاسلام » نسخة «

(٣) في هامش ق « فيقاتلونهم » نسخة «

استحقوا سهم الفرسان ؟ وكذلك لو قاتلوه على باب حصن رجاله استحقوا سهم الفرسان لهذا المعنى كذلك هنا .

١٦٨٠- فإن كانوا تركوا الخيل^(١) على الساحل في أرض^(٢)

الإسلام وركبوا السفن رجاله ، والمسألة بحالها ، فإن كانوا تباعدوا من خيولهم ، حتى لو كانوا في البر لم يقدرُوا على أفراسهم إن احتاجوا إلى القتال عليها لم يكن لهم سهم الفرس^(٣) ، ولم يكن لمن تخلف في المعسكر على الساحل شركة معهم .

لأنهم لو كانوا على البر بهذه الصفة لم يثبت الاستحقاق لمن تخلف في المعسكر ، باعتبار أنهم لم يشهدوا الواقعة فكذلك إذا كانوا في البحر .

١٦٨١- وإن كانوا لقوا العدو قريباً من المعسكر حيث يغيثونهم^(٤) إن أرادوا غنائمهم^(٥) فلهم الشركة ، ويضرب لأصحاب الخيل فيها بسهام الخيل .

لأنهم شهدوا الواقعة وصاروا بقربهم من موضع القتال كأنهم في موضع القتال . وإنما انهزم العدو وظفر بهم المسلمون بقوة من كان في المعسكر فيشاركونهم .

ألا ترى أن المشركين لو كانوا في جزيرة في أرض المسلمين ، وبين

(١) ق « فإن كانوا يتركون الخيل » وفي هامشها « تركوا الخيل . نسخة ميرزا » .

(٢) ق « دار » وفي هامش ق « أرض . نسخة » .

(٣) كلما فيه الأصل وب و ق وفي هـ « الفرسان » . وفي هامش ق « الفرسان ..

نسخة ميرزا » .

(٤) مهمله في الأصل . أئتنا رواية هـ ، ق ، ب .

(٥) كذا في الأصل وب و ق . وفي هامش ق « أغنائهم . نسخة » وفي هـ « غنائهم » .

عسكر المسلمين وبينهم شيء يسيرٌ مثل عرض الدجلة ، فركب المسلمون في السفن حتى أصابوا غنائم ، فإن من في العسكر يشاركهم فيها إذا رجعوا إليهم (ص ٣٠٥) ، فكذلك في الأول .

١٦٨٢- وعلى هذا لو دخل المسلمون غَيَظَةً في دار الإسلام مثل غياض طبرستان ، فلم يقدر المسلمون على أن يدخلوها على الخيل ، فدخلوها رجالاً ، وقتلوا العدو قريباً من معسكرهم حيث يسمعون صهيل خيولهم ، فإن أهل العسكر شركاؤهم فيما غنموا ، ولأصحاب الخيل سهمُ الفرسان .

لأن الكل ، للقرب من موضع القتال ، كالحضور في ذلك الموضع .

١٦٨٣- وإن أمعنوا في الغَيَظَةِ على إثر العدو حتى اقتتلوا في موضع لو طلبوا الغياث لم يغثهم أصحابهم فلا شركة لمن في المعسكر معهم في المصاب .

لأنهم لم يشهدوا الواقعة حقيقة ولا حكماً لبعدهم من موضع القتال .

١٦٨٤- وكذلك لو تحصَّن المسلمون في قلعة في أرض الإسلام ، أو في جبل لا تقدر الخيل على صعود ذلك الموضع ، أو تحصنوا في حصن وجعلوا الماء في الخندق ، حتى صار ما حول المدينة شبه^(١) البحيرة^(٢) ،

(١) ب « يشبه » ه « شبهة » ولقته ق رواية الأصل .

(٢) كذلك في الأصل و ب . وفي ه « ق » البحر « و وفي هـ ق « شبهة »

البحيرة . نسخة حميري « .

فركبوا السفن حتى انتهوا إلى الحصن ، وصعدوا القلعة رجالاً حتى فتحوا القلعة ، وأصابوا الغنائم ، فإن أهل العسكر شركاؤهم فيها ، ولأصحاب الخيل سهم الفرسان .
لأن الذين ظفروا بالعدو إنما ظفروا بقوة أهل العسكر حين كانوا بالقرب منهم .

١٦٨٥ - إلا أن يكون المعسكر نائياً عن القلعة والحصن بحيث لا يغشونهم ولا يكونون ردة الهمة ، فحينئذ لا شركة معهم لأهل العسكر .
لأن تمكنهم من الإصابة بقوة أنفسهم لا بقوة من في العسكر ، والإصابة تتم قبل الرجوع إلى العسكر هاهنا ، وتصير الغنيمة مخزونة بدار الإسلام فلا يشاركونهم فيها .

ألا ترى أنهم لو فعلوا هذا في دار الحرب ثم لم يرجعوا إلى المعسكر ولكنهم خرجوا من جانب آخر إلى دار الإسلام ، فإن أهل المعسكر لا يشاركونهم فيها ، إلا إذا كانوا بالقرب منهم . حين اقتتلوا وأصابوا على وجه لو استغلثوا بهم أغاثوهم ؟ فكذلك إذا كان القتال في دار الإسلام . إلا أن في دار الحرب من كان من أصحاب السرية خلف فرسه في المعسكر استحق سهم الفرسان ، وإن كانت الإصابة بعد ما بعلوا من المعسكر ، بخلاف ما إذا كان القتال في دار الإسلام ، لأن هناك سبب الاستحقاق له قد انعقد بمجاوزة الدرب فارساً .

ألا ترى أنه لو نفق فرسه استحق سهم الفرسان ؟ فكذلك إذا خلفه في المعسكر ، ولكن هذا المعنى غير معتبر في حق المستحق .
ألا ترى أن من مات من الجند في دار الحرب لم يضرب له بسهم (١) .

(١) في هامش ق « سهم » نسخة « .

فلهذا لا شركة لمن تخلف في المعسكر . ومن كان من أهل السرية خلف فرسه في المعسكر استحق السهم به . قأماً إذا كان القتال في دار الإسلام فإنما ينقلد سبب الاستحقاق هاهنا بشهود الوقعة فارماً ، وحين كان فرسه بالبعد منه في موضع لا يتمكن من القتال عليه إن لو احتاج إليه ، فهو ما شهد الوقعة إلا راجلاً ، فلا يستحق سهم الفارس . والله أعلم (١) .

(١) في هامش الأصل « بلغ قراءة عليه حفظه الله تعالى » .

باب دخول المسلمين دار الحرب بالخيـل

ومن يُسَهَّمُ له منهم في الغصب والإجارة والعارية والحبس

١٦٨٦- قال : قد بيّنا فيما سبق أنه ينبغي للأمير أن يعرض الجيش حين دخل دار الحرب فيكتب أصحاب الخيل (ص ٣٠٦) بأسمائهم ، وأسماء آبائهم ، وحلامهم ^(١) ، ويكتب الرجالة كذلك .

لأن سبب الاستحقاق ينقـد لهم الآن ، وهو محتاج إلى معرفة حال كل واحد منهم عند ذلك ليتمكن من القضاء بينهم بالحق .

ثم إذا رجعوا إلى ذلك الموضع عرَضَهُمْ أيضاً .

لأن القسمة إنما تكون بعد الإحراز بدار الإسلام ، فلا بد أن يعرضهم عند ذلك ليتمكن من القسمة بينهم . وهذا لأنه يشق عليه عرضهم في كل يوم ، فلدفـع المشقة يكتفى بالعرض عند انعقاد السبب ابتداءً وعند تأكيد الحق بالإحراز .

١٦٨٧- فمن مرَّ به في العرض الثاني راجلاً وقد كان في العرض الأول فارساً سألـه عن فرسه ما حاله . فإن قال : عُقِرَ أو نَفَقَ أو أخذه المشركون ، فالقولُ قولُه مع يمينه .

(١) نى هـ « وحلامهم » وقد انفردت بهذه الرواية .

لأنه يتمسك^(١) بما عرف ثبوته ، وانعقاد سبب الاستحقاق له معلوم ، وأصحابه بقولهم إنه باع فرسه يدعون عليه ما يبطل استحقاقه من معنى^(٢) هو عارض وهو منكر . لذلك فالقول قوله مع يمينه ، حتى يثبت العارض المسقط .

١٦٨٨ - فإن شهد شاهدان من المسلمين أنه باع فرسه^(٣) قبل إصابة الغنيمة فقد ثبت بالحجة العارض المُسقط . لاستحقاقه . والثابت بالبيّنة كالثابت بالمعينة . ولو عايناه أنه باع فرسه قبل إصابة الغنيمة لم يستحق به السهم .

إلا في رواية شاذة عن أبي حنيفة برواية الحسن . وقد بينا هذا في « شرح المختصر » .

ويستوى إن كان الشاهدان من أهل العسكر أو من التجار . لأن شركتهم في الغنيمة قبل القسمة شركة عامة . فإنهم لا يملكون^(٤) شيئاً قبل القسمة . وبمثل هذه الشركة لا تتمكن التهمة في الشهادة ، كما في مال بيت المال .

١٦٨٩ - فإذا حضر الرجل بفرسه ليدخل دار الحرب غازياً فغصب مسلم فرسه وأدخله دار الحرب ، ثم وجد المغصوب منه فرسه في دار الحرب وأقام عليه البيّنة فأخذه ، ففي القياس ليس له إلا سهم الرجالة .

(١) ق ، ب « يتمسك » وفي هامش ق « يتمسك » . نسخة مبرزا .

(٢) في هامش ق « بمعنى » . نسخة « . »

(٣) ق « باعه » .

(٤) ب « لم يملكون » .

لأنه كان راجلا حين انعقد له سبب الاستحقاق بدخول دار الحرب ، إذا لم يكن في يده فرس يتمكن من القتال عليه إنْ لو احتاج إليه ، وقد أثبت اسمه في ديوان الرجالة ، فلا يتغير حاله بعد ذلك بعود الفرس إلى يده ، وتمكنه من القتال عليه في دار الحرب . بمنزلة ما لو اشترى فرساً .

وفي الاستحسان له سهمُ الفرسان .

لأنه التزم مؤنة الفرس للقتال عليه ، حين خرج من أهله فارساً وقاتل وهو فارس أيضاً ، فلا يحرم سهمه بعارض غصب فيما بين ذلك ، يزِيلُ تمكنه من القتال عليه ، كما لو مرض فرسه .

أرأيت أنه لو بقى بينه وبين دخول دار الحرب مقدار نصف ميل ، فنزل ليقضي حاجته ، فاستوى راجل على فرسه فأدخله دار الحرب ، ثم دخل صاحب الفرس على أثره فأخله منه ، أكان يحرم سهم الفرس بهذا المقدار ؟

أرأيت لو أنه عار(١) الفرس حين نزل لقضاء حاجته ودخل دار الحرب ، فاتبه الرجل فأخله ، أكان يحرم سهم الفرس ؟

أرأيت لو أنه حين عار الفرس أخذه مسلم فركبه أو لم يركبه ، حتى دخل دار الحرب ، ثم وجد صاحبه فأخله منه ، أكان يحرم سهم الفرس ؟

لا يستجيز أحد أن يقول : بهذا القدر يحرم سهم الفرس .

فكذلك الأول ، ولكنه إن مر بالذي يرضيهم وهو راجل وأخبره هذا الخبر لم يصدق على قوله ، وكتبه راجلا ، لأنه يعلمه راجلا حقيقة ، وما أخبر به محتمل للصدق والكذب ، فلا يدع الحقيقة لأجله .

فإن كتبه راجلا ثم مرَّ به في العرض الثاني وهو فارس ، فقال : هذا الفرس الذي كنت أخبرتك خبره ، لم يصدق بقوله ، لأنه يدعي استحقاق

(١) ب « أرأيت لو غاب » هـ « أرأيت لو أنه حين غاب » . وافقت في منسح
المسند . وفي هامش ق « لو أنه غاب الفرس . نسخة حمصيرى » ونسخة « وعار الفرس
يعبر : ذهب هنا وهنا من نشاط أو هام على وجه لا يثنيه شيء » . مغرب .

سهم الفرس بسبب لم يعرف . والاستحقاق بمجرد قوله لا يثبت ، فيحتاج إلى إقامة (ص ٣٠٧) البينة على ما ادعى من ذلك . وإذا أقام البينة كان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة .

١٦٩٠- ولو أنَّ الغاصبَ حينَ أدخلَ فرسَ الغازي دارَ الحربِ قاتلَ عليه حتى غمَّ المسلمونَ وخرجوا ، فإنه يضربُ له في الغنيمة بسهمِ الفارس .

لأنه التزم مؤنة الفرس للقتال عليه وحقق ذلك بالقتال ، فإن مؤنة المنصوب على الغاصب ما لم يرده .

١٦٩١- ولا فرقُ في التمكن من القتالِ حساً بين الفرسِ المخصُوبِ والفرسِ المملوكِ له

ثم يردُّ الفرسُ إلى صاحبه ويغرم له ما نقص إن كان نقصه شيئاً . لأن ما استحق من السهم إنما استحقه لقتاله على الفرس ، فهو بمنزلة ما لو أجر المنصوب وأخذ الأجر ، فإنه يكون مملوكاً له وليس للمنصوب منه على الأجر سبيل ، وإنما له نقصان الفرس إن تمكن فيه نقصان ، فهذا مثله .

ولا يُضربُ لصاحبِ الفرس في الغنيمة إلا بسهمِ راجل .

لأنه ما كان متمكناً من القتال على الفرس في موضع من دار الحرب ، ولأن بالفرس الواحد لا يستحق رجلان كل واحد منهما السهم الكامل ، وقد استحق الغاصب السهم بهذا الفرس ، فلا يستحق المالك به شيئاً .

١٦٩٢- ولو كان غصبه منه بعد ما دَخَلَ دارَ الحربِ والمسألةُ

بحالها ، فلصاحبِ الفرسِ سهمٌ فارس .

لأن زوال^(١) تمكنه من القتال على الفرس بالغضب بعد ما جاوز الدرب
كزوال تمكنه بموت الفرس .

والغاصب لا يضرب له إلا بسهم راجل .
لأن المالك لما جعل فارساً بهذا الفرس فغيره لا يكون فارساً به أيضاً .
ولأنه لو اشترى فارساً في دار الحرب لم يستحق به سهم الفرسان ، فإذا غصب
فارساً أخرى أن لا يستحق به سهم الفرسان أولى .

١٦٩٣- ولو غصب الفرس قبيل مجاوزة الدرب ثم أصابوا
في دار الحرب غنائم والفرس في يد الغاصب ، ثم استحق المالك ،
وأصابوا غنائم بعد ذلك بقتال أو بغير قتال ، ففي الغنائم الأولى
يضرب للغاصب بسهم فارس .

لأنه انفصل إلى دار الحرب فارساً ، وقاتل حين أصيبت تلك الغنائم
وهو فارس ، فيستحق سهم الفرسان .

ويضرب فيها لصاحب الفرس بسهم راجل .
لما بينا أنه لا يكون بالفرس الواحد فارسان .

وما أصابوا من الغنائم بعد ما استحق صاحب الفرس فرسه
فإنه يضرب لصاحب الفرس فيه بسهم الفارس .

لأنه استرده قبل هذه الواقعة ، فهو قياس ما لو استرده قبل أن يلقوا
قتالا فيها أصيب بعد ذلك ، ويضرب للغاصب فيها بسهم راجل ؛ لأن صاحب

(١) ق « لأنه زال تمكنه » وفي بعضها « لأن زوال تمكنه » . نسخة حمص « .. »

الفرس لما كان فارساً في هذه الغنيمة بهذا الفرس لم يكن غيره فارساً بها ،
ولأن الفرس أخذ من يده بحق مستحق كان سابقاً على دخوله دار الحرب .
ولو أخذ بحق مستحق اعترض بعد دخوله بأن باعه يخرج من أن يكون فارساً
فما يصاب بعد ذلك ، فها هنا أولى .

وكذلك إن لقوا قتالا فقاتل صاحب الفرس عن الفنائم الأولى بعد
ما استرد فرسه ، فإنه لا يضرب له فيها إلا بسهم راجل ، لأن حقه كان ثابتاً
في الفنائم الأولى بقدر سهم راجل ، فهو ما قاتل إلا دفعاً عن ذلك الحق ،
فلا يزداد به حقه (ص ٣٠٨) ولا يبطل ما كان مستحقاً للغاصب من سهم
فرسه .

١٦٩٤- ولو كان صاحبُ الفرس حين جاء يُريدُ دخولَ دارِ
الحرب أعار مُسْلِماً فرسه وقال : قاتلْ عليه في دار الحرب . فلما
أدخله المستعيرُ دارَ الحرب بدا للمُعير فأنَّه منه قبل إصابته الغنيمة^(١)
أو بعدها ، فلصاحبِ الفرس في جميع ذلك سهمُ راجلٍ .

لأنه أزال الفرس عن يده باختياره قبل مجاوزة الدرب ، وإنما انعقد
له سبب الاستحقاق عند مجاوزة الدرب وهو راجل ، ثم لا يتغير^(٢) بعد ذلك
باسترداد الفرس ، كما لا يتغير بشراء الفرس . وليس هذا نظير ما استحسنا
فيه من فصل الغصب ، فإن هناك ما أزال يده باختياره ، وبينهما فرق .

ألا ترى أنه لو دخل دار الحرب فارساً ثم أخذ المشركون فرسه استحق
سهم الفرسان ؟ ولو باع فرسه لم يستحق سهم الفرسان . وما كان الفرق
إلا بهذا ، إن تمكنه في أحد الموضعين زال في أحد الموضعين لا باختياره .
وفي الموضع الآخر أزاله باختياره .

(١) هـ « الفنائم » .

(٢) في هامش ق « فلا يتغير » . نسخة .

١٦٩٥- وأما المستعيرُ فله سَهْمُ الفارس (١) فيما أُصيب قبل رده الفرس على المعير .

لأن سبب الاستحقاق بمجاوزة اللرب انعقد له وهو فارس ، والإصابة ووجلت وهو فارس أيضاً ، وقد قررنا هذا في الغاصب ، ففي المستعير أولى .

١٦٩٦- وأما ما أُصيب بعد ردّ الفرس فله في ذلك سَهْمُ راجلٍ .

لأن الفرس أخذ منه بحق مستحق سابقاً (٢) على دخوله دار الحرب ، وذلك يخرجُه من أن يكون فارساً فيما يصاب بعد ذلك .

١٦٩٧- ولو نفقَ الفرس عند المستعير ضُربَ له في الغنائم كلها بِسَهْمِ فَرَسٍ .

لأنه كان فارساً حين انعقد له السبب ، ثم لم يؤخذ منه بحق حتى نفق في يده ، فيكون هو كالمالك في ذلك .

١٦٩٨- وإن أخذه المشركون من يده فأحرزوه ، ثم أخذه المسلمون فردّوه عليه ، فإنه يعودُ إلى يده ، كما كان . حتى إذا أصابوا غنائم ثم قبل أن يرده على المعير كان له سهم الفرسان في ذلك . وإن رده إلى المعير ثم أُصيبَت الغنائمُ بعد ذلك فله سَهْمُ راجلٍ ، وذلك بمنزلة ما لو لم يأخذه المشركون أصلاً .

١٦٩٩- ولو كان صاحبُ الفرس دخلَ بالفرس أرضَ الحربِ

(١) ق ، هـ « الفرسان » .

(٢) كذا في ب واصل . وفي ق ، هـ « سابق » .

ثم أعادوه غيره . فلم يزل منعه يُقاتل عليه حتى نَفَقَ وقد أصاب المسلمون غنائم قبل ذلك وبعده ، فلصاحب الفرس في ذلك كله سهمٌ فارسي .

لأنه دخل دار الحرب ملتزماً مؤثمة الفرس للقتال عليه ، فإن بإعارته الفرس من غيره للقتال بعد ما دخل دار الحرب لا يخرج من أن يكون قصده القتال على الفرس ، بخلاف ما إذا باعه ، فإنه يتبين بالبيع أن قصده كان التجارة لا القتال عليه . وإذا ثبت أن للمعير سهم الفارس في جميع ذلك ثبت أن للمستعير سهم الرجالة ، لأنه لا يكون بالفرس الواحد فارسان (١) ، ولأن استعارة الفرس في دار الحرب لا تكون فوق شراء الفرس .

١٧٠٠ - ولو لم يدخل صاحبُ الفرس دارَ الحرب حتى أعاد فرسه ليركبه من غير أن يُقاتل عليه ، فركبه حتى دخل أرضَ الحرب ، ثم رده على صاحبه ، فصاحبُ الفرس في ذلك كله فارسي .

لأنه دخل دار الحرب وهو متمكن (ص ٣٠٩) من القتال على الفرس . إن لو احتاج إليه ، فإنه يسترده من المستعير متى شاء . وقد استرده وقاتل فارساً فيستحق سهم الفرسان .

والمُستعيرُ راجلٌ في ذلك كله .

لأنه ما كان متمكناً من القتال على الفرس عند مجاوزة الدرب ، فإنه استعاره للركوب لا للقتال عليه . بخلاف الأول ، فإن هناك إذا قاتل حتى أصيبت الغنائم قبل الرد استحق سهم الفرسان ، لكونه متمكناً من القتال على الفرس .

وبهذا يتضح الفرق أيضاً في حق المعير . فإن في الفصل الأول المستعير

(١) هـ - فارسان - خطأ .

١١ كان فارساً بهذا الفرس عرفنا أن المعبر ليس فارساً به. وفي الفصل الثاني وهو الإعارة للركوب ، المستعير لم يصير فارساً به في استحقاق السهم ، فجعلنا المعبر فارساً به ، لتمكنه من أخذه متى شاء .

١٧٠١ - ولو كان المستعير حين دَخَلَ دارَ الحربِ ادعى أن الفرسَ له وَجَحَدَ حقَّ صاحبه ، وقَاتَلَ على الفرس حتى أُصِيبَت الغنائم ، ثم أقام المعيرُ البينة وأخذ فرسه ، فصاحبُ الفرسِ فارسٌ في ذلك كله .

لأنَّ المستعير بالوجود صار غاصباً ، وإنما جحد في دار الحرب فكان هذا بمنزلة ما لو غصب الفرس من صاحبه في دار الحرب ابتداء . وقد بينا أن صاحب الفرس بهذا الغصب لا يخرج من أن يكون فارساً والغاصب به لا يصير فارساً ، فكذلك ههنا (١) .

١٧٠٢ - ولو كان صاحبُ الفرسِ آجره من رجلٍ أياماً ليركبه حين يدخل دارَ الحرب ، وانقضت الإجارة قبل إصابة الغنائم أو بعدها ، فصاحبُ الفرسِ راجلٌ في جميعها .

لأنَّه حين دخل دار الحرب لم يكن متمكناً من القتال على الفرس ، فقد أوجب للمستأجر فيه حقاً مستحقاً ، وبه فارق الإعارة .

١٧٠٣ - فإذا استردَّه بعد انقضاء المدَّة كان في حكم المشتري للفرس الآن ، فلا يصيرُ به فارساً . والمستأجرُ راجلٌ أيضاً في جميع الغنائم .

(١) ب « هنا » .

لأنه ما استأجره للقتال عليه ، وإنما استأجره للركوب . فلم يصر به
متمكناً من القتال على الفرس أن لو احتاج إليه ، فهو بمنزلة ما لو استأجره
ليحمل عليه ثقله .

١٧٠٤- ولو كان استأجره شهراً أو أكثر ليركبه ويُقاتل
عليه ، والمسألة بحالها ، فصاحبُ الفرس راجلٌ في جميع ما يُصَابُ
إلى أن يخرجوا إلى دار الإسلام .

لما بينا أنه دخل دار الحرب ، ولغيره حق مستحق في فرسه ، فلا يكون
هو متمكناً من القتال عليه .

١٧٠٥- وأما المستأجرُ فهو فارسٌ فيما أُصيبَ قبل انقضاء
الإجارة .

لأنه دخل دار الحرب على فرس هو متمكن من القتال عليه حقيقة
وحكماً ، وأصبحت الغنائم في حال بقاء تمكنه .

١٧٠٦- فإما ما أُصيبَ بعد انقضاء مدة الإجارة فليس له
فيها إلا سهمٌ راجلٍ .

لأن الفرس أخذ من يده بعد انقضاء المدة بحق مستحق كان سابقاً على
دخوله دار الحرب ، فيخرج من أن يكون فارساً به .

١٧٠٧- ولو كان صاحبُ الفرس دخل به أرض الحرب
فأصابوا غنائم ، ثم آجره من رجلٍ للركوب أو للقتال عليه مدةً
معلومةً ، وأصابوا غنائم ، ثم استردّه بعد انقضاء المدة ، فأصابوا
غنائم أيضاً ، فإن المستأجرَ راجلٌ في جميع ذلك .

لأن استجاره الفرس بعد دخول دار الحرب لا يكون أقوى من شرائه .
١٧٠٨- وأما صاحبُ الفرس فهو فارسٌ فيما أُصيبَ قبل
أنَّ يُولَجِرَ فرسه .

لأنه دخل الدار فارساً ، وأُصيبَت تلك الغنائم ، وهو فارس أيضاً .
فاستحقَّ سهمَ الفرسان . ثم إجارة الفرس بعد ذلك لا تكون أقوى من بيعه .
١٧٠٩- وهو فارسٌ أيضاً فيما أُصيبَ (ص ٣١٠) بعد انقضاء
المدة .

لأن بالإجارة لم يخرج الفرس من ملكه ، وقد باشر القتال عليه فارساً
كما انعقد له سبب الاستحقاق حين جاوز الدرب .

١٧١٠- فأما فيما أُصيبَ في مدة الإجارة فهو راجلٌ .

لأن الفرس أخذ منه بحق أوجه للغير باختياره ، وقد زال به تمككه
من القتال عليه ، فيجعل كأنه باعه فيما أُصيبَ في هذه المدة ، إذ الإجارة
كالبيع في إزالة تمككه من القتال عليه .

١٧١١- وكذلك إن لَقَوْا قتالاً بعد انقضاء المدة فقاتلَ فارساً
عن ذلك المصاب .

لأن له فيها سهم راجل ، وإنما قاتل دفعاً عن سهمه ، فلهذا لا يزداد حقه
في تلك الغنائم بهذا القتال .

١٧١٢- وإذا غَصِبَ مسلمٌ من مسلمٍ فرساً ولم يكن من قَصْدِ
صاحبه أن يَدْخُلَ دارَ الحرب بالفرس ، فأدخله الغاصبُ دارَ الحرب .

ثم بدا للمغضوب منه فاتبعه وأخذ الفرس منه ، وقد كانوا أصابوا غنائم قبل أن يأخذ فرسه ، وأصابوا بعد ذلك ، فصاحبُ الفرس راجل في جميع ذلك .

لأنه دخل دار الحرب راجلا ، ثم استرداده الفرس في دار الحرب بمنزلة شرائه ، وهنا بخلاف المستحسن المذكور في أول الباب ، فإن هناك كان ملتزماً مؤنة الفرس لأجل القتال عليه حتى دنا من دار الحرب ، ثم أخذه الغاصب بغير اختياره ، فإذا استرده منه جعل ما اعترض كأن لم يكن ، وهانما ما كان ملتزماً مؤنة الفرس للقتال عليه قبل أن يدخل دار الحرب ولا عند دخوله دار الحرب ، فلم يكن فارساً به أصلاً ، وإنما صار ملتزماً مؤنته للقتال عليه حين استرده في دار الحرب فكانه اشتراه الآن .

١٧١٣ - وأما الغاصبُ فهو فارسٌ فيما أصيبَ قبلَ استرداده (١)

الفرس منه .

لأنه دخل الدار فارساً وأصيبت هذه الغنائم وهو فارس ، فثبت له فيها سهم الفرسان .

ثم لا يتغير ذلك باستحقاق الفرس من يده ، وهو راجل فيما أصيب بعد ذلك .

لأن الفرس أخذ منه بحق .

١٧١٤ - وكذلك لو كان صاحبُ الفرس أعاره إِيَّاهُ ليقَاتِلَ عليه ، ثم بدا له فغزا (٢) بنفسه ، فلمَّا التقيا في دار الحرب استردَّ الفرس منه ، فهذا كالأوَّلِ في جميع ما ذكرنا .

(٢) ب « وغزا » .

(١) ه « استرداده » .

لأن صاحب القرمس دخل دار الحرب راجلاً ، فيكون راجلاً إلى أن يخرج .
وهذا لأنه حين دخل الغزو لم يكن القرمس في يده أصلاً ، ولا كان هو ملتزماً
مؤنته . فإن مؤنة الاستعار على المستعير حتى يرده على صاحبه .

١٧١٥ - ولو كان أعاره إياه للركوب لا للقتال عليه ، والمسألة
بحالها ، فهذا والأول في حق صاحب القرمس سواء . وأما المستعير
فهو راجل في جميع الغنائم ها هنا .

لأنه ما كان متمكناً من القتال على هذا القرمس ، فقد استعاره للركوب
لا للقتال عليه .

١٧١٦ - فإن غدر بصاحبه حين دخل دار الحرب فقاتل عليه
فهو راجل أيضاً .

لأنه صار غاصباً للقرمس بالقتال عليه ، بعد ما دخل دار الحرب . وقد
بيننا أن من غصب فرساً بعد ما دخل دار الحرب وقاتل عليه لم يستحق به
سهم الفرسان .

١٧١٧ - وأما صاحب القرمس فهو راجل في جميع الغنائم .
لأن الإعارة للركوب والإعارة للقتال قبل قصد الغزو في حقه سواء .
فإنه في الموضعين لم يصير ملتزماً مؤنة القرمس للقتال عليه إلا بعد دخول دار
الحرب . فلهذا لا يكون له إلا سهم راجل في جميع ذلك . ولأنه حين قصد
الغزو ما كان يلزمه أنه يصيب فرسه أو لا يصيبه (١) .

ولما استحسنا فيما إذا حضر ليدخل دار الحرب غازياً ثم أعاره غيره ليركبه
(ص ٣١١) ، فجعلناه فارساً إذا استرده منه بعد ما دخل دار الحرب ،

(١) ق « أو لا يصيب فرسه » .

وجعلنا هذا بمنزلة ما لو مرّ برجل لا يقدر على المشي فحمله على فرسه أميالا ، حتى دخلوا دار الحرب ، ثم أنزله وأخذ فرسه ، فلا إشكال في هذا الفصل أنه يكون هو فارساً . فكذاك فيما يكون في معناه .

١٧١٨ - ولو كان آجره ليركبه ولا يقاتل عليه ، أو يقاتل ، والمسألة بحالها فصاحبُ الفرس راجلٌ في جميع الغنائم .

لأننا قد بينا فيما إذا كان حضر يريد البخل للقتال ثم آجر فرسه حتى أدخله المستأجر دار الحرب ، أن صاحب الفرس يكون راجلاً في جميع الغنائم . فهناك أولى ، لأنه ما يند له قصد الغزو إلا والفرس في يد المستأجر بنحو مستحق .

١٧١٩ - وأما المستأجر فإن كان استأجره للركوب فكذاك الجواب . وإن كان استأجره للقتال عليه فهو فارسٌ فيما يُصَابُ قبلَ انقضاء مدّة الإجارة ، راجلٌ فيما يُصَابُ بعد ذلك . لأن الفرس أخذ منه بحق مستحق .

١٧٢٠ - إلا أن يكون منع الفرس من صاحبه بعد انقضاء المدّة أو جحدّه إياه فحينئذ هو فارسٌ في جميع الغنائم ، وكذلك المستعير . لأنهما دخلا فارسين ، فكانا فارسين حتى يؤخذ الفرس منهما بحق . وهذا لأنهما صارا غاصبين بالمنع . وقد بينا أن ابتداء منيب الاستحقاق ينعقد له بالفرس المخصوب إذا قاتل عليه ، فلا ينبغي له ما كان منعقداً من السبب بالفرس المخصوب كان أولى ، فإن حالة البقاء أسهل من حالة الابتداء .

١٧٢١ - ولو أن رجلاً آجرَ فرساً يغزو عليه على أن يكون سهمُ الفرس لصاحب الفرس ، فهذه إجارة فاسدة .

لأن ما يصاب مجهول الجنس والقدر . وإنما السهم للغزى على القرس
 لا للفرس ، فهو إنما استأجر القرس ببذل مجهول جهالة فاحشة .
 ثم الإجارة الفاسدة تُعْتَبَرُ بالجائزة في الحكم ، فيكون سهم
 القرس للمستأجر ، ولصاحب القرس أجر مثله بالغاً ما بلغ
 لأن المستأجر استوفى العقود عليه بحكم عقد فاسد .

١٧٢٢ - وكذلك لو كان أعاره إياه بهذا الشرط .

لأن هذا اشتراط الأجر عليه ، وعند اشتراط الأجر لا فرق بين لفظ
 الإجارة ولفظ الإعارة .

١٧٢٣ - ولو لم يُعْصِبُوا شيئاً حتى خرجوا كان على المستأجر
 مثله أيضاً .

لأنه استوفى العقود عليه بحكم إجارة فاسدة ، فيلزمه أجر المثل ، أصاب
 شيئاً أو لم يصب . وهو بمنزلة المضارب في المضاربة الفاسدة إذا عمل ، فإنه
 يستوجب أجر المثل ، حصل الربح أو لم يحصل .

١٧٢٤ - ولو استأجر رجلاً يغزو عنه مدة معلومة بأجر مُسَمًّى
 أو لم يذكر المدة وقال : هذه الغزوة إلى حيث يبلغ المسلمون .
 فهذا العقد باطل .

لما بينا أن الجهاد من باب العبادات ، فإنه سنام الدين . والاستئجار
 على الطاعات باطل . وهو إن كان فرض كفاية فمن مباشرة يكون مؤدياً فرضاً
 عليه ، والاستئجار على أداء الفرض باطل .

ثم السهم للأجير ، شرطه المستأجر لنفسه أو لم يشترطه .

لأن الاستئجار لما بطل صار كأن لم يكن ، فيكون السهم للغازي .

١٧٢٥- وإن كان أخذ الأجر من المستأجر رده عليه .

لأن العقد باطل ، وبالعقد الباطل لا يجب الأجر أصلاً ، ولأنه في الغزو كان عاملاً لنفسه ، فلا يستوجب الأجر على غيره .

١٧٢٦- وإن كان دفع إليه سلاحه وفرسه فعلى الأجير أجر

مثل فرسه وأجر مثل سلاحه بالغاً ما بلغ ، إن كان الشرط بينهما أن السهم للمستأجر .

لأنه شرط لنفسه بإزاء منفعة الدابة والسلاح عوضاً مجهولاً ، وقد استوفى الأجير تلك المنفعة (ص ٣١٢) بعقد فاسد ، فعليه أجر المثل .

١٧٢٧- وإن كان المستأجر لم يشترط (١) السهم لنفسه

فليس على الأجير من أجر السلاح والدابة شيء .

لأن المستأجر ما شرط لنفسه عوضاً مالياً ، فيكون هو معير الفرس والسلاح منه ، أو باذلاً ليقاثل به في سبيل الله ، فلا يستوجب أجراً على من استعمله في القتال .

١٧٢٨- ولو استأجر فرساً ليركبه ويقاثل عليه مدة معلومة ،

أو استأجر غلاماً ليخدمه في دار الحرب مدة معلومة ببدل معلوم ، فهو جائز سواء سمي لكل يوم أجراً على حدة أو لم يسم .

(١) ب « شرط » .

لأنَّ المقود عليه معلوم ببيان المدة ، والبذل معلوم ، وليس في هذا العقد من معنى الطاعة وإقامة القرض ، فيصح الاستئجار .

١٧٢٩- وإن لم يبيّن المدة ولكن قال : أستأجره لغزّاق هذه حتى أرجع إلى موضع كذا ، فهذا ^(١) فاسدٌ .

لأنَّ المقود عليه مجهول ، فإنه لا يدري إلى أين يبلغ ^(٢) المسلمون ، ويظنّون مقامهم أو يقصر .

١٧٣٠- ولو استوفى المنفعة على هذا الشرط. فله أجر المثل على المستأجر .

لأنَّ العقد هاهنا منعقد لوجود ^(٣) المقود عليه ، لكنه فاسد للغرر والجهالة ، فيستوجب أجر المثل بالتمام ما بلغ ، لأنَّ الأجر وإن كان مسمى فصاحب الدابة يقول : أنا ما رضيت بهذا المسمى إلى الموضع الذى انتهيت إليه ، وقد كان عندى أنكم ترجعون قبل الوصول إلى ذلك الموضع ، فلهذا يستحق أجر المثل بالتمام ما بلغ .

١٧٣١- ولو أن رجلاً في يده أفراسٌ حُبِسَ في سبيل الله فأعطى أقواماً منها أفراساً يغزون عليها في سبيل الله ، والذى في يده كان القيم في ذلك يُعطى مَنْ شاء ويأخذ مَنْ شاء . فلما دخلوا دار الحرب أخذها منهم ودفعها إلى غيرهم ، وقد كان المسلمون أصابوا غنائم قبل أن يأخذوها

(١) هـ « فهو » .

(٢) في هامش ق « بلغ المسلمون . نسخة » .

(٣) هـ « بوجود » .

وغنائم بعد ذلك . فلهم سَهْمُ الفرسان فيما أُصِيبَ قَبْلَ أَخِذِ
الأفراس منهم ، ولههم سَهْمُ الرجالة فيما أُصِيبَ بعد ذلك .

والمراد بالأفراس الحبس الموقوفة للجهاد . وذلك جائز . أما على أصل^(١)
محمد فظاهر ، لأنه يجيز الوقف في المنقولات . وعلى أصل أبي يوسف كذلك
فيما فيه عرف ظاهر ، كثياب الجنابة والآلات التي يغسل بها الموتي ، فكذلك
يجوز في الأفراس التي يقاتل عليها في سبيل الله .

والأصل فيه ماروي عن عمر رضي الله عنه أنه حين قُبِضَ ، كان في
يده ثلاث مئة فرس مكتوب على أفعاذها : حُبِسَ^(٢) في سبيل الله .
ثم الغازى على مثل هذا الفرس قد دخل دار الحرب وهو متمكن
من القتال على الفرس ، ودام تمكنه إلى أن أُصِيبَت الغنائم ،
فيستحق سَهْمَ الفرس^(٣) بمنزلة المستعير .

ثم أخذ الفرس منه بعد ذلك بحق مستحق ، فلا يبقى فارساً فيما يصاب
بعد ذلك كالمستعير . ويمتوى إن كان القيم هو الذي يسترده منه في دار
الحرب أو الواقف .

ثم لا يصير^(٤) الواقف ولا القيم به فارساً .

لأنه إنما استرده في دار الحرب ، وهذا لا يكون أقوى في حقه من شراء
الفرس ، فكذلك إن دفعه إلى راجل آخر لم يصير به فارساً ، كما لو اشتراه
في دار الحرب .

(١) به « قول » .

(٢) ق ، هـ « حبس » .

(٣) ق ، هـ « الفرسان » .

(٤) في هامش ق « ولا يصير » نسخة .

١٧٣٢ - وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْلٌ حُبِسَ آجَرُهَا لِيُقَاتِلَ
 عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهِيَ لَهُ أَوْ لِيَسْتِ لَهُ ، فَقَدْ أَسَاءَ فِيمَا صَنَعَ .
 لِأَنَّهُ مِنْ جَعَلَهَا حَبْسًا فَقَدْ جَعَلَهَا لِلَّهِ خَالصًا . بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَسْجِدًا
 فَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالْإِجَارَةِ لِاِكْتِسَابِ الْمَالِ بَعْدَ ذَلِكَ . وَلِأَنَّ صَاحِبَهَا (١)
 إِنَّمَا أَعَدَّهَا لِاِكْتِسَابِ (ص ٣١٣) الْأَجْرِ فِي الْآخِرَةِ بِالْقِتَالِ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ،
 فَاِكْتِسَابُ الْقِيمِ الْمَالِ بِهَا فِي الدُّنْيَا يَكُونُ تَغْيِيرًا لِلشَّرْطِ .
 ١٧٣٣ - وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا
 إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ (٢) .

فَإِنْ قَاتَلَ عَلَيْهَا الْمُسْتَأْجِرُونَ فَلَهُمْ سِهَامُ الْفَرَسَانِ .
 لِأَنَّهُمْ حَصَلُوا فِي دَارِ الْحَرْبِ فَرَسَانًا وَمُتَمَكِّنًا مِنَ الْقِتَالِ عَلَيْهَا . وَاسْتَحْقَاقُ
 سَهْمِ الْفَرَسِ بِهِ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِمْ أَجُورُ الْخَيْلِ لِأَنَّهُمْ اسْتَوْفُوا الْمَنْفَعَةَ الَّتِي تَنَاولُهَا
 الْعَقْدُ ، وَحَالَهُمْ كَحَالِ مَنْ اسْتَأْجَرَ الْخَيْلَ مِنَ الْغَاصِبِ ، لِأَنَّ الْقِيمَ أَوْ الْوَاقِفَ
 فِيمَا صَنَعَ لَا يَكُونُ أَسْوَأَ حَالًا مِنَ الْغَاصِبِ ، وَالْغَاصِبُ يَسْتَوْجِبُ الْأَجْرَ إِذَا
 اسْتَوْفَى الْمُسْتَأْجِرُ الْمَنْفَعَةَ بِعَقْدِهِ . وَيَنْبَغِي لِلَّذِي آجَرَهَا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِأَجْرِهَا
 وَلَا يَأْكُلَهُ ، لِأَنَّهُ اِكْتَسَبَهُ بِسَبَبِ (٣) خَبِيثٍ ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ هَذِهِ الْإِجَارَةِ لِحَقِّ
 الشَّرْعِ ، وَسَبِيلِ مِثْلِهِ التَّصَدَّقُ بِهِ .

١٧٣٤ - وَإِنْ عَطِيتَ تَحْتَ بَعْضٍ مِنْ اسْتَأْجَرِهَا ، أَوْ عَقَرَهَا
 الْعَدُوُّ ، ضَمِنَ الَّذِي آجَرَهَا قِيَمَةَ الْفَرَسِ ، إِنْ شَاءَ الْوَالِي ذَلِكَ ،
 وَإِنْ شَاءَ ضَمِنَ الْمُسْتَأْجِرُ الْقِيَمَةَ .

(١) لِي هَامِشٌ قِي « صَاحِبُ الْخَيْلِ » نَسَخَهُ « وَهِيَ كَلِمَةٌ لِي هـ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ١٨١ .

(٣) ب « بِمَالٍ » هـ « يَكْسِبُ » .

لأن كل واحد منهما متعد ، بمنزلة الغاصب يؤاجر المصوب ، فيتلف
في استعمال المستأجر .

١٧٣٥ - فإن ضمن المستأجر رجوع بالقيمة على الآجر .

لأنه صار مغروراً من جهته بسبب عقد ضمان .

وإن ضمن الآجر لم يرجع على المستأجر بشيء ثم يشتري بهذه

القيمة فرساً مكانه فيجعل حبيساً .

لأنه قائم مقام الأول ، فإن القيمة إنما تسمى قيمة لقيامها مقام العين .
والعين كان حبيساً في سبيل الله ، فيجعل بدله بتلك الصفة أيضاً . كما لو قتل
وغرم القاتل القيمة . وإنما يصير البدل بتلك الصفة إذا اشترى به الفرس
فجعل حبيساً .

لأن الفرس والسلاح لا يكون حبيساً حتى يخرج صاحبه من يده .

لأن هذا بمنزلة الوقف ، والتسليم إلى المتولى شرط لتام الوقف في قول
محمد رحمه الله ، وهو قول ابن أبي ليلى .

١٧٣٦ - فإذا سلمه إلى القيم لم يكن له أن يرجع فيه ، وإن

كان اشترط . الذي جعله حبيساً أن التدبير فيه إليه بعدموت

القيم ، أو يكون هو القيم فيه حتى يموت فذلك جائز .

لأن التسليم شرط لإتمام الوقف ، وقد وجد . فالعود إلى يده بعد ذلك

لا يضر .

واستدل على جواز الحبس في الكراع والسلاح بما بلغه عن علي وابن

مسعود والشعبي والنخعي رضي (١) الله عنهم إنما أجازوا ذلك .

(١) ب « رضوان » .

١٧٣٧- فَإِنْ أُعْطِيَ رَجُلًا فَرَسًا حَبِيسًا يَغْزُو عَلَيْهِ فَلْيَدْخُلْ دَارَ
الْحَرْبِ ، وَأَصَابُوا غَنَائِمَ ، ثُمَّ أَخَذَ الْفَرَسَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَصَابُوا غَنَائِمَ
بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِنَّمَا يُضْرَبُ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ الْأُولَى بِسَهْمِ الْفَارِسِ ،
وَفِي الْغَنِيمَةِ الثَّانِيَةِ بِسَهْمِ الرَّاجِلِ .
لأنَّ الْفَرَسَ أَخَذَ مِنْهُ بِحَقِّ .

١٧٣٨- وَأَمَّا الْقَيْمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ فَرَسٌ آخَرَ حِينَ دَخَلَ
دَارَ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ بِسَهْمِ رَاجِلٍ فِي جَمِيعِ الْغَنَائِمِ .
لأنَّهُ دَخَلَ الدَّارَ رَاجِلًا ، فَلَا يَصِيرُ فَارِسًا بَعْدَ ذَلِكَ بِأَخْذِ الْفَرَسِ مِنْ
يَدِ الْغَازِي ، كَمَا لَا يَصِيرُ فَارِسًا بِشِرَافِ فَرَسٍ .

باب ما يبطل فيه سهم الفارس

في دار الحرب وما لا يبطل

١٧٣٩ - (ص ٣١٥) رجل وهب لرجل فارساً في دار الإسلام ، فقبضه الموهوب له ودخل به مع العسكر دار الحرب ، فأصابوا غنائم ، ثم أراد الواهب أن يرجع في فرسه فله ذلك .

لأن الموهوب قائم عند الموهوب له على حاله ، ولم يصل إلى الواهب عوض من جهته ، فيثبت له حق الرجوع فيه ، لتتمكن الخلل في مقصوده .

١٧٤٠ - فإن رجع فيه ثم أصابوا غنائم بعد ذلك ، وقد كان الواهب دخل الدار راجلاً فالواهب راجل في الغنائم كلها .

لأنه انفصل إلى دار الحرب راجلاً ، ولا معتبر بتحصيل الفريس في دار الحرب في استحقاق السهم به .

١٧٤١ - وأما الموهوب له فهو فارس في الغنائم الأولى .

لأنه انفصل فارساً وأصببت تلك الغنائم وهو فارس .

وهو راجل في الغنائم الأخرى .

لأن الفرس أخذ من يده بحق مستحق . فإن حق الواهب ثابت في الرجوع شرعاً ، ما لم يتصل إليه العوض .

فإن قيل : قد (١) انفصل هو على فرس مملوك له ، ثم أُزيل ملكه في دار الحرب لا باختياره ، فينبغي أن لا يخرج به من أن يكون فارساً ، كما لو أخذته أهل الحرب فأحرزوه .

قلنا : إنما أخذ الفرس منه بحق منبثق شرعاً . وذلك الحق كان سابقاً على دخوله دار الحرب ، فيخرج من أن يكون متمكناً من القتال على الفرس مطلقاً ، وإنما كان تمكنه من القتال على الفرس مقيداً بما قبل رجوع الواهب .

١٧٤٢ - ولهذا لو رجع الواهب قبل أن يُصيبوا شيئاً لم يكن الموهوب له فارساً بعد رجوعه ، وكذلك إذا رجع بعد ما أصيب بعض الغنائم .

١٧٤٣ - ولو جعل هو فارساً بهذا المقدار أدى إلى القول بأن من كان معه عشرة أفراس فوهب من كل واحد من الرجال فرساً حتى دخلوا عليها دار الحرب ثم استرد الأفراس منهم أن يكونوا فرساناً بذلك القدر فيما يصيبون . ولهذا بعيد . فإن من قال بهذا البعد لم يجد بداً من أن يقول إذا أعاد الأفراس منهم ثم استردها في دار الحرب : كانوا فرساناً أيضاً ، إذ في كل واحد من الموضعين عند الانفصال كانوا متمكنين من القتال على الأفراس ، إلى أن يرجع فيها صاحبها . وعلى هذا لو اشترى فرساً شراءً فاسداً فقبضه ودخل عليه دار الحرب .

لأن حق البائع في الاسترداد ثابت لفساد البيع ، كحق الواهب في الرجوع ، بل أظهر . فالبائع هاهنا مأثور بالاسترداد شرعاً ، والواهب منهى

(١) ب ، ق ، د ، قد .

من الرجوع ندباً . ثم هناك بالاسترداد يخرج الموهوب له من أن يكون فارساً
فيما يصاب بعد ذلك فهاتنا أولى .

١٧٤٤ - ولو كان البيع صحيحاً ثم استحقَّ الفرس من يد
المشتري في دار الحرب بالحجة ، فهذا بمنزلة البيع الفاسد .

لأنه أخذ منه بحق مستحق كان ثابتاً قبل دخوله دار الحرب ، ولأنه
تبين بالاستحقاق أنه كان غاصباً للفرس ، فإذا استرده المصوب منه يخرج
هو من أن يكون فارساً به .

١٧٤٥ - وكذلك رجلان اشترى أحدهما من صاحبه فرساً ببغلي
وتقايلضا ، فلما دخلا دار الحرب وجد العيب بأحدهما ، فردُّ بالعيب
بقضاء أو بغير قضاء . فما كانوا غنموا قبل التراد يضرب فيه لمشتري
الفرس سهمُ الفرس سواء كان هو الرادُّ أو المردود عليه . وما
أصيب بعد التراد^(١) يضرب له (ص ٣١٦) فيه بسهم راجل .
لأنه إن كان هو الراد فقد أزال الملك عن فرسه^(٢) باختياره .

١٧٤٦ - وإن كان هو المردود عليه فقد أخذ الفرس من يده
بحق . فأما مشتري البغلي فهو راجل في الغنيمتين جميعاً .
لأنه دخل دار الحرب راجلاً .

١٧٤٧ - وعلى هذا لو تقايلا البيع ، أو كان أحدهما لم يرَ

(١) ص ، هـ « الرد » ألبتنا وداية ب ، ق .

(٢) ص ، ق « أزال الفرس عن ملكه » وفي هامشها « أزال الملك عن فرسه .

نسخة » .

مَا اشْتَرَى فَرْدَهُ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ ، أَوْ كَانَ مَشْتَرَى الْفَرَسِ قَبْضِ
الْفَرَسِ وَلَمْ يُسَلِّمْ الْبِغْلَ حَتَّى هَلَكَ عِنْدَهُ فَرْدُ الْفَرَسِ فِي دَارِ الْحَرْبِ
بَعْدَ مَا أَصَابَ بَعْضَ الْغَنَائِمِ .

لِأَنَّ مَلِكَهُ أَزِيلَ بِسَبَبِ مُسْتَحَقٍّ ، فَيُخْرَجُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَارِسًا
فَيَأْصَابُ (١) بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ .

١٧٤٨ - وَلَوْ رَهَنَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَرَسًا مِنْ رَجُلٍ بَلَيْتٍ لَهُ عَلَيْهِ ،
ثُمَّ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ مَعَ الْعَسْكَرِ ، فَقَضَى الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ مَا لَهُ وَأَخَذَ
الْفَرَسَ فَقَاتَلَ عَلَيْهِ ، فَهَمَا رَاجِلَانِ : أَمَّا الْمُرْتَهِنُ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتِمِّكًا
مِنَ الْقِتَالِ عَلَى الْفَرَسِ الْمَرْهُونِ ، فَلَا يَكُونُ هُوَ فَارِسًا بِهِ . وَأَمَّا الرَّاهِنُ
فَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتِمِّكًا مِنَ الْقِتَالِ عَلَى فَرَسِهِ حِينَ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ .

لِأَنَّ عَقْدَ الرَّهْنِ يُوْجِبُ مَلَكَ الْيَدِ لِلْمُرْتَهِنِ ، حَتَّى لَا يَتِمَّكَنَ الرَّاهِنُ مِنْ
إِثْبَاتِ يَدِهِ عَلَى الْمَرْهُونِ ، مَا لَمْ يَقْبِضْ دِينَهُ .

١٧٤٩ - وَلَوْ كَانَ إِنَّمَا رَهَنَ الْفَرَسَ فِي دَارِ الْحَرْبِ بَعْدَ إِصَابَةِ
بَعْضِ الْغَنَائِمِ ثُمَّ أُصِيبَتْ أُخْرَى ، ثُمَّ قَضَى اللَّيْنُ وَاسْتَرَدَّ الْفَرَسَ ،
ثُمَّ أُصِيبَتْ غَنِيمَةٌ أُخْرَى ، فَهُوَ فَارِسٌ فِي الْغَنِيمَةِ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ،
رَاجِلٌ فِي الْغَنِيمَةِ الْوَسْطَى .

لِأَنَّهُ أزالَ تَمَكُّنَهُ مِنَ الْقِتَالِ عَلَى الْفَرَسِ بِاخْتِيَارِهِ ، مَعَ قِيَامِ مَلِكِهِ ،
فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ آجَرَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ . وَقَدْ بَيَّنَّا الْإِجَارَةَ فِي هَذَا الْفَصْلِ

(١) كَلَّا فِي ق ٢ وَفِي الْهَامِشِ « مَا أَصَابَهُ » نَسَخًا .

وقررنا المعنى فيه ، فالرهن قيامه ، لأن كل واحد من العقدين يوجب استحقاق اليد على صاحب الفرس مع قيام ملكه .

١٧٥٠ - ولو باع فرسه في دار الحرب بعد إصابته ^(١) ببعض الغنائم ، ثم أصيبت غنيمة أخرى ، ثم وجد المشتري به عباً ورده بقضاء أو بغير قضاء ، ثم أصيبت غنيمة أخرى ، فصاحب الفرس فارس في الغنيمة الأولى والأخرى ، راجل في الغنيمة الوسطى .

لأنه أزال تمكنه من القتال عليه بإخراجه من ملكه . فسواء عاد إليه بسبب هو فسخ من كل وجه أو بسبب هو فسخ في حقه ، بيع جديد في حق غيره لا يتبين به أنه كان متمكناً من القتال عليه حين أصيبت الغنيمة الوسطى . فإن قيل : كان ينبغي أن يكون راجلاً في الغنيمة الثالثة أيضاً . لأن بالبيع يتبين أن التزامه مؤنة الفرس كان لقصد التجارة لا لقصد القتال عليه . فبعد ذلك وإن عاد الفرس إلى يده يجعل كالمشتري للفرس الآن ابتداء . ولو دخل دار الحرب راجلاً ثم اشترى فرساً لم يستحق سهم الفرسان .

قلنا : يبيعه الفرس في دار الحرب محتمل ، يجوز أن يكون لقصد التجارة ويجوز أن يكون لقصد استبدال هذا الفرس بفرس آخر يكون أقوى منه في القتال عليه . فما انعقد له من سبب الاستحقاق لا يبطل بهذا المحتمل ، وإنما يبطل بما هو متيقن به ، وهو زوال تمكنه من القتال على الفرس . وإنما وجد ذلك في الغنيمة الوسطى خاصة . وعلى هذا قل :

١٧٥١ - لو لم يرد عليه ذلك الفرس ولكن اشترى فرساً آخر مكانه أو وهب له فرساً آخر ، والمسألة بحالها فإنه لا يكون راجلاً إلا في الغنيمة الوسطى .

(١) في هامش ق « بعد ما أصاب » نسخة « .

لأنها (ص ٣١٧) أصيبت وهو لم يكن متمكناً من القتال على الفرس يومئذ .

فأما في الغنيمة الأولى والآخرة فهو فارس .

لأنه كان متمكناً من القتال على الفرس حين أصيبت بعد ما انعقد له سبب الاستحقاق بالانفصال إلى دار الحرب فارساً .

١٧٥٢ - وكذلك إن قاتل المشركون المسلمين على الغنيمة الوسطى ليستردوها فقاتل هو معهم على الفرس الثاني .

لأنه قاتل وله فيها نصيب ، وهو سهم الرجل ، فلا يزداد بهذا القتال حقه فيها .

١٧٥٣ - وكذلك لو كان الفرس الذي اشترى (١) دون الذي باعه إلا أنه بحيث يُقاتل عليه .

لأنه لو دخل على هذا دار الحرب في الابتداء استحق سهم الفرسان ، وحالة البقاء أسهل . فإذا جاز أن ينعقد له سبب الاستحقاق بهذا الفرس فالبقاء به يكون أجوز .

١٧٥٤ - ولو كان رجلان لكل واحد منهما فرس فتبادلا ، أو باع كل واحد منهما صاحبه فرساً بلزاهم ، فهما فارسان على حالهما . لأن كل واحد منهما دخل دار الحرب فارساً ، ودام تمكنه من القتال على الفرس . إما بما باعه أو بما اشتراه .

(١) ق « اشتراه » وفي الهامش « اشترى » نسخة « »

١٧٥٥- ولو دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارْساً فَقَتَلَ مُسْلِمٌ فَرَسَهُ وَضَمَّنَ
 لَهُ قِيَمَتَهُ فَلَمْ يَشْتَرِ بِهَا صَاحِبَ الْفَرَسِ فَرَساً حَتَّى أَصَابُوا غَنَائِمَ ،
 فَصَاحِبُ الْفَرَسِ فَارِسٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

لأن سبب الاستحقاق قد انعقد له ، وما أزالَ الفرسَ عن ملكه بعد ذلك
 باختياره ، وإنما تلف بغير صنع من جهته . فهو كما لو مات .
 فإن قيل : حين ضمن المثلث قيمته فقد ملكه بما استوفى من القيمة ،
 فلماذا لا يجعل هذا كبيه منه ؟

قلنا : هو ما قصد التملك منه ، وإنما قصد دفع الخسران عن نفسه
 باسترداد القيمة منه ، بعد تعلق استرداد العين . إلا أن من شرط تقرير ملكه
 في القيمة انعدام ملكه في الأصل ، لكيلا يجتمع البدلان في ملك واحد . فكان
 التملك هاهنا ثابتاً بطريق الضرورة لا باعتبار قصد أو فعل كان من جهة
 صاحب الفرس ، فلا يبطل به حقه . وعلى هذا لو قتلته مسلم ثم فر فلم يقدر
 عليه ، أو غصبه منه مسلم فغيبه وضمن له قيمته ، أو هرب عليه فأخرجه
 إلى دار الإسلام فهو بمنزلة الأول في جميع ما ذكرنا .

١٧٥٦- ولو كان الغاصب غيبه ففضى القاضى عليه بقيمته ، ثم
 ظهر الفرس في يده ، وقد كانوا أصابوا غنائم قبل غصب الفرس
 وبعده ، وبعد ما ظهر الفرس ، فما كان من غنيمه قبل غصب الفرس
 وبعده ، قبل أن يُضمَّن الغاصب القيمة فالمغصوب منه في ذلك فارس .
 لأن ملكه بالغصب لم يزل ، وإنما زال تمكنه من القتال عليه لا باختياره .
 وما أصيبَ بعدما ضمن الغاصب القيمة قبل أن يظهر الفرس
 أو بعده فللمغصوب منه في ذلك كله سهم راجل .

لأن زوال تمكنه من القتال عليه في هذه الحالة كان باختياره ، وقد كان متمكناً من أن يتلوم ولا يجعل بتضمين القيمة لعل فرسه يظهر فيأخذه ، فإذا لم يفعل ذلك ، ولكنه طلب القيمة وقضى له بها ، فقد صار في حكم البائع لفرسه . فيجعل (١) زوال تمكنه من القتال على فرسه (٢) مضافاً إلى اختياره .

أرأيت لو غصبه إنسان ساعةً من نهار فضمنه قيمته ، ثم ظهر الفرس لكان هذا فارساً بعد هذا . وقد أخرج من ملكه باختياره ، إلا أن يكون حين استوفى القيمة اشترى بها فرساً آخر قبل إصابة الغنائم ، فحينئذ هو يكون فارساً في جميع ذلك ، لقيام تمكنه من القتال على الفرس .

١٧٥٧ - (ص ٣١٨) ولو دَخَلَ دارَ الحربِ فارساً فأصابوا غنائم ، ثم باع فرسه واستأجر فارساً وقاتل عليه فأصابوا غنائم أيضاً (٣) ، فهو فارسٌ في الغنائم الأولى راجلٌ في الغنائم الثانية . لأن سببَ الاستحقاق إنما انعقد له بفرس مملوك له ، والمستأجر لا يكون مملوكاً له ، فلا يصلح أن يكون قائماً مقام الأول في إبقاء سبب الاستحقاق المنعقد بالفريس الأول ، ولا ينعقد به سبب آخر ابتداءً ، لأنه حصل في دار الحرب .

١٧٥٨ - وكذلك لو استعار فارساً .

فإنه مثل الاستئجار أو دونه .

١٧٥٩ - فأما إذا وهبَ له فرسٌ ، أو تُصَدِّقَ به عليه وقبضه فهو فارسٌ في جميع الغنائم .

(١) فوق هذه الكلمة في ق « فجعل - نسخة » .

(٢) ق « الفرس » وفوقها « فرسه - نسخة » .

(٣) الي جانب هذه الكلمة في هامش الأصل « بلغ قراءة عليه أيقاه » . . .

لأن الموهوب مملوك له ، فيصلح أن يكون قائماً مقام الأول في إبقاء ما انعقد به من سبب الاستحقاق .

يوضحه أن باستئجار الفرس و^(١) الاستعارة لا يتبين أنه لم يكن مقصوده التجارة بالتزام مونة الفرس الأول ، وبالشراء يتبين أنه لم يكن مقصوده ذلك ، فيمكن إقامة المشتري مقام ما باع . ثم يجعل الموهوب كالمشتري ، لأن كل واحد من السببين يثبت له الملك في غير الفرس .

١٧٦٠- ولو كان في الابتداء دَخَلَ على فرس مُسْتَأْجِرٍ ، فَأَصَابُوا غَنَائِمَ ، ثم انقضت الإجارة فَأَخَذَهُ صَاحِبُهُ ، ثم أَصَابُوا غَنَائِمَ ، ثم استأجر فرساً آخر فقاتل عليه ، فَأَصَابُوا غَنَائِمَ ، فهو فارس في الغنائم الأولى والأخيرة ، راجلٌ في الغنيمة الوسطى .

لأن سبب الاستحقاق انعقد له باعتبار فرس هو متمكن من القتال عليه ، من غير أن يكون مالكاً لعينه . والثاني مثل الأول في هذا ، فيقوم مقامه في إبقاء ذلك الاستحقاق به ، كما قام المشتري مقام الفرس الذي كان مملوكاً له . وإنما لا يستحق سهم الفارس فيما أصيب في حال لم يكن هو متمكناً من القتال على الفرس ، وهو الغنيمة الوسطى .

ثم لا فَرْقَ في هذا المعنى بين أن ينتهي العقد بِمُضَيِّ المدة أو ينتقض بموت المؤاجر ، أو بتقاييل الإجارة في المدة .

١٧٦١- ولو كان استعار فرساً والمسألة بحالها لم يكن له إلا سهم راجلٍ فيما أصيبَ بعد ذلك .

(١) ب « او »

لأن الاستعارة دون الاستئجار في الاستحقاق . فإن بالاستئجار يثبت له استحقاق المنفعة وبالأستعارة لا يثبت ، فلا يمكن إبقاء ما انعقد له من السبب باعتبار الفرس من المستأجر بهذا الفرس المستعار .

١٧٦٢- ولو كان اشترى فرساً حين انقضت الإجارة ، أو وهب له ، فهو فارس في جميع الغنائم :

لأنه لو استأجر كان فارساً ، فإذا اشترى أو وهب له كان أولى . إذ قد وجد في الثاني المعنى الذي لأجله انعقد له سبب الاستحقاق وزيادة .

١٧٦٣- ولو كان الفرس في يده حين دخل دار الحرب عاريةً وأصابوا غنائم : ثم استرده المغير فأصابوا غنائم ، ثم استعار فرساً آخر ليقاتل عليه فأصابوا غنائم ، فإن كان الذي أعاره الفرس ممن يستحق السهم بسبب الفرس الذي أعار ، فقد بينا أنه لا يبطل استحقاقه بالإعارة للقتال .

لأنه لا يزول به تمكنه من القتال على الفرس ، فإذا بقي هو مستحقاً للسهم باعتبار هذا الفرس ، فلا يستحق المستعير باعتباره شيئاً ، لأن بالفرس الواحد لا يكون رجلان فارسين ، وإلّا يضرب للمستعير بسهم الفارس في الغنيمة الأولى خاصة .

١٧٦٤- وإن كان المغير معه خيل كثير وهو يستحق سهم الفرس بغير هذا الفرس ، فللمستعير سهم الفرس في الغنائم الأولى والأخيرة ، وله سهم راجل في الغنيمة الوسطى .

لأن الثاني مثل الأول الذي انعقد له سبب الاستحقاق باعتباره ، فيجعل ذلك السبب باقياً ببقاء ما هو مثله ، كما يجعل باقياً ببقاء عينه .

ألا ترى أنه لو استعار ذلك (ص ٣١٩) الفرس بعينه ثانياً وقاتل عليه
كان فارساً ؟

١٧٦٥ - وكذلك لو أنه اشترى فرساً أو وهب له أو استأجره .
لأن الثاني فوق الأول في المعنى الذى انعقد به سبب الاستحقاق له ،
فيبقى ذلك الاستحقاق باعتباره .

ويستوى إن كان الذى استأجره فرساً ، كان صاحبه به
فارساً أو لم يكن .

لأن بالإجارة يخرج صاحبه من أن يكون فارساً به ، بخلاف الإعارة ،
وهذا لأن بالإجارة يزول تمكن صاحبه من القتال عليه ، بما أوجب من الحق
للمستأجر ، وبالإعارة لا يزول ذلك .

ألا ترى لو أنه آجر نفسه للخدمة مدة معلومة في دار الحرب لم يكن له
سهم ؟ ولو أعان غازياً وخدمه في دار الحرب لا يبطل به سهمه ، فكذلك الحكم
في سهم فرسه .

١٧٦٦ - ولو اشترى في دار الإسلام فرساً ولم يقبضه ، حتى
دخل دار الحرب ، ثم نقد الثمن وقبض الفرس ، فكل واحد
منهما راجل في جميع الغنائم .

أما البائع فلأن الفرس زال من ملكه قبل أن يدخل دار الحرب ، فهو قد
دخل وليس له فرس . وأما المشتري فلأنه دخل وهو غير متمكن من القتال
على فرسه . لكونه مجبوساً عند البائع بالثمن ، بمنزلة المرهون ، وإنما صار
متمكناً حين نقد الثمن في دار الحرب ابتداء ، فكأنه اشترى الفرس الآن .

١٧٦٧- ولو كان نقد الثمن قبل أن يدخل دار الحرب ولم يقبض الفرس حتى دخل ، أو كان الثمن إلى أجل ، ففي القياس : المشتري راجلٌ فيما أُصيبَ من الغنائم .
لأن القتالَ على الفرس تصرفٌ . وملك التصرف يحصل للمشتري عند القبض ابتداءً ، وإنما ملك القتال عليه في دار الحرب بعد ما قبضه .

يوضحه أن الفرس في ضمان ملك البائع ، وإن كان المشتري قد نقده الثمن بدليل أنه لو هلك يهلك على ملكه ، والبائع إذا وجد الثمن زيوفاً فردّه يكون له أن يحبسه إلى استيفاء الثمن ، فعرفنا أن المشتري حين دخل دار الحرب لم يكن متمكناً من القتال عليه مطلقاً ، فلا يستحق به سهم الفارس ، كما قبل نقد الثمن .

وفي الاستحسان للمشتري سهم الفرس .
لأن انعقاد سبب الاستحقاق له باعتبار تمكنه من القتال على الفرس عند مجاوزة اللرب ، وهذا ثابت باعتبار ملكه وخطوه عن حق الغير وتمكنه من الأخذ متى شاء بإقرار البائع له بذلك ، وقد تقرر هذا التمكن بقبضه ، فيستحق سهم الفرس به ، كما لو أعار فرسه غيره للركوب أو أودعه (١) منه .
١٧٦٨- ولو دخل مسلمان دار الحرب بفرس مشترك بينهما يُقاتل عليه هذا مرة وهذا مرة ، فهما راجلان في الغنائم كلها .
لأن كل واحد منهما لا يتمكن من القتال عليه بغير إذن صاحبه ، فلا يكون فارساً باعتباره .

١٧٦٩- فإن كان أحدهما أجره من صاحبه أو أعاره منه في دار الإسلام فالمستعير والمستأجر فارسٌ به .

لأنه انفصل وهو متمكن من القتال عليه .

إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الْمُعِيرُ حَصَّتَهُ أَوْ تَنْقُضِيَ الْإِجَارَةَ ، فحِينَئِذٍ
يَكُونُ هُوَ رَاجِلًا فِيمَا يُصَابُ بَعْدَ ذَلِكَ .

لأنه زال تمكنه من القتال عليه بحقٍّ مُسْتَحَقٌّ كَانَ سَابِقًا عَلَى دُخُولِهِ
دَارَ الْحَرْبِ .

١٧٧٠— وَلَوْ دَخَلَ بِفَرَسَيْنِ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ ، وَطَيَّبَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَصَاحِبِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَنْ يِقَاتِلَ عَلَى فَرَسٍ مِنْهُمَا
بِعَيْنِهِ أَوْ بغير عَيْنِهِ ، فَهُمَا رَاجِلَانِ .

لأن كل واحدٍ منهما انفصل وهو غير متمكن من القتال على الفرس ،
ولمَّا صار متمكنًا من ذلك بسبب حادث في دار الحرب ، وهو أن صاحبه
طَيَّبَ لَهُ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُ شَيْئًا .

١٧٧١— وَلَوْ كَانَ طَيَّبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَصَاحِبِهِ قَبْلَ دُخُولِ دَارِ
الْحَرْبِ فَهُمَا فَارِسَانِ ، إِلَى أَنْ يَرْجِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَمَّا أَذِنَ لَصَاحِبِهِ فِيهِ .
لأن كل واحدٍ منهما انفصل وهو متمكن من القتال على الفرس ، فينقصد
له سبب الاستحقاق به ما بَقِيَ تَمَكُّنُهُ . فَلِذَا رَجَعَا عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ زَالَ التَّمَكُّنُ ،
فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَاجِلًا بَعْدَ ذَلِكَ .

١٧٧٢— وَكَذَلِكَ إِذَا تَهَيَّأَ عَلَى الرُّكُوبِ قَبْلَ دُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ
فَإِنَّ الْمَهْيَأَةَ قِسْمَةٌ الْمَنْفَعَةِ .

وقد بينا الخلاف في التهيأ على ركوب الدابتين في كتاب الصلح من
شرح المختصر .

ولا خلاف أن أحدهما إذا طلب ذلك وأبى صاحبه فإنه لا يُجبر كل واحد منهما على المهايأة على الركوب للقتال .

لأن اعتبار المعادلة في ذلك غير ممكن ، فلا يجرى فيه الإيجاب .

ولكن إن اجتمعا عليه فلهما ذلك بوجود التراضي منهما ، ويُجبران على التهاين على الركوب لغير الحرب عند محمد رحمه الله .

لأن اعتبار المعادلة فيه ممكن . فإذا طلب أحدهما أجبر الآخر عليه اعتباراً بقسمة المنفعة بقسمة العين .

ثم لا يستحق واحد منهما بذلك سهم فارس .

لأن واحداً منهما (١) لا يصير متمكناً من القتال على الفرس بالمهايأة على الركوب .

١٧٧٣- ولو كان كل واحد منهما أذن لصاحبه في ركوب أي الفرسين شاء ولم يدفع إلى صاحبه فرساً بعينه ، فكل واحد منهما واجل ، سواء كان هذا الإذن منهما في دار الإسلام أو في دار الحرب . لأن إعارته نصيبه من صاحبه لا تتم بمجرد الإذن ما لم يسلم إليه .

١٧٧٤- ولو دخل مسلم دار الحرب بأفراس فباعها كلها إلا واحداً منها لم يحرم سهم الفارس .

لأنه متمكن من القتال على الفرس بما بقي عنده ، ولأنه تبين بما صنع

(١) ق ، هـ « لأن كل واحد منهما » وفي هامش ق « لأن واحداً منهما . نسخة

حسبى » .

أنه قصد التجارة فيما باع، فيسقط اعتبار ذلك في استحقاق السهم به، ويجعل في الحكم كأنه حين دخل لم يكن معه إلا هذا الفرس. وهذا لأن ما زاد على الواحد فضل هو غير محتاج إليه، وإنما يبنى حكم الاستحقاق ثبوتاً، وبقاء على ما يحتاج إليه خاصة.

ألا ترى أنه لو رجع بعض الشهود لم ينتقص نصاب الشهادة برجع من رجع. فإن القاضي لا يمنع من القضاء بالشهادة لهذا المعنى. ولو كان بعد القضاء لم يجب شيء من الضمان على الراجعين.

١٧٧٥- ولو نفقَ منها واحدٌ أو عُقر في دارِ الحرب ثم باع بقية خيله فهو فارسٌ أيضاً.

لأنه لو نفق بعد بيع البعض بقي فارساً باعتباره، فكذلك قبله. وهذا لأن ما باع صار كأن لم يكن. فكأنه دخل بفرس واحد، ثم نفق قبل القتال عليه أو بعده، وهو يستحق سهم الفرسان في هذا.

١٧٧٦- ولو دخل مراهقٌ دارَ الحربِ فارساً أو راجلاً فأصابوا غنائمَ فله الرضخُ على التفسير الذي قلنا. فإن لم يخرجوا إلى دار الإسلام ولم يقسموا الغنائمَ حتى بلغ الغلامُ ضربَ له يسهم فارس إن كان فارساً، وبسهم راجلٍ إن كان راجلاً، سواء لقوا قتالاً بعد ذلك أو لم يلقوا.

لأن سبب الاستحقاق قد انعقد له حين جاوز الدرب، ثم قبل تمام الاستحقاق كمل حاله، فيجعل ما اعترض كالقترن بأصل السبب في استحقاقه السهم الكامل، بمنزلة الذي إذا أسلم. وقد بيناه فيما مضى. أشار هاهنا إلى حرف آخر فقال:

١٧٧٧ - من العلماء من يقول : يسهم له وإن لم يبلغ . وللذمي
وإن لم يُسلم . فاختلافهم في استحقاق السهم الكامل قبل البلوغ
والإسلام يكون اتفاقاً منهم على استحقاق ذلك إذا كان بالغاً
مسلياً عند تمام الاستحقاق .
والله أعلم .

باب بما يختلف فيه صاحب الفرس

وصاحب المقاسم فيما يجب للفرس

١٧٧٨ - ولو أنَّ غازیاً باع فرسه فی دار الحرب فله سهمُ
الفرسانِ فیما أُصيبَ قبلَ بیعهِ ، وفیما أُصيبَ بعدَ البیع له سهمُ الرجالِ
فإنَّ قالَ الذی یلی المقاسمَ : إنما بعثَ فرسکَ قبلَ الإصابة ، وقالَ
(ص ٣٢١) الغازی : ما بعثه إلا بعدَ الإصابة . فالقولُ قولُ الذی
یلی المقاسمَ . وكانَ ینبغی أن یكونَ القولُ قولَ الغازی .

لأنَّ سببَ الاستحقاقِ قد انتقد له بمجاوزة الدرب ، ولأنَّ البیع حادث ،
فإنما یحال بحدوثه على أقرب الأوقات ، ما لم یثبت سبقُ التاريخ بالحجة
ولكنه قال :

سَبَبُ الحرمانِ قد ثَبَّتَ بإقراره ، وهو بیعُ الفرسِ . فلا یثبتُ
له الاستحقاقُ بعدَ ذلكَ إلا بحجة .

١٧٧٩ - ألا ترى أنَّ مسلماً لو مات وله أخٌ مسلمٌ ، فجاء ابنه
مرتدّاً ، وزعمَ أنه ارتدَّ بعدَ موتِ أبیه ، فالمیراثُ له ، وقالَ الأخُّ : إنما ارتدَّ
فی حیاته . فالقولُ قولُ الأخِّ . وإن كانَ یَدَّعی تاریخاً سابقاً فی ردِّته .
لأنَّ سببَ حرمانه ظاهر ، فلا یثبتُ استحقاقه بعدَ ذلكَ إلا بحجة .

١٧٨٠ - وكذلك لو^(١) كان ابنه نصرانياً فزعم^(٢) أنه أسلم قبل موت أبيه .

لأن سبب حرمانه وهو المخالفة في الدين معلوم ، فلا يثبت الاستحقاق إلا بحجة .

يوضحه أن سبب الاستحقاق التزام مؤنة الفرس عند مجاوزة الدرب على قصد القتال ، وبالبيع في دار الحرب قد صار ذلك محتملاً فلا يثبت استحقاقه إلا بترجع جانب القصد إلى القتال . وهو يعلم أنه باعه بعد القتال وإصابة الغنائم . فما لم يثبت ذلك بالبينة لا يثبت سبب استحقاقه .

١٧٨١ - فأما الإحالة بالبيع على أقرب الأوقات فهو نوع من الظاهر ، وبالظاهر يُدفع الاستحقاق ، ولا يثبت الاستحقاق ،

١٧٨٢ - وإن أقام البينة من الجند على أنه باعه بعد الإصابة قبلت بينته لخلوها عن التهمة .

١٧٨٣ - وإن شهد بذلك شاهد واحد فالحجة لا تتم بشهادته . فإن قال المشهود له : أشارك هذا الفارس الذي شهد لي في نصيبه لإقراره ، لم يكن له ذلك .

لأنه لم يكن لواحد منهما ملك في شيء من الغنيمة قبل القسمة . وإقرار من ردت شهادته إنما يعتبر إذا صادف ملكه أو كان أقر بملك للغير فيه^(٣) ولم يوجد ذلك هاهنا ، فلهذا لا يشاركه في نصيبه .

(١) ب « وكذلك ان كان » . وفي هامش ق « وإذا كان ابنه » . نسخة هـ .

(٢) ب « وزعم » .

(٣) هـ « بملك الغير له » ق « بملك الغير فيه » ووافقت ب اصلنا .

١٧٨٤- وإن قال الفارِسُ : نَفَقَ فَرَسِي أَوْ عُقِرَ . وقال الذي يَلِي المَقاسِمَ : أَرَأَيْكَ بَعْتَهُ . فالقولُ قولُ الفَارِسِ ، وله سَهْمُ الفَرَسَانِ .

لأن سبب الاستحقاق له معلوم . وما يبطل حقه وهو بيع الفرس مختلف فيه : صاحب المَقاسِمَ يَدَّعيهِ والغازي ينكره . فالقولُ قوله مع يمينه . بمنزلة ما لو ادعى الأخ المسلم (١) على الابن أنه ارتد في حياة أبيه ثم أسلم بعد موته ، وقال الابن : ما ارتددت قط . فإنه يكون القول قول الابن ، والميراث له .

١٧٨٥- فإن قال : دخلتُ بفَرَسٍ فَنَفَقَ . وقال صاحبُ المَقاسِمِ : مَا أَدْخَلْتَ بِفَرَسٍ أَمْ لَا؟ فهو راجلٌ حتى يُعْلَمَ أَنَّهُ دَخَلَ بِفَرَسٍ .

لأن الغازي هاهنا يَدَّعي سبب استحقاق سَهْمِ الفَرَسِ ، وهو غير معلوم ، فلا يستحق شيئاً إلا بحجة . بمنزلة ما لو ادعت امرأة ميراث ميت وزعمت أنه كان تزوجها في حياته ، لم تُصَلِّقْ إلا بحجة .

١٧٨٦- وإن عَلِمَ صاحبُ المَقاسِمِ والمسلمون أَنَّهُ كان فارساً ، وَأَنَّهُ استهلك فرسه بعد إصابة بعض الغنائم ببيعٍ أَوْ هِبَةٍ وَلَكِنَّمْ لَا يَدْرُونَ مَا أَصَابُوا قَبْلَ اسْتِهْلَاكِهِ ، وَلَا مَا أَصَابُوا بَعْدَهُ ، فَلَهُ فِي ذَلِكَ سَهْمٌ رَاجِلٍ ، إِلَّا مَا عَلِمَ أَنَّ إصابته كان قبل استهلاكه .

لأن السببَ للبطل لحقه هاهنا عن البعض معلوم ، فلا يُعْطَى إلا القدر المتيقن به . ولأن كل جزء من المصاب يحتمل أن يكون مصاباً بعد استهلاكه ،

(١) هـ « ادعى أخ المسلم » وفي هامش ق « ادعى أخ المسلم » نسخة « وقد

توافقنا هـ ب و ق والأصل .

ويحتمل (ص ٣٢٢) أن يكون قبله ، وبالإحتمال لا يثبت الاستحقاق . وصار كل جزء هاهنا كجميع المصاب في مسألة أول الباب .

ولا يمين على صاحب المقاسم في شيء من هذا .
لأنه ليس بخصم ، إنما هو بمنزلة الحاكم .

١٧٨٧- وإن كان باع فرسه واشترى فرساً آخر فقد بينا أنه فارس في كل مصاب ، إلا ما كان بعد بيعه الفرس قبل شرائه^(١) الفرس الثاني .

فإن اختلفوا في ذلك لم يضرب له إلا بسهم راجل في جميع ذلك لبقاء الاحتمال في كل جزء من المصاب أنه كان بعد بيعه الفرس الأول قبل أن يشتري الفرس الثاني ، ومع الاحتمال لا يثبت حقه إلا بحجة .

ولأننا علمنا أنه كان راجلاً في دار الحرب ، في وقت فلا يستحق سهم الفرسان ، ما لم يعلم أن الإصابة كانت في غير ذلك الوقت . بمنزلة الابن الذي علم أنه كان نصرانياً في وقت فجاء مسلماً بعد موت الأب ، وزعم أنه كان أسلم في حياته ، لم يصدق إلا بحجة . وكذلك لو علم أن الابن كان مرتدًا في وقت فقال : أسلمت قبل موت الأب . وقال الآخر : أسلمت بعد موته . فإنه لا يستحق^(٢) الميراث ما لم يثبت بالبينة إسلامه قبل موت أبيه .

١٧٨٨- ولو أقر أنه بآذل فرسه بهذا الفرس الذي في يده ،

(١) ب « شرائه » .

(٢) ق « فلا يستحق الميراث » وفي هامشها « فإنه لا يستحق الميراث . نسخة »

وقال صاحبُ المقاسم : أَظُنُّكَ بعتَ فرسك ثم اشتريت هذا
الفرس . فالقولُ قولُ الغازي مع يمينه .

لأنَّه لم يعلم كونه راجلاً في دار الحرب في وقت من الأوقات . فقد بينا
أن مبادلة الفرس بفرس آخر لا تجعله في حكم الراجل . فصاحب المقاسم هاهنا
يدعى السبب المبطل لحقه ، وهو منكر . فالقول قوله مع يمينه . بخلاف الأول .

١٧٨٩ - وَمَنْ لَحِقَ بِالْجَيْشِ مِنْ تَاجِرٍ ، أَوْ حَرْبٍ أَسْلَمَ فِي دَارِ
الْحَرْبِ ، أَوْ عَبْدٌ كَانَ يَخْدُمُ مَوْلَاهُ فَأَعْتَقَهُ ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لَهُ الشَّرْكَهَ
فِيمَا يُصَابُ بَعْدَ مَا التَّحَقَّ^(١) بِهِمْ ، وَلَا شَرْكَهَ فِيمَا أُصِيبَ قَبْلَ ذَلِكَ .
إِلَّا أَنْ يَلْقَوْا قِتَالًا فِيهِ ، فَيُقَاتِلَ دَفْعًا عَنْ ذَلِكَ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
مَا أَصَابُوا قَبْلَ أَنْ يَلْحَقَ بِهِمْ ، وَلَا مَا أَصَابُوا بَعْدَ مَا لَحِقَ بِهِمْ ،
وَلَمْ يَلْقَوْا قِتَالًا بَعْدَ الْإِصَابَةِ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، مَا لَمْ يُقِمَّ الْبَيِّنَةُ عَلَى
شَيْءٍ أَنَّهُ قَدْ أُصِيبَ بَعْدَ مَا لَحِقَ بِهِمْ .

لأن الاحتمال قائم في كل جزء من المصاب ، وبالإحتمال لا يثبت الاستحقاق
ابتداءً .

١٧٩٠ - فَإِنْ شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فَأَرَادَ أَنْ
يُشَارِكَ الشَّاهِدَ فِيمَا أَصَابَ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ .
لما بينا أنهم لم يشهدوا بملك له في شيء .

(١) ب « يلتحق » .

ألا ترى أنه لو قبلت شهادتهم لم يملك شيئاً قبل قسمة الغنائم ؟ وحق الاشتراك ينبغي على الملك فيما هو خاص .

ألا ترى أن جيشاً لو اقتسموا غنائم ، ثم ادعى رجل أنه كان معهم فأنكر بذلك بعض الجيش لم يشارك المقر له المقر في نصيبه ؟ وهذا مما لا يشكل . فإنه لو علم أنه كان مع الجيش لم يكن له سبيل على ما أصاب كل واحد منهم استحساناً ، ولكن إن بقيت من الغنيمة بقية . أعطاه الإمام نصيبه من ذلك ، وإن لم يبق أعطاه عوض نصيبه من بيت المال . فإذا لم يعلم (١) كان أولى . وهذا نوع استحسان ، باعتبار أن الغرم مقابل بالغنم . ولو بقي شيء تتعذر قسمته بين الغانمين يجعل في بيت المال . فكذا إذا ظهر سهو يجعل ذلك على بيت المال .

١٧٩١ - وكذلك لو ادعى هذا الرجل أن المسلمين لقوا قتالاً بعد ما لحق بهم ، وأنه قاتل دفعاً عن المصاب معهم ، وقد علم المسلمون (ص ٣٢٣) أنهم لقوا قتالاً بعد الإصابة ولكن لا يدرون أن ذلك القتال كان قبل أن يلحق بهم هذا الرجل أو بعده فلا شركة له معهم ، حتى تقوم البيّنة من المسلمين على ما يدعى من ذلك .

لأن سبب استحقاقه ها هنا المقاتلة معهم دفعاً عن المصاب ، وذلك لا يظهر بقوله ، فلا بد من إقامة البيّنة عليه .

(١) ق « فإذا لم يحكم » وفي الباب « فإذا لم يعلم » . نسخة صح « . وفي ب « فإن لم يعلم » .

باب دفع الفرس باشتراط السهم

ولإعادته وإيداعه في دار الحرب

١٧٩٢ - قال : وإذا دَخَلَ الغازي في دارِ الحربِ فارساً ، ثم دفع فرسه إلى رجلٍ ليقاتل عليه على أَنَّ سَهْمَ الفرس لصاحبه فهذا جائزٌ . لأنه شرطٌ موافقٌ لحكم الشرع . وقد بينا أَنَّ إعارَةَ الفرس في دار الحرب لا يبطل استحقاقه ، وأنه لو لم يشترط هذا كان له سهم الفرس ، وبالشرط لا يزيده إلا وكادَةً .

١٧٩٣ - ولو كان شرط . أَنَّ سَهْمَ الفرس وسَهْمَ الراجلِ الذي قاتل عليه كلُّه لصاحب الفرس فهذا فاسدٌ .

لأنَّه شرطٌ لنفسه ما هو حقُّ الذي يُقاتل على فرسه . فيكون هذا إجارةً منه لفرسه بما شرط عليه . وهذه إجارةٌ فاسدةٌ لجهالة البذل المشروط عليه .

فيكونُ له أَجرٌ مثله على الذي قاتل عليه ، ولا سَهْمَ للفرس هاهنا .

أما الذي قاتل عليه فإنه استأجر في دار الحرب إجارةً فاسدةً ، ولو استأجره إجارةً صحيحةً أو اشتراه لم يستحق به شيئاً ، فهذا أولى .

وأما صاحب الفرس فلأنَّه لو آجره إجارةً صحيحةً بطل به حقه كما لو باعه في دار الحرب ، فكذلك إذا آجره إجارةً فاسدةً . لأنَّ العقد الفاسد معتبر بالجائز في الحكم ، ولأنَّه استحق عوضاً عن منفعة فرسه وهو أَجر المثل ، فلا يستحق به السهم مع ذلك .

١٧٩٤- ولو كان مع صاحب الفرس فرسٌ غير هذا فله سهمٌ فارس باعتبار الفرس الآخر سواء بقي في يده أو نفق .
لأن الذي أجره بهذه الصفة صار كأن لم يكن .

١٧٩٥- ولو لم يدخلوا دار الحرب حتى أعطى فرسه راجلاً على أن يكون سهم الفرس لصاحبه ، فإن سهم الفرس ها هنا للذي أدخله دار الحرب .

لأن سبب الاستحقاق قد انعقد له وهو الانفصال فارساً .

فيكون صاحب الفرس مؤجراً فرسه ببذل مجهول فيستوجب عليه أجر المثل ، وليس له من سهم الفرس شيء .

لأن انفصل راجلاً . فإن كان معه فرسان فصنع هذا بأحدهما والمسألة يحالها فله سهم الفارس باعتبار فرسه الذي بقي له . وأما سهم الفرس الآخر فهو للذي قاتل عليه ، ولصاحب الفرس عليه أجر المثل (١) في قول محمد ، وهو قياس قول أبي حنيفة ، لأن من أصلهما أن الغازي لا يستحق السهم إلا بفارس واحد . وإن قاد (٢) بأفراس ، فكان في هذا الشرط معنى لإجارة الفرس كما بينا .

فأما في قياس قول من يقول بسهم لفرسين ، وهو قول أبي يوسف ، فينبغي أن يكون الشرط صحيحاً والسهم كله لصاحب الفرس ، لأنه بدون هذا الشرط كان يستحق سهم الفرسين ، فالشرط لا يزيده إلا وكادة .

(١) ب ، ق « مثله » .

(٢) ق « جاز » ولي الهاشم « قاد » نسخة « .

١٧٩٦- ولكن هذا إذا كان الإعطاء بهذا الشرط: في دار الحرب . فأما إذا كان في دار الإسلام فسَهِمُ الفَرَسِ لِلَّذِي قَاتَلَ عَلَيْهِ ، ولصاحبِ الفَرَسِ عليه أَجْرٌ مثله في الوجهين .

لأنه ما انعقد لصاحب الفرس سبب استحقاق السهم بهذا في دار الإسلام ، وإنما انعقد ذلك لمن كان فارساً به (ص ٣٢٤) عند الانفصال ، فيكون معنى الإجارة متقررًا بينهما هاهنا .

١٧٩٧- وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّجُلَيْنِ (١) فَرَسٌ غَيْرُ الْفَرَسِ الَّذِي أُعْطِيَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ (٢) بهذا الشرط .

ففي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله : لَا يُسَهِمُ لِهَذَا الْفَرَسِ ، وَلَا شَيْءٌ لَصَاحِبِهِ عَلَى مَنْ أَخَذَهُ مِنْهُ .

لأن كل واحد منهما فارس عند الانفصال بالفرس الآخر ، دون هذا الفرس . وأما في قول أبي يوسف فللذي قاتل على الفرس سهم فرسين ؛ لأنه انفصل إلى دار الحرب ومعه فرسان ، فيكون لصاحب الفرس عليه أَجْرٌ مثله ، باعتبار الشرط الذي جرى بينهما في دار الإسلام .

١٧٩٨- وَإِذَا أَوْدَعَ الْمُسْلِمُ فَرَسَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا ، ثُمَّ خَرَجَ رَاجِلًا فِي سَرِيَّةٍ فَأَصَابُوا غَنَائِمَ وَرَجَعُوا إِلَى الْعَسْكَرِ ، أَوْ خَرَجُوا مِنْ جَانِبٍ آخَرَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَصَاحِبُ الْفَرَسِ فَارِسٌ فِي ذَلِكَ فِي الْوَجْهَيْنِ .

(١) هـ «الراجلين» .

(٢) ب ، هـ « لصاحبه » .

لأن سبب استحقاق سهم الفرس قد انعقد له ، ثم يبطل ذلك بإيداعه
إياه من رجل معه في المعسكر لبقاء تمكنه من الأخذ بعد الإيداع ، وقد قررنا
هذا في الإعارة .

فهو بمنزلة ما لو تركه مع غلامه في المعسكر . فكما لا يبطل
هناك سهمه لا يبطل ها هنا .

ألا ترى أن العدو لو حضروا المعسكر فخرج إليهم راجلاً وهو محتاج
إلى فرسه ، ولكن تركه إبقاء عليه ، كان له سهم الفرس ؟ فكذلك إذا خرج
في سرية وتركه في المعسكر عند بعض أصحابه ليقوم عليه ويسمونه وهو محتاج
إلى ذلك أو غير محتاج .

١٧٩٩ - ولو كان الإمام نَفَلَ للفرسان من السرية نفلاً فليس
لهذا الرجل من النفل شيء .

لأنه قصد بالتنفيل تحريضهم على إخراج الأفراس معهم إلى الموضع
الذي وجههم إليه ، فمن ترك فرسه في المعسكر لا يدخل في هذا التنفيل ،
حتى لو خرج القوم كلهم رجالة وتركوا الأفراس في المعسكر لم يكن لهم من
نفل الفرسان شيء لهذا المعنى .

١٨٠٠ - ولو مرَّ عسكرُ المسلمين بحصنٍ من حصونهم ممتنعين
من أهل الإسلام ، فأودع مسلمٌ فرسه من رجل كان ساكناً في
الحصن مسلماً مُستأئناً أو ذمياً أو أسيراً أو حربياً ، بينه وبينه
قربة ، ثم قاتل راجلاً وهو بالقرب من باب الحصن أو بالبُعْدِ
منه ، فليس له فيما يُصاب إلا سَهْمُ راجل .

لأنه صار مضيعةً فرسه حين جعله في منعة أهل الحرب ، فهو بمنزلة ما لو استهلك فرسه ، وهذا لأنه أزال تمكنه من القتال على الفرس باختياره . فإن أهل الحرب إذا منعه منه لا يتمكن من إثبات يده على الفرس بقوته ، ولا بقوة الإمام ، إذ لا ولاية له على من هو في منعة أهل الحرب ، بخلاف ما سبق . فهناك^(١) إنما جعل الفرس في يد مسلم من أهل العسكر ، وهو متمكن من الاسترداد منه متى شاء ، فلا يزول به تمكنه من القتال عليه .

١٨٠١ - فإن رجع إليهم بعد إصابة الغنائم وأخذ فرسه لم يكن له فيها إلا سهمٌ راجلٌ ، سواء لقوا قتالاً بعد ذلك أو لم يلقوا .

أمّا إذا لم يلقوا قتالاً فلا إشكال ، وحاله كحال من باع فرسه ثم اشترى فرساً بعد إصابة الغنيمة . وأمّا إذا لقوا قتالاً فلأن له في المصاب سهمٌ راجلٌ . وإنما قاتل دفعاً عن ذلك ، فلا يزداد به سهمه .

١٨٠٢ - وكذلك لو دخل مدينة من مدائنهم بأمان مع فرسه ، فأصابوا غنائم ، ثم خرج إلى العسكر بعد ذلك ، فلا نصيب له في تلك الغنيمة .

لأنه خرج من أن يكون مقاتلاً حين دخل في منعتهم بأمان ، فلا يكون هو بمن شهد الواقعة (ص ٣٢٥) حقيقة لا حكماً . ولكن :

حاله كحال من كان^(٢) من المسلمين مستأمناً في هذه المدينة ، فخرج والتحق بالعسكر ، فلا شركة له فيما أصيب قبل ذلك ، إلا أن ما هنا

(١) هـ « فإن هناك » وفي هامش ق « فإن هناك » نسخة .

(٢) ق « كحال من هو من المسلمين » .

إِنْ لَقِيَ الْمُسْلِمُونَ قِتَالًا فَقَاتِلْ مَعَهُمْ دَفْعًا كَانَ لَهُ سَهْمٌ الْفَارِسِ
فِيمَا أُصِيبَ قَبْلَ ذَلِكَ .

لأنه ما كان مستحقاً لشيء من هذا (١) المصاب حتى يكون قتاله دفعاً
عن ذلك ، فيثبت الحق له بهذا القتال ، وإنما التحق بهم فارساً فيستحق سهم
الفرسان ، بخلاف ما سبق .

١٨٠٣- ولو كان أسير على فرسه والمسألة بحالها ، كان له
سَهْمُ الْفَارِسِ ، سواء التحق بهم فارساً أو راجلاً .

لأنه انعقد له سبب الاستحقاق معهم بدخول دار الحرب للقتال ، ثم
لم يعترض بعد ذلك ما يبطله ، فإنه أسير بغير اختياره ، ولم يخرج به من
أن يكون محارباً .

ألا ترى أنه يجوز له قتلهم وأخذ أموالهم إن قدر على ذلك ، بخلاف
الأول ، فهناك ترك القتال معهم باختياره .

ألا ترى أنه لا يحل له قتلهم ولا أخذ أموالهم ما دام مستأنساً فيهم .

١٨٠٤- ولو كان الأميرُ بعث إليهم رسولاً في بعض حوائج
المسلمين ، فلما دخل الرسولُ إليهم بأمان أصابَ المسلمون غنائمَ
بعد ذلك ، ثم خرج الرسولُ ، فإنه يستحقُّ سَهْمَ الْفَرَسَانِ مَعَهُمْ
إِنْ كَانَ فَارِسًا ، سواء خرج إليهم فارساً أو راجلاً .

لأن الرسولَ لم يترك المحاربة معهم ، وإنما أتاهم ليدير أمر الحرب ، فهو
بمنزلة من يكون في المعسكر ، بخلاف المستأنس إليهم لاجبة نفسه .

(١) في هامش ق « من هذه المصاب . نسخة » .

ألا ترى أن الرسول من الجانبين يكون آمناً من غير استئذان لا اعتبار هذا المعنى ؟ ولأن الرسول إنما أتاهم لمنفعة المسلمين ، فمن يكون ساعياً فيما ترجع منفعته إلى المسلمين لا يكون مفارقاً لهم حكماً ، والمستأمن ما أتاهم لمنفعة المسلمين بل لمنفعة له خاصة ، فيصير به مفارقاً للعسكر حكماً .

والأصل في هذا الباب ما رُوي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لطلحة بن عبيد^(١) الله من غنائم بدر. وقد كان وجهه إلى ناحية الشام لمنفعة المسلمين ، ولم يكن حاضراً عند القتال^(٢) . وروى أنه بعث محبصة الأنصارى إلى أهل فذلك ، وهو محاصر خيبر ، ففتحها وهو غائب ، ثم جاء فضرب له سهم . ففرغنا أن من كان سعيه^(٣) في توفير المنفعة على المسلمين ، فهو في الحكم كأنه معهم .

١٨٠٥ - ولو أن رجُلين من المسلمين أو من أهل الذمة دخلا يريدان القتال فقاتلا مع المسلمين ، فلم يُصيبوا شيئاً حتى استأمنا إلى المشركين ، ثم رجعا إلى العسكر ، بآخريين لا يريدان قتالاً ، فأصاب المسلمون غنائم ، لم يكن لهم فيها شيء^(٤) .

لأنهما حين استأمنا إلى أهل الحرب فقد تركا المحاربة معهم ، ويكون حالهما بعد ذلك كحال من كان تاجراً فيهم بأمان والتحق بالعسكر على قصد

(١) ق « طلحة بن عبيد » .

(٢) ق « لم يكن حاضراً للقتال » وفي هامشها « ... عند القتال » نسخة .

(٣) في هامش ق « من كان في سعيه توفير المنفعة » نسخة .

(٤) في هامش ق « شركة » نسخة .

القتال . وإذا ثبت هذا فيما إذا رجعنا إلى العسكر لا على قصد القتال ثبت فيما إذا كانا مستأمنين في دار الحرب بطريق الأولى .

ألا ترى أنهما لو لم يستأمننا إليهم ولكنهما تركا القتال واشتغلا بالتجارة في العسكر ، وتبين ذلك للمسلمين ، ثم أصاب المسلمون الغنائم بعد ذلك لم يكن لهما شركة فيها . فبعد الاستئمان إليهم أخرى أن لا يكون لهما شركة .

١٨٠٦- ولو دَخَلَ مسلمٌ فارساً مع الجيش وليس له اسمٌ في الديوان ، فلما أصابوا غنائم قال : دخلتُ للقتالِ متطوعاً . وقال المسلمون : دَخَلْتَ تاجراً ، فالقولُ قوله مع يمينه .

أ لأنَّ المسلم مجاربٌ للمشركين في الأصل . فإن مخالفته إياهم في الدين والدار تحمله على المحاربة معهم ، فما لم يظهر منه خلاف ذلك يكون هو محارباً ، والمسلمون بقولهم : دخلت تاجراً يدعون عليه سبب الحرمان ، وهو منكر ، فالقول قوله مع يمينه . (ص ٣٢٦) [١]

١٨٠٧- وإن كان الداخلُ ذمياً أو عبداً أو صبيّاً أو امرأةً والمسألةُ بحالها فلا شيءٌ لأحدٍ منهم ، ما لم يعلم أنه دَخَلَ للقتالِ ، وأنَّ المرأةَ دخلت للمداواة الجرحى . [١]

أ لأن هؤلاء باعتبار الأصل غيرُ مقاتلين . فليس للمرأة والصبي بينة صالحة للمحاربة . والعبد محجور عن القتال لحق مولاه . والذي موافق لهم في الاعتقاد ، وذلك يمنعه من المحاربة معهم . فما لم يعلم بالحجة قصدهم إلى المحاربة أو مباشرة المحاربة لا يكون لهم في المصাব شيء ، بخلاف ما سبق .

١٨٠٨- والدليلُ على الفرقِ أنَّ مَنْ لا يعلم حاله من أهل الحرب

إذا كان رجلاً بالغاً يُباح قتله . وإنما يُباح لكونه محارباً ، ومن كان صبيّاً منهم أو امرأة لا يُباح قتله ما لم يوجد منه ^(١) مباشرة القتال .
يوضحه أن من كان ^(٢) مقاتلاً في الأصل يستحقّ السهم ، وهؤلاء لا يستحقون السهم ، إلا الرضخ . وإن قاتلوا فعرفنا أنهم ليسوا مقاتلين في الأصل .

١٨٠٩- ولو أنّ فارساً في دار الحرب أعارَ قَرَسَهُ بعضَ التجار، أو رسولاً أرسله الأميرُ إلى الخليفة ، فركب المستعيرُ وانطلق إلى دار الإسلام ، فأصاب أهلُ العسكرِ غنائمَ بعد ذلك ، فإن كان المستعيرُ خرج إلى دار الإسلام قبل إصابة تلك الغنائم فليس للمُعيرِ فيها إلّا سَهْمُ راجلي .

لأنه جعل ^(٣) فرسه في دار الإسلام باختياره ، فيزول به تمكنه من القتال عليه حقيقةً وحكماً ، ويبعد أن يكون هو في دار الحرب فارساً بفرس له في دار الإسلام .

ألا ترى أنه لو ردّ القرس مع غلامه إلى دار الإسلام فأتى به أهله لم يكن هو فارساً به ، فكذلك ما سبق .

١٨١٠- وإن كان المستعيرُ لم يخرج إلى دار الإسلام فهو فارسٌ فيما أُصيب .

(١) ق « منهم » وفي الهامش « منه . نسخة » .

(٢) ق « يكون » وفي الهامش « كان . نسخة » .

(٣) هـ « حصل » .

لأنَّ مسببَ استحقاقِ سهمِ الفرس قد انعقد له بالانفصال إلى دار الحرب على قصد القتال عليه ، فما بقى فرسه في دار الحرب يبقَى ذلك الاستحقاق ، وإن لم يكن متمكناً من القتال عليه حقيقةً لبعده منه .
ألا ترى أنه لو أعاره في المعسكر ثم خرج في سرية^(١) راجلاً وبعُدَ من المعسكر كان له سَهْمُ الفارس في المصاب ؟ وإن لم يرجع إليهم . فكذلك ما سبق .

أزأيّت لو بدا للمستعير فرجع إلى المعسكر قبل أن يخرج إلى دار الإسلام . فرُدَّ الفرسُ عليه ، أما كان له سهمُ الفرسان فيما أُصيب قبل رجوعه ؟ وهو فارس في جميع ذلك ؟

وهذا لأنَّ دار الحرب في حكم موضع واحد فيما يبتنى عليه استحقاق الغنيمة . ولهذا يشارك المدد الجيش والعسكر أصحاب السرية في المصاب إذا التقوا في دار الحرب . فهاهنا ما دام فرسه في دار الحرب يجعل في الحكم كأنه حاضرمعه ، بخلاف ما بعد إخراجه إلى دار الإسلام ، وهو نظير المسجد في حكم صحة الاقتداء بالإمام ، وإن لم تكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد .

١٨١١ - ولو عاد^(٢) المستعير بالفرس إلى المعسكر بعد ما خرج إلى دار الإسلام فللمعير سَهْمُ الفارس فيما أُصيب بعد دخول المستعير دار الحرب ، كما أنَّ له سَهْمَ الفارس فيما أُصيب قبل خروج المستعير من دار الحرب . وأما فيما أُصيب بعد خروج المستعير إلى دار الإسلام فله سَهْمُ الرّجالة خاصة .
للمعنى الذى بيّنا .

(١) ق « سريته » .

(٢) فى هامش ق « عاد . نسفة » .

فإذا لم يُعلم متى كانت الإصابة وقد علم أن الفرس وصل إلى دار الإسلام فليس للمعير إلا سهم الرجل .

لما بينا أن كل جزء فيه احتمال أن يكون إصابته بعد ما حصل الفرس في دار الإسلام ، فلا يعطى إلا قدر المتيقن به .

١٨١٢ - وإن قال صاحبُ الفرس : لم يخرج الفرس من دار الحرب . وصدقه المستعير (ص ٣٢٧) في ذلك أو كذبه فالقول قوله .

لأن سببَ استحقاقه معلوم ، وما يبطله وهو حصولُ الفرس في دار الإسلام غير معلوم ، بل هو منكر . لذلك فالقولُ قوله ، وكما لا يصلقُ صاحبُ المقاسم عليه فيما يبطل حقه لا يصلقُ المستعير إذا كذبه ، لأن قول المستعير ليس بحجة عليه ، وإن كان الفرس عنده ، وبدون الحجة لا يثبت سببُ الحرمان .

وأما المستعيرُ فهو يكونُ فارساً بهذا الفرس في شيء من الغنائم سواء حصل في دار الإسلام أو لم يحصل .

لأنه استعاره للركوب لا للقتال عليه ، فلا يكون هو متمكناً من القتال عليه أصلاً .

١٨١٣ - ولو كان الفرس نَفَقَ في يد المستعير ، فإن كان قبل أن يخرج إلى دار الإسلام ، فالمعيرُ فارسٌ في الغنائم كلها .

لأن موته في يد المستعير في دار الحرب كموته في يد المعير ، فإن بالإعارة لا يصير مبطلاً استحقاقه بالفرس .

١٨١٤- وَإِنْ كَانَ نَفَقَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ فَارَسٌ فِي كُلِّ غَنِيمَةٍ أُصِيبَتْ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْفَرَسِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ .

لأنَّ حصولَ الفرسِ في دارِ الإسلامِ باختياره مانعٌ من استحقاقِ السهمِ به ، غيرُ مُبْطِلٍ لما استحقَّه قبل ذلك . فلَمَّا يَكُونُ هو راجلاً فيما يصابُ بعد خروجه إلى دارِ الإسلامِ .

١٨١٥- وَإِنْ كَانَ نَفَقَ بَعْدَ مَا رَدَّهُ الْمُسْتَعِيرُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَهُوَ فَارَسٌ فِيهَا يُصَابُ بَعْدَ مَا رَدَّهُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ .
لزوالِ المانعِ .

وموتُ الفرسِ في يدِ المستعيرِ كموته في يدِ المعيرِ .
ولو مات بعد ما سلَّمه إلى المعيرِ كان هو فارساً ، إلَّا فيما أُصِيبَ حال كونه الفرسِ في دارِ الإسلامِ ، فهذا مثله .

١٨١٦- وَأَمَّا بَيَانُ سَهْمِ الْمُسْتَعِيرِ فَنَقُولُ : إِنْ بُعِثَ رَسُولًا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَهُ السَّهْمُ فِيهَا أُصِيبَ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ أَوْ لَمْ يَعُدْ .

لأنَّه وَإِنْ بَعُدَ مِنَ الْعَسْكَرِ فَهُوَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ لِمَنْفَعَةِ الْعَسْكَرِ فَيَجِبُ فِي الْحُكْمِ كَأَنَّهُ مَعَهُمْ ، سِوَا عَادَ إِلَيْهِمْ أَوْ لَمْ يَعُدْ .

١٨١٧- وَمَا أُصِيبَ بَعْدَ مَا دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ عَادَ هُوَ إِلَى

دار الحرب قَبْلَ أَنْ يَقْتَسِمُوا أَوْ يَبِيعُوا^(١) فهو شريكهم فيها ، بمنزلة المدد ، وإن لم يَعدْ أو عاد بعد ما اقتسموها أو باعوها لم يكن له شركة فيها .

لأنه بعد ما حصل في دار الإسلام التحق هو بمن لم يدخل دار الحرب قبل هذا في الشركة فيما يصاب ، وكيف يكون له الشركة في ذلك وهو عند امرأته وولده في منزله حيث أصيب ذلك ؟

١٨١٨- وإن لم يكن رسولاً فله سَهْمُهُ فيما أُصيب حال كونه مع الجيش أو بالقرب منهم ، على وجه يُمكنه أَنْ يُغِيثَهُمْ لَوْ احتاجوا إليه . فأما ما أُصيب بعد ما بَعَدَ مِنْهُمْ أو بعد ما خرج إلى دار الإسلام فلا سَهْمَ له في ذلك إذا لم يَعدْ إليهم .

لأنه فارقهم لا لمنفعة ترجع إليهم فيخرج به من أن يكون شاهداً للوقعة معهم حكماً .

كما لو اشتغل بالتجارة وترك القتال . إلا أن يعود إليهم قبل القسمة والبيع .

فحينئذ يكون هو بمنزلة المدد يُشاركهم في جميع ذلك .

وهكذا كان القياس في الرسول ، ولكننا امتنعنا باعتبار أن الرسول إنما بعد عنهم في أمر ترجع منفعة إليهم ، وهو نظير الاستحسان الذي قلنا^(٢)

(١) ق ، هـ « يقتسموها أو يبيعوها » ووافقت ب الأصل .

(٢) في هامش ق : « ذكرنا » نسخة .

فإذا دخل منعة أهل الحرب رسولا أو مستأمناً إليهم لحاجة نفسه ، فالفرق الذي ذكرنا هناك هو الفرق بين الفصلين هاهنا .

١٨١٩ - ولو أودع الغازي فرسه بَعْض مَنْ في منعة أهل الحرب فقد بينا أنه يصير مضيعةً فرسه بما صنع ، فلا يُضربُ له فيما يُصابُ بعد ذلك إلا بسهمٍ راجلٍ . كما لو باع (ص ٣٢٨) فرسه وإن غنم المسلمون فرسه فردّوه عليه قبل القسمة بغير شيء ، أو باعه الإمامُ فأخذه من المشتري بالثمن ، ثم غنموا غنائمَ بعد ذلك فهو فارسٌ فيما أُصيب^(١) بعد عود الفرس إليه ، راجلٌ فيما أُصيبَ قبل ذلك . بمنزلة ما لو اشترى فرساً ابتداءً .

لأنه بما صنع في الابتداء صار مبطلاً استحقاقه حين أزال تمكنه من القتال على الفرس ، فما لم يعد الفرس إلى يده لا يعود تمكنه من القتال عليه .

١٨٢٠ - ولو كان لم يودع الفرس أحداً ولكنه غنمه المشركون ، والمسألة بحالها ، فهو فارسٌ فيما يُصاب بعد ذلك .

لأنه ما زال تمكنه باختياره ، فهو بمنزلة ما لو نفق الفرس في يده .

١٨٢١ - وكذلك إن أبي أن يأخذه بالثمن من يد المشتري من العدو ، فهو فارسٌ حكماً فيما يُصاب بعد ذلك .

لأنه لا يتوصل إليه إلا بالثمن ، وهو غير مجبر على إعطاء الثمن .

(١) ب: « فيما يصاب » . وفي هامش ق: « فيما يصاب » . نسخة د: « »

بمنزلة ما لو نفق فرسه فلم يشتر فرساً آخر في دار الحرب ،
مع تمكنه منه .

١٨٢٢ - ولو أعار فرسه مسلماً ليخرج به إلى دار الإسلام ، وأمره
أن يسلمه إلى أهله ، فأخرجه المستعير ، ثم ركبته راجعاً إلى دار
الحرب ، فالمعير راجلٌ في كل غنيمة أُصيبت ، والمستعير في
دار الإسلام أو بعد ما رجع إليهم قبل أن يعود للفرس إلى يده .
أما ما أُصيب والفرس في دار الإسلام فقد بينا الحكم فيه .
وأما في المصاب بعد الرجوع فلأن المستعير يستحقُّ سهم
الفرسان باعتبار هذا الفرس .

لأنه مدد التحق بالجيش على فرس مغبوب ، فإنه بالرد صار خاصباً
ضامناً ما لم يسلمه إلى صاحبه .

١٨٢٣ - وإذا كان المستعير فارساً به فالمعير لا يكون فارساً به
وفيما أُصيب بعد ما أخذ المعير فرسه فالمستعير راجل .
لأن الفرس أخذ منه بحق مستحق . والمعير فارس لأنه عاد تمكنه من
القتال عليه ، كما لو اشترى فرساً آخر .

١٨٢٤ - ولو لم يرده المستعير إلى دار الحرب حتى ظهر عليه
المشركون في دار الإسلام فأحرزوه ، فالمعير راجلٌ فيما يُصاب بعد
حصول الفرس في دار الإسلام وبعد إحراز أهل الحرب إتياءه .

لأنهم أحرزوه لأنفسهم ، فلا يعود تمكنهم من القتال عليه .
 ١٨٢٥ - إلا أن يأخذه المسلمون في الغنيمة فيردّوه عليه قبل
 القسمة بغير شيء ، أو بعد البيع^(١) بالثمن ، فحينئذ يكون
 هو فارساً فيما يُصّاب بعد ذلك .
 لأنه عاد تمكنه من القتال عليه .

كما كان قبل أن يبعث به إلى دار الإسلام .
 ١٨٢٦ - ولو كان الغازي خَلَفَ فرسه في دار الإسلام ودَخَلَ
 مع الجيش راجلاً ، ثم أحرز المشركون فرسه بدارهم ، ثم ظهر
 المسلمون على الفرس فردّوه عليه فهو راجلٌ .
 لأن سبب الاستحقاق انعقد له بالانفصال وهو راجل ، فلا يتغير بعد
 ذلك بوصول الفرس إلى يده في دار الحرب .

كما لو اشترى فارساً ابتداءً ، بخلاف الأول ، فهناك انعقد له
 السبب وهو فارسٌ ، ثم اعترض مانعٌ باختياره فزال به تمكنه من
 القتال على الفرس ، فإذا ارتفع ذلك المانع صار كأن لم يكن .
 ١٨٢٧ - وكذلك لو أنه دَخَلَ راجلاً ، ثم كتب إلى أهله حتى
 بعثوا إليه فرسه ، فهو راجلٌ في جميع الغنائم ، بمنزلة ما لو اشترى
 فارساً آخر .

(١) ق « بعد القسمة » وفي هامشها « بعد البيع - نسخة » .

وهذا لأن التمكن من القتال على الفرس لا يصلح أن يكون مغيراً لما انعقد من السبب ، ويصلح أن يكون مقررًا له رافعاً للمانع الذي كان يمنع ظهور الحكم بعد انعقاد السبب .

١٨٢٨ - ولو كان دخل فارساً ثم ردّ فرسه إلى دار الإسلام واشترى فرساً آخر فله سهمُ الفرسان (ص ٣٢٩) في جميع الغنائم . لأنه كان متمكناً من القتال على الفرس بعد ما انعقد له سببُ الاستحقاق .

١٨٢٩ - وإن وَقَعَت المنازعةُ بينه وبين صاحبِ المقاسم فقال هو : ما وصل فرسى إلى دار الإسلام حتى اشتريت هذا الفرس . وقال صاحبُ المقاسم : لا أدري لعلّه كان وصل فرسك إلى دار الإسلام قبل أن تشتري هذا الفرس فأصبنا ^(١) غنائم ، فالقولُ قولُ الغازي مع يمينه .

لأنه ما لم يصل فرسه إلى دار الإسلام لا يصير هو في حكم الراجل .
١٨٣٠ - وصاحبُ المقاسم يدعى عليه شيئاً يصير به في حكم الراجل ، وهو منكر لذلك ، فالقولُ قوله مع يمينه ، بمنزلة ما لوباع فرسه واشترى فرساً ثم قال : اشتريتُ هذا الفرس قبل أن أبيع فرسى ، أو بادلتُ بفرسى هذا الفرس ، فإنه يكون القولُ قوله مع يمينه .

لأنه لم يقر بكونه راجلاً في دار الحرب في شيء من الأحوال ، فهو منكر ما يدعى عليه من سبب الحرمان .

(١) هـ « فاصبوا » .

١٨٣١ - ولو دخلَ مع العسكر راجلاً فأصابوا غنائمَ ثم رجع
وحده إلى دار الإسلام فركبَ فرسه وكرَّ إلى العسكر راجعاً فهو
فارسٌ في جميع ما أصيب ، إلا في غنيمةٍ أُصِيبَتْ قبل خروجه
إلى دار الإسلام ، فإنه راجلٌ في تلك الغنيمة .

لأنه استحقَّ سهم الرجالة في تلك الغنيمة بالدخول الأول فلا يتغير ذلك
بالدخول الثاني .

وإن صار هو مددًا للجيش ملتحقاً بهم .

لأن التحاق المدد بالجيش لا يكون أقوى من القتال ، وقد بينا أن من له
سهم الرجالة في غنيمة فقاتل عليها فارساً لا يستحقَّ سهم الفرسان .

١٨٣٢ - وإذا قاتل فارساً عن غنيمةٍ لاحقاً له فيها استحقَّ سهمُ
الفرسان ، فكذلك ^(١) حكمُ التحاقه بالجيش . فإنه لاحقٌ له فيما أصيب
بعد خروجه ، فيستحقُّ بهذا الالتحاق سهمَ الفرسان في ذلك ،
وفيما أصيب قبل الخروج كان له سهمُ الرجالة ، فلا يتغير ذلك .
وعلى هذا الأصل قال :

١٨٣٣ - لو دخل معه رجل من المسلمين فارساً فإن لهذا الثاني
سهم الفارس في جميع الغنائم .

لأنه ما كان له حق فيها قبل أن يلتحق بالجيش . فإذا التحق بهم فارساً

(١) في هامش ق « تكلم » نسخة « »

استحق سبهم الفرسان في جميع ذلك بخلاف الأول ، على ما قررنا ، وهذا لأن الأول عاد ليحرز ما هو شريك فيه ، والثاني جاء ليحرز ما لم يكن له فيه شركة ، وإنما يصير هو شريكاً الآن ابتداء ، فيراعى في صفة الشركة حاله الآن .

١٨٣٤ - ولو أعار الغازي فرسه في دار الحرب مسلماً ليخرج إلى دار الإسلام فيقضى حاجته ثم يردّه إليه ، فلما دخل المستعير دار الإسلام لم يقدر على الرجوع إلى دار الحرب ، فدفعه إلى غيره ليبلغه صاحبه في دار الحرب . فجاء به الرجل فدفعه إليه . فإن كان الذي جاء به به بعض مَنْ في عيال المستعير ، فلا ضَمَانٌ عليه ولا على الذي جاء به لأن يَدَ مَنْ في عياله كيده في الحفظ . فكذلك في الرد . .

١٨٣٥ - ولورد بنفسه كان المعيرُ فارساً في جميع الغنائم ، إلا فيما أصيب حال كون الفرس في دار الإسلام .
فهذا مثله .

١٨٣٦ - وإن لم يكن المدفوع إليه من ^(١) عيال المستعير فالمعير راجل في كل ما أصيب بعد خروج الفرس إلى دار الإسلام إلى أن يعود إلى يده .

لأن الذي جاء به الآن غاصب للفرس ، فلا تكون يده عليه في دار الحرب كيد المعير .

(١) ق « في » ، وفي حديثها « من » ، نسخة « ١٠ »

ألا ترى أنه لو نفق الفرس في يد الذي جاء به كان للمعير الخيار؛ إن شاء ضمن المستعير ولا يرجع هو على أحد بشيء، وإن شاء ضمن الذي جاء به ويرجع هو بما ضمن على المستعير. وعلى فقال:

لأنه بمنزلة الوديعة له في يده.

فهذا تنصيص على أنه ليس للمستعير أن يودع.

وإذا فعله صار ضامناً، بخلاف الإعارة.

فإن للمستعير أن يعير فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به. وقد بينا اختلاف المشايخ في هذا الفصل في «شرح الجامع الصغير»، وقررنا الفرق بين الإعارة والإيداع في حق المستعير.

١٨٣٧- وأما الذي جاء به ليرده على صاحبه فهو راجل في جميع الغنائم وإن كان قصده القتال حين دخل.

وكان ينبغي أن يكون فارساً باعتبار أنه ضامن للفرس كالفاسب ولكن قال:

هو ما أدخل الفرس ليغزوا عليه، ولكن أدخله ليرده على صاحبه.

ولأن الضمان غير مستقر عليه.

ألا ترى أنه يرجع على المستعير إذا ضمنه، فكيف يصير هو فارساً بفرس لو لحقه فيه ضمان يرجع به على غيره.

ألا ترى أن من كان راجلاً من الغزاة إذا أودعه رجل فرساً فأدخله مع نفسه دار الحرب لم يكن هو فارساً به، فكذلك هذا.

١٨٣٨ - ولو كان المستعير أعاره هذا الداخل^(١) ليقاتل عليه
والمسألة بحالها ، فالداخل فارس في كل غنيمة ، إلا فيما أصيب
قبل خروج الفرس إلى دار الإسلام .

لأن الداخل الآن ضامن للفرس ضماناً يستقر عليه ولا يرجع به على أحد
فيكون هو في حكم الغاصب ، وإنما دخل فارساً ليقاتل على الفرس . فكان
ينبغي على هذا أن يكون فارساً في كل غنيمة ، إلا أن فيما أصيب قبل حصول
الفرس في دار الإسلام للمستعير سهم الفارس بسبب هذا الفرس ، فلا يستحق
الغاصب فيه سهم الفارس أيضاً بهذا الفرس ، لا متحالة أن يستحق رجلان كل
واحد منهما السهم بفرس واحد .

١٨٣٩ - وأما المستعير فلا شيء له في الغنائم إلا فيما أصيب
قبل أن يبعد هو من العسكر ، فإن له في ذلك سهم راجل .
لأنه كان دخل مع الجيش راجلاً .

وفيما سوى ذلك لا حق له .

لأنه لم يعد إلى العسكر ولم يشاركهم في الإصابة ولا في الإحراز حقيقة
ولا حكماً .

١٨٤٠ - ولو أراد الأمير أن يرسله رسولاً إلى دار الإسلام في شيء
من أمر المسلمين ، فسأل فارساً أن يعطيه فرسه ففعل ذلك صاحب

(١) من « هذا الرجل » ، في « هذا الرجل » .

الفرس طائعاً ، ثم أصابوا غنائم والفرس في دار الإسلام ،
فالمُعِيرُ راجلٌ في تلك الغنائم ؛ رجع إليه فرسه أو لم يرجع .
لأنه أزال تمكنه من القتال على الفرس باختياره .

١٨٤١- وإن أبي أن يُعطيه الفرس ولم يجد الإمامُ بداً من أن
يأخذ الفرس منه فيدفعه إلى الرسول لضرورة جاءت للمسلمين .
فلا بأس بأن يأخذه منه كرهاً .

لأنه نصب ناظرًا ، وعند الضرورة يجوز له أن يأخذ مال الغير بشرط
الضمان كمن أصابه مخمصة .

ثم المعيرُ يكونُ فارساً في جميع الغنائم ها هنا .
لأنه مازال تمكنه من القتال على الفرس باختياره ، وإنما أخذ الفرس منه
بغير اختياره ، فلا يصيرُ هو مُضَيِّعاً للفرس .

بمنزلة ما لو أخذه المشركون ، بل أولى .
لأن هناك لا منفعة للمسلمين في ذلك الأخذ ، وها هنا لهم منفعة في ذلك .
فإذا لم يسقط هناك سهمه وإن زال تمكنه ، فها هنا أولى أن لا يسقط سهمه .
والله موفق .

باب من يُرضخ له ومن لا يُرضخ له

من الأدلاء وغيرهم

١٨٤٢- وإذا دَخَلَ العسكرُ دارَ الحربِ ومعهم قومٌ من أهل
الذمة يدلُّونهم على الطريقِ ولا يقاتلون معهم ، فإنه ينبغي للإمام أن
يرضخ لهم من الغنيمة ولا يسهم لهم كسهم الخيل . ولا كسهم الرجال ،
لأنهم غير مجاهدين حكماً ، ولا مقاتلين مع المسلمين حساً ، ولكنهم
جاءوا الأمر^(١) فيه منفعةً للمسلمين ، وهو الدلالة على الطريق ، فيرضخ
لهم من مال المسلمين بحسب عملهم ، ليرغبوا في مثله في كلِّ وقتٍ ،
حتى إذا كانت في دلائهم منفعةٌ عظيمةٌ للمسلمين فلا بأس بأن يرضخ
لهم على قدر ما يرى ، وإن كان أكثر من سهام الفرسان والرجال .

لأن سبب استحقاقهم هاهنا ليس من جنس السبب في حق المقاتلين ،
ولكنه منفعة أخرى ، فإنما يرضخ لهم بحسب ما يكون من المنفعة بدلائهم .

١٨٤٣- وإن كان جعل لهم على (ص ٣٣١) الدلالة نقلاً مسمى
من الغنيمة فلا بأس بذلك أيضاً .

(١) ب د ولكن جاءوا لأمره والشارح في هامش ق الى انها رواية نسخة اخرى .

لأن التنفيل في الأصل للتحريض على ما فيه منفعة للمسلمين .

١٨٤٤ - فَإِنْ أَصَابُوا غَنَائِمَ بَدَأَ بِنَفْلِهِمْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ .

لأن النفل في الغنائم كالوصية في التركة يبدأ بها قبل الميراث .

١٨٤٥ - وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا شَيْئاً إِلَّا قَدَرَ النِّفْلَ فَذَلِكَ سَالِمٌ لَهُمْ .

لأنه مقدم في جميع الغنيمة (١) بمنزلة الدين في التركة .

١٨٤٦ - وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا شَيْئاً أَصْلاً فَلَا شَيْءَ لَهُمْ .

لانعدام حقهم ، كما لا شيء للغريم والموصى له إذا لم توجد التركة أصلاً .

١٨٤٧ - فَإِنْ خَرَجُوا فِي غَزَاةٍ أُخْرَى وَسَمَوْا لَهُمْ أَيْضاً نَفْلاً عَلَى الدَّلَالَةِ ، وَأَصَابُوا غَنَائِمَ ، أَعْطَوْهُمْ مِنْ ذَلِكَ النِّفْلَ الْآخِرَ دُونَ الْأَوَّلِ .

لأن استحقاقهم بالتسمية الثانية ، فأما الأولى فقد بطلت الغنائم لانعدام محلها حين رجعوا قبل أن يصيبوا شيئاً .

١٨٤٨ - إِلَّا أَنْ يَكُونُوا شَرَطُوا لَهُمْ أَنْ يُعْطَوْهُمْ مِمَّا يَغْنَمُونَ النِّفْلَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي ، فَحِينَئِذٍ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِذَلِكَ .

لأن في هذا الشرط تنصيماً على تسمية الكل ، فيستحقون جميع ذلك بهذه التسمية . كما لو لم يكن الأول .

١٨٤٩ - وَفِيهَا يَسْتَحَقُّ الدِّمَى وَالْحَرْبِيُّ وَالْمُسْتَأْمَنُ بِطَرِيقِ التَّنْفِيلِ

(١) في هامش ق « على جميع الغنيمة . نسخة » .

على الدلالة لا فَرْقَ بين أن يذهب معهم وبين أن يَدُلُّهم بخبره
من غير أن يذهب معهم إذا وَجَدُوا الأَمْرَ على ما قال .

لأنه سُمي ذلك على الدلالة ، والدلالة بالخبر تنحقق .

١٨٥٠ - إلا أنه إذا لم يذهب معهم فليس ينبغى للإمام أن
يعطيهم رَضَخاً ولا نفلاً مما أُصِيبَ قبل دلالته .

لأنه لا نفل مما أُصِيبَ من الغنائم قبل التنفيل ، وإنما يجوز إعطاء الأجر .
من ذلك ، وبالدلالة بالخبر من غير ذهاب لا يستحق الأجر .

١٨٥١ - فإن رضى المسلمون بأن يعطيه ذلك أعطاه من
أنصبائهم دون الخمس .

لأن رضام يعتبر في حقهم لا في حق أبواب الخمس .

١٨٥٢ - وإن استأجره^(١) الإمام على أن يَدُلُّه على موضع
كذا فدلُّه بخبره ولم يذهب معه فلا أجر له .

لما بينا أن استحقاق الأجر بالعمل لا بمجرد الكلام ، وهو لم يعمل للمسلمين
شيئاً ، وإنما أخبرهم بخبر .

١٨٥٣ - فإن أصابوا غنائم في ذلك المكان فرأى الإمام أن
يرضخ له للدلالة فلا بأس بذلك . بمنزلة ما لو دُلَّ عليه من غير
اشتراط الأجر .

(١) هـ « استأجر » .

وقد بينّا أن هناك للإمام أن يرضخ له مما أصاب بدلالته قدر ما يرى،
فهذا مثله .

١٨٥٤- فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَالَ لَهُ : اذْهَبْ مَعَنَا إِلَى مَوْضِع
كَذَا ، وَلَكَ مِنَ الْأَجْرِ كَذَا ، فَذَهَبَ مَعَهُمْ فَلَهُ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى .
لأنه وفى بالعمل المشروط عليه .

ثم يعطيه الإمام أجره مما أصابوا بعد دلالته أو قبل دلالته ،
بخلاف النفل والرضخ .

فإن الاستحقاق ما هنا بعقد لازم وهو عقد الإجارة ، فلا يختص به
بعض المصاب دون البعض ، كما لو استأجر قوماً لسوق الغنم والرمال .

فأما استحقاق الرضخ والنفل باعتبار منفعة المسلمين فيتعين
له المصاب بدلالته وعمله .
لأن ذلك منفعة عمله .

١٨٥٥- وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا شَيْئاً مِنَ الْغَنَائِمِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ
أَنْ يُعْطِيَ الْأَجِيرَ أَجْرَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ .

لأنه في هذا الاستئجار كان ناظرًا للمسلمين ، وهو لا يلحقه العهدة فيما
يباشر من العقود للمسلمين ، ولكنه يرجع به في مال المسلمين وهو مال
بيت المال .

١٨٥٦- وَلَوْ اسْتَأْجَرَ مُسْلِمًا أَوْ ذَمِيًّا أَوْ حَرَبِيًّا لِيَدْخُلَ مَعَهُمْ دَارَ

الحرب فيدلّهم على الطريق ، فقد بيّنا أن الإجارة فاسدة على هذا ، بخلاف التنفيل .

لأن في الإجارة لا بد من بيان مقدار المقود (ص ٣٣٢) عليه ، وإذا لم يسم له مكاناً فالمقود عليه لم يصير معلوماً . وفي التنفيل لا حاجة إلى إعلام المقدار فيما سمي التنفل للتحريض عليه .

١٨٥٧- ثم إذا ذهب معهم على الإجارة الفاسدة فلا سهم له في الغنيمة وإن كان مسلماً .

لأنه لم يدخل على قصد القتال .

ولكن له أجر مثله ، لا يُجاوز به ما سُمي .

لأنه أقام العمل المشروط عليه ، وقد وجد منه الرضى بالسمى ، فلا يزداد على ذلك ، وإن كان أجر مثله أكثر منه .

١٨٥٨- ولو أن الأجير من أهل النعمة أو المستأمنين لم يدلّهم على الموضع الذي طلبوا منه ولكن هجم بهم على العدو فلا أجر له ، سواء ذهب معهم أو لم يذهب .

لأنه ما أتى بالعمل المشروط عليه .

١٨٥٩- وليس للإمام أن يقتله وإن تعمّد ذلك .

لأن المسلم لو فعل هذا لم يكن به ناقضاً لإيمانه ، فكذلك إذا فعله صاحب العهد لا يصير ناقضاً لإيمانه .

ولكن للإمام أن يؤدّبهُ بقدر ما يرى ، إن رأى أنه تعمّد ذلك ، كما يؤدّبُ المسلمَ على مثله .

لأنه قصد إلحاق الضرر بالمسلمين .

١٨٦٠ - إلا أن يكون الحربُ المستأمنُ إنما آمنوه على شرط . ذلك ، ولم يكن آمناً قبل ذلك . فحينئذ للإمام أن يقتله .

لا باعتبار أنه ناقض للأمان ، ولكن لأن الأمان كان مطلقاً بالشروط ، فيكون معدوماً قبل الشرط .

١٨٦١ - وإن جعلَ الإمامُ للدليلِ نفلاً من غنيمةٍ وقد أصابها المسلمون على أن يذهب معه إلى موضعٍ كذا ، حتى يدلّه ، ففعل ذلك ، فلا بأس بأن يُعطيه ذلك بغيرِ رضی المسلمين .

لأن هذا بمنزلة الإجارة ، وقد استأجره على عمل معلوم ببذل معلوم ، فيعطيه ذلك من الغنيمة . لأنه استأجر لمنفعة المسلمين .

١٨٦٢ - ولو دلّه بخبرٍ ولم يذهب معه ، فليس له أن يعطيه فيما أصيب قبل الدلالة شيئاً ، إلا برضى المسلمين ، وعند وجود الرضى يعطيه ذلك من أنصبتهم دون الخمس .

لأنه لا يستحقُّ الأجرَ إلا على مجرد الخبر من غير أن يذهب معهم .

١٨٦٣ - ولو بعثَ الأميرُ بشيراً إلى الخليفة ليخبره بما صنع

بالعدو بعد ما أصابوا الغنائم ، فليس له أن يُعطى البشير إلا سهمه من الغنيمَةِ ، فارساً كان أو راجلاً .

لأن الغنيمَةَ قد صارت مستحقة للغائبين ، فلا ينبغي للإمام أن يعطى منها أحداً شيئاً بغير رضى المسلمين .

١٨٦٤ - والأصل فيه حديث الكُبة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لذلك الرجل : أما نصيبى منها فهو لك . فحين تحرّز رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يجعل له الكُبة من الشعر مع حاجته إلى ذلك وسؤاله إياه ، وكان لا يمنع أحداً شيئاً سألَه ، عرفنا أن ذلك لا يجوز لأحد بعده ، إلا أن البشير إن كان محتاجاً فلا بأس للإمام أن يعطيه من الخمس شيئاً لحاجته .

لأن الخمس مصروف إلى المحتاجين ، وهو محتاج . وقد كان يجوز له أن يدفعه من غير أن يرسله بشيراً ، فبعد إرساله أولى .

١٨٦٥ - فإن رضى المسلمون بما يُعطى الإمام البشراء ، فإن كانوا أهل حاجة فلا بأس بأن يعطيهم ذلك من جميع الغنيمَةِ ، وإن كانوا أغنياء أعطاهم ذلك من الأربعة الأخماس دون الخمس . لأن رضاهم إنما يعتبر في نصيبهم دون الخمس .

١٨٦٦ - وإن كانوا محتاجين فقد كان له أن يعطيهم ^(١) من الخمس بغير رضا الغائبين ، ورضاهم معتبرٌ في نصيبهم أيضاً .

(١) هـ • يعطى • •

١٨٦٧ - فإذا قدم البشراء^(١) على الخليفة فرأى أن يعطيهم جائزة من بيت المال على وجه النظر والاجتهاد فلا بأس بذلك .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجيز الرسل والوفود الذين ينزلون عليه .

وهذا لأن بيت المال معد لنوائب المسلمين ، والصرف إلى ما فيه منفعة المسلمين ، بخلاف الغنيمة فإنها مستحقة للغنائم .

ألا ترى أنه يقسم الغنائم بين الغانمين ولا يقسم مال بيت المال بين الأغنياء من المسلمين ولكنه يعده (ص ٣٣٣) لنوائب المسلمين ؟

١٨٦٨ - وكذلك لو أتى أمير العسكر رسولاً من ملك أهل الحرب ، فليس ينبغي أن يجيزه بشئ من الغنيمة إلا برضى المسلمين .
لأنه إذا لم يجز له أن يخص بعض المسلمين بشئ منها فلأن لا يجوز له أن يخص سريباً بذلك كان أولى .

١٨٦٩ - فإن رضى المسلمون بذلك أجازاه من أنصبتهم دون الخمس .

لأنه لا حق للحربى في الخمس ، ورضاهم إنما يعتبر في نصيبهم خاصة .

١٨٧٠ - فإن أجاز الأمير البشراء^(٢) والرسل من الغنيمة على وجه

(١) - « البشراء » .

(٢) - « البشراء » .

الاجتهاد ، ثم رفع ذلك إلى قاضٍ من قضاة المسلمين فإنه يُنفذ ما صنع ، وإن كان رأيه مخالفاً لذلك .

لأن هذا مما يختلف فيه الفقهاء ، وقد أمضاه باجتهاده ، فلا يبطله أحد بعد ذلك . وقد قررنا هذا في التنزيل بعد الإصابة .

واستدل عليه أيضاً بما لو جعل الأمير للمقاتلين من أسلاب القتلى من غير تنفيل ، ثم رفع ذلك إلى من يرى خلاف رأيه فإنه لا يبطل شيئاً مما فعله .

لأنه أمضى باجتهاده فصلاً مختلفاً فيه .

ألا ترى أنه فيما هو أهم من ذلك وهو حرمة الفرج ينفذ قضاء القاضي باجتهاده ، فليس لأحد أن يبطله بعد ذلك ، وإن كان مخالفاً لرأيه ، حتى إذا قال لامرأته: أنت خلية أو برية أو بائن أو بثة ، فإن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما قالا: يقع به تغطية رجعية . وقال على رضي الله عنه: ثلاث تطليقات . فإن قضى قاض بأحد القضاءين ثم رفع إلى من يرى خلاف ذلك لم يبطل قضاؤه ، لأنه حصل في محل مختلف فيه ، وإبطال القضاء في المجتهدين يكون قضاءً ، بخلاف الإجماع فيكون باطلاً . وإذا ثبت هذا في تحريم الفرج مع كونه مبنياً على الاستقضاء ثبت في النفل بطريق الأولى . والله أعلم .

باب كيفية قسمة الغنيمة^(١) وبيان من يستحقها

ممن جاء بعد الإصابة

١٨٧١- وإذا وَقَعَ القتالُ في دار الإسلام بينَ المسلمينَ وأهلِ الحربِ فالغنيمةُ لمن شهدَ الواقعةَ ، ولا شيءَ لمن جاءَ بعد الفراغِ من القتالِ .

لأنَّ بنفسِ الإصابةِ تصيرُ مُحَرَّزَةً بدارِ الإسلامِ ، فمن يلحقُ بعد ذلكَ مدداً فهو لم يشاركِ الجيشَ في الإصابةِ ولا في الإحرازِ .

١٨٧٢- وكذلك^(٢) لو فتحَ المسلمونَ أرضاً من أرضِ العدوِّ حتى صارت في أيديهم وهرب أهلُها عنها .

لأنَّها صارت دارِ الإسلامِ بظهورِ أحكامِ الإسلامِ فيها ، فتصيرُ الغنائمُ مُحَرَّزَةً بدارِ الإسلامِ قبلَ لحوقِ المددِ .

١٨٧٣- وكذلك لو أصابوا غنائمَ فأخرجوها إلى دارِ الإسلامِ ثم لحقهم مددٌ .

(١) هـ « الغنائم » ، وفي هامش ق « الغنائم » : نسخة « .

(٢) في هامش ق « وكذا لو فتح » : نسخة « .

لأن بالإحراز باليد قد تأكد حقهم فيها ، ولهذا لو مات بعضهم كان نصيبهم ميراثاً .

١٨٧٤ - فمّا إذا أصابوا الغنائم في دار الحرب ثم لحقهم مدد قبل الإحراز وقبل القسمة والبيع فإنهم يُشاركونهم في المصاب عندنا .

لأن الحق لا يتأكد بنفس الأخذ ، فإن سبب ثبوت الحق القهر ، وهو موجود من وجه دون وجه ، لأنهم قاهرون يدّاهم مهوورون داراً .

ألا ترى أنهم لا يتمكّنون من القرار في تلك البقعة وتصييرها^(١) دار الإسلام ، فإنما تم السبب بقوة المدد ، وكانوا شركاءهم ولهذا قلنا : من مات منهم في هذه الحالة لا يورث نصيبه ، وهو قول على رضي الله عنه .

لأن الإرث في التروك بعد الوفاة ، والحق الضعيف لا يبقى بعد موته ليكون متروكاً عنه .

وعلى قول عمر رضي الله عنه (ص ٣٣٤) يورث نصيبه .

لأن وارثه يخلفه فيها كان حقاً مستحقاً له ، ثم استدل على هذه الجملة بالآثار منها :

ما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في خمس مئة نفر مدداً لأبي أمية وزباد بن لبید البياضي . فأدركوهم حين افتتحوا النجير . فأشركهم^(٢) في الغنيمة .

(١) في المتن « ذلك الموضع وتصييره » . نسخة حميري « » .

(٢) ب « لأشرك بينهم » .

وبه يستدل من يقول من أهل الشام إن الممدد شركة وإن أدركوهم بعد
الفتح .

ولكننا نقول : النجير هذا اسم قرية وهي كانت تابعة للبلدة ، فما لم
تُفتح البلدة لا تصير القرية دار الإسلام . أو يحتمل أنهم أدرکوا على أثر
الفتح قبل إظهار حكم الإسلام فيها .

وفي مثل هذا تثبت الشركة عندنا . فأما بعد تمام الفتح فلا .

على ما روى عن طارق بن شهاب قال : لما فتحت ماہ دینار^(١) آمد
أهل الكوفة بأناس عليهم عمار . فأراد أن يشاركوهم في الغنيمة
فقال رجل من بني عطار : أيها العبد الأجلع^(٢) ! أتريد أن
تشاركنا في غنائمنا ؟ فقال : خير أذنئ سبب .

وإنما قال ذلك لأن إحدى أذنيه قطعت في الجهاد مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم .

فكتب فيه إلى عمر رضي الله عنه ، فكتب عمر : إن الغنيمة
بين من شهد الواقعة .

وإنما قال ذلك لأن ماہ دینار صارت دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها .

(١) في هامش ق : « هكذا ذكر شمس الائمة الطواني رحمه الله ... وكلنا ذكره
غيره . وذكر في أسماء المواقع ماہ دانيال ، حصري » . قلت : وماہ دینار هي الاسم
القديم للدينة نهانند .

(٢) في هامش ق : « أي مقطوع الأذن . يقال في الدماء : أجلع الله سبحانه ...
أي قطع أذالك » حصري » .

: ألا ترى إلى ما روى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ : مَنْ وَافَاكَ مِنَ الْجَنْدِ مَا لَمْ تَتَّفَقًا الْقَتْلَى فَأَشْرِكْهُ فِي الْغَنِيمَةِ .
 أَيْ مَا لَمْ يَتَشَقَّقْ الْقَتْلَى بِتَطَاوُلِ الزَّمَانِ ، أَوْ مَعْنَاهُ مَا لَمْ يَتَمَيَّزْ قَتْلَى الْمُشْرِكِينَ مِنْ قَتْلَى الْمُسْلِمِينَ بِالِدَفْنِ . وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ : مَا لَمْ يَتَّفَقَا الْقَتْلَى ، أَيْ تَجْعَلَهُمْ عَلَى قَفَاكَ بِالْإِنْصِرَافِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ . وَالْأَشْهُرُ هُوَ الْأَوَّلُ ، فَإِنَّ الْفَقَّ عِبَارَةٌ عَنِ التَّمْيِيزِ وَالتَّشَقُّقِ وَمِنْهُ سُمِّيَ الْفَقِيهَ .
 لِأَنَّهُ يَمَيَّزُ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

تَفَقَّ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي

وَجُنَّ الْخَازِنَايَ بِهِ جُنُونًا (١)

وَذَكَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهَسَهُمْ لَجَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَلَمِنْ مَعَهُ مِنْ أَهْلِ السَّفِينَتَيْنِ وَالْدَوْسِيَّيْنِ ، فِيهِمْ أَبُو هُرَيْرَةَ وَالطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو مَعَ سُهِمَانَ أَهْلِي خَيْبَرَ . وَإِنَّمَا قَدِمُوا بَعْدَ فَتْحِ خَيْبَرَ . وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَّمَ الْمُسْلِمِينَ فِي حَقِّهِمْ أَنْ يُدْخِلُوهُمْ ، فَأَسْهَمَهُمْ لَهُمْ . هَكَذَا رَوَى مُفَسِّرًا . وَفِي هَذَا بَيَانٌ أَنَّ مَنْ لَحِقَ بَعْدَ الْفَتْحِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَرَكَةٌ .

لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَرِيكًا مَا احتاجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَنْ يَسْتَرْفِيَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنْ يَسْهَمَهُمْ لَهُمْ .

(١) البيت لابن أحرر ، أورده صاحبه اللسان ١ : ٦١٨ ، والخازين مسموت

الطلاب ، سمي اللباب به ، ونقلت للمحابة من ماله . تشقت ،

وروى أن أبان بن سعيد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم على سرية من المدينة قبل نجد ، فقدموا عليه بخيبر بعد الفتح . فقال أبان : أقسم لنا يا رسول الله . فقال : اجلس يا أبان . ولم يقسم لهم . ففى هذا دليل على أن من أدرك بعد الفتح لم يكن له شركة إلا أن يكون رسولاً بعثه الإمام فى بعض حوائج أهل العسكر . وقد بينا أنه فى الحكم كالحاضر معهم .

وقد روى أنه أسهم لمُحِيصَة وأصحابه من غنائم خيبر . لأنه كان أرسلهم إلى فلك حين كان محاصراً أهل خيبر فرجعوا إليه بعد الفتح .

فأسهم لهم فى الشق والنطاقة ، وأطعمهم طعمة سوى ذلك . من الخمس فى الكتيبة ، جارية عليهم .

وقيل فى ذلك تأويل آخر وهو أن غنائم أهل خيبر كانت علة من الله تعالى لأهل الحديبية كما قال الله تعالى : ﴿ وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه ﴾ (١) .

فكل من كان من أهل الحديبية أسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم من غنائم خيبر ، من شهد فتحها ومن لم يشهد . وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعثمان بن عفان

(١) سورة الفتح ٤٨ الآية ٢٠ .

رضى الله عنه من غنائم بدر ، وكان تعطف بالمدينة (ص ٣٣٥)
على ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رقية ليُمرّضها^(١) .

وأَسَهم لطلحة بن عُبيد الله ولسعيد بن زيد ، وكان بعثهما
نحو الشام ، يتجسسان أخبار عير قريش .

وأَسَهم لخمسة من الأنصار - وقد سَماهم في الكتاب^(٢) - وقد
كان رَدَّهم إلى المدينة لخبر بلغه عن المنافقين .

وفي تأويل ذلك وجوه .

أحدها :

أن المدينة يومئذ ما كان لها حكم دار الإسلام بعد خروج رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأصحابه منها ، لكثرة اليهود والمنافقين بها . فكانوا جميعاً
في دار الحرب مشغولين بما فيه منفعة للمسلمين ، وبما فيه فراغ قلب رسول الله
صلى الله عليه وسلم .

وقيل إن غنائم بدر كان الأمر فيها مفوضاً إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم يُعطى مَنْ شاء ويحرم من شاء كما قال تعالى : ﴿ قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾^(٣)
فلهذا أسَهم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم ذكر أن المنهزمين يوم حُنين قد كانوا بلغوا إلى مكة ،

(١) ق : « ليمرضها » وفي هامشها « لمرضها » نسخة « هـ » : « يمرضها » .

(٢) قوله « وقد سَماهم » هو من السرخس . وفي هامش ق : « إلى لِسَابَةِ الذي
استعمله على المدينة ورده من الروحاء » - ولطيفة بن حاطب - وعاصم بن عثي - وخوات بن
جبير - والجارث بن صمة . وذكر في هذا الخبر أن خوات بن جبير كسر . ومتنساه
أنه سقط من دابته فالتكرار فمات . حصري .

(٣) سورة الأنفال ٨ ، الآية ١ .

ثم جاءت النصرة ، فرجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسهم لهم . وأنَّ حرب حنين كان بعد فتح مكة ، فقد وصلوا إلى دار الإسلام ثم رجَّعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسهم لهم .
 فهذا تبين أنَّ للمد شركة مع الجيش إذا أدركوا قبل إحراز الغنيمة بدار الإسلام .

١٨٧٥ - قال : ولا ينبغي للإمام أن يقسم الغنائم ولا يبيعها حتى يخرجها إلى دار الإسلام .

لأنَّ بالقسمة تنقطع الشركة في حق (١) المدد ، فيكون فيها تقليل رغبة المدد في اللحق بالجيش ، وفيها تعريض المسلمين لوقوع الدبرة عليهم بأن يتفرقوا ويشتغل كل واحد منهم بحمل نصيبه ، فيكون عليهم العدو . ثم القسمة والبيع تصرف ، والتصرف إنما يكون بعد تأكد الحق بتمام السبب (٢) ، ذلك لا يكون إلا بعد الإحراز بالدار .

١٨٧٦ - وإن قسَّمَهَا في دارِ الحربِ جاز .
 لأنه أمضى فصلاً مختلفاً فيه باجتهاده .

ثم استدلل بجديد زرافع بن خديج أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم بدر بالمدينة مع غنائم أهل نخلة وكانت تلك غنيمة أُصيبَت

(١) ق « لأنَّ بالقسمة تنقطع شركة المدد » وفي هامشها « تنقطع الشركة في حق المدد . نسخة » .

(٢) في هامش ق « والقسمة في الملك الذي ليس بمالك لا يجوز » كما لم اشترى نصف دار لقسمه قبل القبض لا يجوز - حصيري » .

قبل بدر ، فوقفها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومضى إلى بئر ،
ثم رجع فقسم الغنيمتين بالمدينة جملة .

وفى رواية قال : قسمها بغير^(١) وهى شعب بمضيق الصفراء .

فإن كانت القسمة بالمدينة فهو دليل ظاهر لما قلنا . وإن كانت بمبور
فقد بينا أن دار الإسلام يرمز كان الموضع الذى فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأصحابه .

لأنه ما كان للمسلمين يومئذ منعة سوى ذلك . فلما غنائم خيبر فإنه
لم يقسمها حتى أتى الجمرانة^(٢) .

وروى أنهم طالبوه بالقسمة حتى ألجأوه إلى سمره فتعلق بها
رداؤه ثم جلبوا رداءه فتخرق . فقال : اتركوا إلى ردائي ،
فوالله لو كانت هذه العضاة^(٣) إبلاً وبقراً وغنماً لقسمتها بينكم ،
ثم لا تجدونى جباناً ولا بخيلاً .

فقد أخرج القسمة مع كثرة سؤالهم حتى انتهى إلى دار الإسلام .
فإن جمرانة قرية من قرى مكة وقد صارت مفتوحة بفتح مكة .

ففى هذا بيان أنها لا تقسم فى دار الحرب .

(١) ضبط ابن الأثير فى النهاية ٤٣٤/٢ ، بفتح السين وتشديد الياء المكسورة .
و ضبطه ياقوت فى معجمه ٢٩٦/٢ ، بفتح السين والياء .

(٢) فى هامش ق « الجمرانة مرحلة بمكة » حميرى . وذكر الخطاين الجمرانة
والجديبية بالتخفيف وغيره بالتشديد . من خط الحميرى .

(٣) فى هامش ق « العضاة شجر أم غيلان » . وكل شجرة عظيمة له ثوبه الواحدة
عضة بالفتح ، نهاية .

ثم بين أن :

١٨٧٧- مَنْ شهد الواقعة فهو شريكٌ في الغنيمة ، قاتل أولم يقاتل ، مريضاً كان أو صحيحاً .

والأصلُ فيه حديثُ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه . قال :
يا رسول الله ! أرايت الرجل يكونُ حاميةَ القومِ ويدفعُ عن
أصحابه ، أيكون نصيبُهُ مثل نصيب غيره ؟ فقال : ثكلتك أمك
يا ابن أم سعد . وهل تُنصرون وترزقون إلا بضعفائكم ^(١) .

ونظيرُ هذا ما روى عن (ص ٣٣٦) النبي صلى الله عليه وسلم فيما يؤثر
عن ربه : لولا الصبيانُ الرضعُ والشيوخُ الرضعُ لصببتُ عليكم العذابَ صبأً
وروى أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : أطيّبُ كسبِ المؤمنِ
سهمُهُ في سبيلِ الله تعالى ، وصفقة ^(٢) يده ، وما تعطيه الأرض .

(١) في هامش ق : قيل معناه : هل تنصرون إلا بضعوة ضعفاكم ، وقيل معناه : إلا
بكثرة ضعفاكم ، لأن منهم يتقوى بها ويكثره ضعفاهم . فإن الواحد القوى أو الثلاثة إذا
خرجوا سرية وحدهم لا يبالى بهم ولا يكون لهم منعة ، فإذا انضم الضعفاء إلى القوياء ،
كثروا . وتكون منتصمهم ونصروا . والذي عليه الأخبار التي أوردها في الكتاب وحديث
غنائم بدر أن النبي عليه السلام قسمها بينهم ، وهم كانوا على ثلاثة فرق كما ذكر في
الكتاب . وذكر قول فريق منهم أنهم قالوا : نحن ظلمنا العدو حتى أجهدناهم . لتقلل من
خلف الإمام الصيرى رحمه الله . .

(٢) في هامش ق : « والصفقة من التصفيق ، وهو ضرب أجسدى اليدين على
الأخرى » . يقال لذلك التصفيق « والتصفيح » . وإنما سمي التجارة صفقة بد لأن البائع
يطرب على البيع . لم التجارة سمودة لأن كانت خالية من الضيافة . لما روى عن عمر أنه
قال : لأن أغرب في الأرض أيتنى من فضل الله أحب من أن أجهد في سبيل الله . لتقليل
يا أمير المؤمنين ! ولم قلت ؟ قل : لأن الله تعالى يقول في كتابه (وآخرون يمشون في
الأرض . الآية) فقد بالذكور من كان يضرب في الأرض لا يتفاد فضل الله تعالى . من خطب
الإمام الصيرى رحمه الله .

في هذا دليل على أنه ينبغي للغازي أن يظهر الرغبة في سهمه غنياً كان أو فقيراً ، قل سهمه أو أكثر ، فإنه أطيب كسبه ، على معنى أنه مصاب بطريق فيه إعلال كلمة الله تعالى وإعزاز الدين . وذلك أشرف جهات إصابة المال . والمراد بصفقة يده التجارة ، ولكنها بشرط أداء الأمانة ومراعاة حدود الشرع . وما تعطيه الأرض المراد الزراعة ، فهي تجارة على ما قال عليه السلام : « الزارع يتاجر به » .

١٨٧٨- وإذا أراد الإمام قسمة الغنائم ينبغي أن يجعل عليها رجلاً من المسلمين عدلاً وصياً عالماً بالأمر مجرباً لها . فإذا ميز الخمس جعل على الخمس أيضاً رجلاً أميناً حافظاً كاتباً عالماً . لأنه يعجز بنفسه عن مباشرة القسمة لكثرة أشغاله فيستعين بغيره ويختار لذلك من يكون أقدر على ما هو المقصود من الحفظ . والقسمة ، وذلك بأن يكون مستجيباً للشرائط . التي قالها .

والأصل فيه ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل محمية ابن جَزْء الزبيدي على خمس بنى المصطلق . وكانت تجمع إليه الأخماس^(١) ، وكانت الصدقات على حيلة لها أهل ، وللنوء أهل ، وكان يُعطى من الصدقة اليتيم والضعيف والمساكين . فإذا احتلم اليتيم ووجب عليه الجهاد نُقل إلى النوء ، وإن كره الجهاد لم يُعط . من الصدقة شيئاً ، وأمر بأن يكسب لنفسه . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع سائلاً شيئاً فاتاه

(١) في هامش ق « يجمع الأخماس . نسخة » وفي كلا في ه .

رجلان يسألانه من خمس بنى المصطلق فقال : إن شئنا أعطيتكما منه ولا حظ. فيه لغني^١ ولا لقوى مكتسب .

ثم روى أن عبدة السلماني كان يقسم أعطيات قومه ، ففضل بين رجلين درهم^٢ فقال : اقترعا أيكما يأخذه . فقام إليه رجل فساره . فقال : أتامرهما أيهما يذهب بنصيب صاحبه . فقال : اذهبا فاشتريا به شيئاً بينكما فاقسماه .

وبه نقول إنه لا يجوز الإقراع في تعيين المستحق ، وأن المشترك إذا كان بحيث لا يحتمل القسمة بنفسه فإما أن يمسه الشريكان مشتركا بينهما نصفان أو يشتريا به شيئاً فيقسمانه نصفين . وكذلك إذا لم يعلم أنه لأيهما فإنه يُجعل بينهما نصفين لاستوائهما في سبب الاستحقاق .

وذكر عن الأحنف بن قيس قال : كنا بباب عمر رضى الله عنه فمرّت جارية فتخشخش^(١) لها القوم ، أي تحركوا وأوسعوا لها . فقالوا : لعلها من أمهات أولاد أمير المؤمنين . فقالت : إني لأحل لأمير ، إني من خمس مال الله تعالى . فقلنا فيما بيننا : ما يحل لأمير المؤمنين من مال الله تعالى . الحديث ... إلى أن قال عمر رضى الله عنه : إني أستحل من مال الله تعالى حلتين حلّة بالشتاء وحلّة بالصيف . وظهري الذي أحجج عليه

(١) نى هاشق « التخخشش التحرك الذى منه الصوت . قال القائل :
تخشخش أبدان الحديد عليهم كما خشخشيت بيني الحصار جنوب
وقوله : أبدان الحديد يريد به الدروع . حصيرى » .

وأعتمر ، وقوت أهلى ، وقوتى قوت أهل رجل من قريش ،
لا وكس ولا شطط . ثم أنا شريك المسلمين بعد .

ففى هذا دليل على أن الإمام إنما يأخذ مقدار الكفاية من مال المسلمين ،
ثم هو يساويهم فيما سوى ذلك .

لأنه بمنزلة الوصى فى مال اليتيم وقال تعالى : ﴿ ومن كان غنيا فليستغنى
ومن (ص ٣٣٧) كان فقيرا فليأكل بالمعروف ﴾ (١) .

١٨٧٩ - ثم ذكر أن النبى صلى الله عليه وسلم قسم سهم ذوى
القربى بخيبر بين بنى هاشم وبنى عبد المطلب ، حتى كلمه
عثمان بن عفان وجبير بن مطعم .

وقد بينا تمام ذلك فى السير الصغير .

والذى زاد هاهنا :

أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لهما : إن بنى المطلب كانوا
دخلوا معنا الشعب^(٢) ، وكانوا معنا فى الجاهلية لم يفارقونا وإنما
بنو المطلب وبنو هاشم شئ واحد .

ففى هذا تنصيص على أن المراد قرب النصرة بالانضمام إليه . حال ما هجرة
الناس لأقرب القرابة .

(١) سورة النساء ٣ الآية ٦ .

(٢) فى هامش ق ٥ ومعنى دخول الشعب أن كبار مكة هجروا رسول الله صلى الله عليه وسلم والدلين أسلموا من مجانستهم ومكالتهم . فساعد بنو المطلب على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزلوا معه من مكة حيث نزل ، وإن كانوا كفارا ، ولم يساعدوا سائر الكفرة ، إلا أبو جهل ، فإنه ساعد الكفرة . فللهذا قال عليه السلام فى بنى المطلب .
حصيرى .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار جبريل عليه السلام في ذلك ، فأشار عليه أن يقسمه بين بني هاشم وبين بني المطلب . وذكر عن مجاهد قال : كان خمس الخمس للنوى القربي (١) . لأنهم كانوا لا يأكلون الصدقة . والأول أصح . لأن حرمة الصدقة عليهم كان بطريق الإكرام لهم فما كانوا يحتاجون (٢) إلى عوض ذلك ، ثم حرمة الصدقة في حق بني هاشم خاصة . وقد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني المطلب أيضاً ، فعرفنا أن السبب قرب النصرة لما بيناه ، والله أعلم .

(١) في هامش ق « قال : فهذا يدل على صحة ما رواه الحسن من أبي حنيفة رحمه الله أن سهمي نوى القربى ساقط في حق الأضياف منهم ، غير ساقط في حق القرباء » .
 (٢) في هامش ق « يحتاجوا » . نسخة « . »

باب ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب (١)

١٨٨٠ - وإن (٢) أصاب المسلمون غنائم في دار الحرب فليس ينبغي لواحد منهم أن ينتفع من ذلك بشيء إلا المأكول والمشروب ، لهم ولدوابهم . ولا بأس بأن يذبحوا البقر والغنم ليأكلوا بغير خمس . لأن حاجتهم إلى الطعام والعلف حاجة ماسة . ولا يمكنهم أن يستصحبوا ذلك من دار الإسلام ، ولا يجلبونها في دار الحرب بشراء ، وما يأخذون يكون غنيمة .

فلأجل الحاجة يصير ذلك مستثنى من شركة الغنيمة ، فيبقى على أصل الإباحة كما كان قبل الإصابة .

وهو نظير شركة المفاوضة ، فإنه يستثنى منها ما يشتري كل واحد منهما من الطعام والكسوة لنفسه وعياله ، حتى يختص بذلك العلم بوقوع الحاجة إلى ذلك في مدة الشركة .

والأصل فيه حديثُ عمر رضي الله عنه حيث كتب إلى عامله جواب كتابه أن دع الناس يأكلوا ويعلقوا ، فَمَنْ باع شيئاً من ذلك فقد وجب فيه خمس الله وسهام المسلمين .
وروى هنا المعنى أيضاً عن فضالة بن عبيد ، وبه نأخذ .

(١) في بعض النسخ الأصل : « أبواب ما يجوز قتله في القتال » .

(٢) ب « ادا » .

فنقول : إنما يباح التناول من ذلك للحاجة دون التجارة ، فما يدخل تحت التجارة بالبيع يكون بدله كسائر الغنائم ، فلا ينبغي لأحد أن يخص نفسه بذلك .

وذكر حديث سلمان حين أتاه غلامه بسلة يوم نهاوند . فقال : هاتيها ، فإن كان مالا دفعناه إلى هؤلاء ، وإن كان طعاما أكلناه . فإذا فيها أرغفة حواري وجبنة وسكين . فجعل سلمان يطرح لأصحابه من ذلك الخبز ويقطع لهم من جبهه فيأكلون ، ويُخبرهم كيف يصنع الجبن .

١٨٨١ - ثم ذكر عن ابن عباس رضى الله عنه أنه رخص في الأكل . وقال : فإن خرجوا بشيء منه تصدقوا به .

والمراد إنما يتصدقون إذا قسمت الغنائم ، فأما قبل القسمة فيرد ذلك في المغنم ، لأن قبل القسمة يتيسر إيصاله إلى مستحقه بالإلقاء في الغنيمة وبعد القسمة يتعذر ذلك ، فيكون سبيله التصديق به كاللقطة .

إلا أن يكون محتاجاً فيأكله ، وإن أكله وهو غني تصدق بقيمته كما هو الحكم في اللقطة (ص ٣٣٨) وقد روى ذلك عن ابن عمر رضى الله عنه .

١٨٨٢ - وذكر عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر : رُكِّتوا الخيط . والمخيط . وكلُّوا واعلفوا ولا تحملوا .

ففيه دليل على أن ما سوى المأكول والمشروب يكون غنيمة لا يحل لأحد أن يختص بشيء منه . فأما المأكول والمشروب فمستثنى في حكم الأكل

خاصة لا في حكم الحمل والتصرف فيه . ولهذا قال سليمان بن يسار : بيع
الطعام إذا خرج من أرض العدو من الغلول . وكذلك يبيعه في أرض العدو
من الغلول إن لم يرد ثمنه في الغنيمة .

وذكر عن ابن أبي أوفى قال : لم يخمس الطعام يوم خيبر ،
وكان الرجل يأخذ منه ما شاء .

ففي هذا دليل أنه مستثنى من أصل شركة الغنيمة ، حتى لا يجب فيه
الخمس ، ويستوى في ذلك ما يكثر وجوده في ذلك الموضع وما يعز وجوده
فيه ، بخلاف ما يقوله بعض أهل الشام : أن هذه الإباحة تخص بطعام يكون
في ذلك الموضع حتى يكون تافهاً ، فأما ما ينقل من موضع آخر إليه فهو من
أعز الأموال في ذلك الموضع .

واعتمادنا فيه على حديث مكحول : أن رجلاً نحر جزوراً بأرض الروم ،
ثم نادى في الناس : هلموا إلى هذا اللحم فخلوا منه . فقال مكحول لرجل من
غسان : ألا تقوم فتأثينا من لحم هذا الجزور ؟ فقال : إنها نُهي (١) ، أي
لم تخمس . فقال مكحول : إنه لا نُهي في المأذون فيه .

ومعلوم أن الإبل مما لا يكون بأرض الروم ، وقد جَوَزَ نحرها والأكل منها .
فدل أن الأكل (٢) في ذلك سواد .

وعن مكحول قال : كُل ما حُمِل من أرض العدو مما لا قيمة له

(١) في هامش في « النبهة والنهي النهي التنبيه » مشرب «
(٢) ح « أن الأكل » . وفي هامش في « أن الأكل » نسخة ٤ .

هناك فحمله في حاجة نفسه فهو له . وهذا عندنا صحيح فيما لا قيمة له في دارنا أيضاً ، فعليه أن يردّه في الغنيمة .

لأن بمجرد النقل من مكان إلى مكان لم تتبدل العين وإنما تمكن من إخراجه بقوة المسلمين . فهو من جملة الغنائم .

وكان مكحولاً جعل النقل مُحدثاً صفة التقوّم فيه ، بمنزلة الصنعة حتى قال : فما اقتطعت من شجر العدو فعملته ^(١) قدحاً أو مرزبة ^(٢) أو مزادة فلابأس به ، وما وجدت من ذلك معمولاً فردّه في الغنيمة . وهذا نأخذ .

فإن الممول مال متقوم بصنعه ، وقبل العمل لا يكون مالا متقوماً . فإذا صيره مالا متقوماً بصنعه فهو له خاصة ، بمنزلة من اتخذ الكوز من تراب غيره ، لكننا نفرق بين الصنعة والنقل ، لأن بالصنعة تتبدل العين ، فيكون المتقوم شيئاً آخر ، هو حادث بصنعه ، فأما بالنقل فلا تتبدل العين .

١٨٨٣ - ثم روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إياكم وربا الغلول . وفسّر ذلك بأن يركب دابةً من النّيء ، حتى إذا أعجزها ردّها في المغنم ، أو يلبس ثوباً حتى إذا خلّق ردّه في المغنم ، أو ينكح الجارية قبل أن تحيض . .

(١) ق « فعلت » .

(٢) في هامش ق « المرزبة بتخفيف الياء . والارزبة بالتشديد ما يكسر به المدر » والهرأة والعصا . حميرى » .

وهذا نأخذ . فإنه ليس له أن يختص بشيء من هذه الأعيان قبل القسمة ،
فكذلك بمنافعها

وبالجزء الذى يفوت من عينها لتمكن النقصان باستعماله

١٨٨٤ - وذكر عن أبى الدرداء قال : لا يتأس بما أصابت السريعة
من الطعام أن يرجعوا به إلى أهلهم فيأكلون ويهدون ما لم يبيعوا .

فكانه جعل الإهداء من جملة الحاجة كالأكل . ولسنا نأخذ بهذا . فإن
الأكل من أصول الحوائج (ص ٣٣٩) تتحقق فيه الضرورة ، والإهداء ليس
من أصول الحوائج ، فهو كسائر التصرفات

١٨٨٥ - وذكر أن البراء بن مالك أخذ سيفاً مما أصابوا يوم
الزارة وقاتل به .

وبه نأخذ عند الحاجة ، بأن ينكسر سلاحه . فأمّا إذا أراد الإبقاء على
سلاحه والقتال بسلاح أخذه من العدو فهو من ربا الغلول .
لأن ما أخذه يكون غنيمة ، ولكن عند الضرورة لا بأس بأن يستعمله
عند الضرورة فى القتال .

ألا ترى أنه لو ضربه المشرك بسيف فأخذه من يده وضربه به لم يكن
به بأس .

١٨٨٦ - قال : ولا بأس بأن يوقّع^(١) دابته ، ويدهن رأسه
من المغنم .

(١) التوقيع : تصليب الحافر بالشحم المذاب - (القاموس) .

ولأنما أراد أنه يفعل ذلك بما يؤكل من الزيت والسمن ، فإن له أن يختص بذلك العين أكلاً ، فكذلك له أن يختص به انتفاعاً بوجه آخر .

فأما سوى ذلك من الأدهان كالبنفسج والزنبق والخيرى فليس له أن يدهن بشئ من ذلك .
لأن هذا مما لا يؤكل .

ألا ترى أنه لو وجد غالية أو باناً لم يكن له أن يستعمل هذا . لأن هذا مما لا يؤكل . وأما الزيت ونحوه فلا بأس بأن يأكله أو يستصبح به في السراج فكذلك لا بأس بأن يدهن به .

١٨٨٧ - وذكر أن رجلاً من المسلمين وجد يوم غيبر دراهم في خربة ، فأتاه منه رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس . وبهذا نأخذ .
فإن واحداً من الغنائم إذا وجد في دار الحرب ركازاً أو معدناً فهو غنيمة ، لأنه ما توصل إلى ذلك المكان واستخراج ذلك المال إلا بقوة المسلمين .

١٨٨٨ - فإن نهي الإمام الجيش أن يأكلوا من البقر أو الغنم أو غيرها وأقسم عليهم أن لا يفعلوا ذلك حتى يقسم فعليهم طاعته ، ولا يحل لهم أن يتعرضوا لشيء منه .

لأن الإمام مجتهد ، فيما يأخذ عليهم الميثاق (١) به ، ويتنصيصه ينعدم معنى الاستثناء في هذا المال من شركة الغنيمة ، فيكون حكمه كحكم سائر الغنائم .

(١) هـ « من الميثاق » .

١٨٨٩- إلا أنه ينبغي للإمام أن يَنْظُرَ لهم . فإذا عرف حاجتهم إلى ذلك أخذ منه الخمس وقسم ما بقي ، ليتناول كل واحد منهم من نصيبه . فإن الحاجة إلى ذلك قد تحققت ، وعند الضرورة تجوز القسمة في دار الحرب .
والله أعلم .

باب قتل الأسارى والمنّ عليهم

١٨٩٠ - قال : الإمام بالخيار فى الرجال من أسارى المشركين بين أن يقتلهم وبين أن يخمسهم ويقسم بين من أصابهم . وكان الحسن رضى الله عنه يكره قتل الأسير إلا فى الحرب ليهيب به العدو . وحماؤ بن أبى سليمان رحمه الله كان يكره قتل الأسير بعد ما وضعت الحرب أوزارها ^(١) .

وجه قولهما إن إباحة القتل لدفع محاربتهم . قال الله تعالى : ﴿ فإِنْ قَاتَلَكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ ^(٢) وقد اندفع ذلك بالأسر وانقضاء الحرب ، فليس فى القتل بعد ذلك إلا إبطال حق المسلمين بعد ما ثبت فى رقابهم حق ، وذلك لا يجوز .

واستدلوا على ذلك بما روى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بَعَثَ إِلَى ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِأَسِيرٍ لِيَقْتُلَهُ فَقَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ مَصْرُورًا ^(٣) . فلا أقتله . يعنى : بعد ما شددتموه وأسرتموه فلا أقتله .

(١) فى هامش ق « وقوله حتى تضع الحرب أوزارها أى حملها . فالوزد هو الحمل . وإنما جعل الالم وزراً لأنه حمل على صاحبه . وإنما يريد هنا حتى تضع الحرب ما يحلونه عليهم من السلاح ويمتنعون من القتال . قال قائلهم :

وأشدت للحرب أوزارها رماحاً طوالاً وخيلاً ذكوراً

لفسر قوله أوزارها بكلامه الآخر . حصيرى » .

(٢) سورة البقرة ٢ ، الآية ١٩١ .

(٣) فى هامش ق « أى مولوتاً مربوطاً . حصيرى » .

وقال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ ، حَتَّى إِذَا أَتَخْتَنِمُوهُمْ ﴾ الآية (١) وإنما أمرنا بالقتال إلى غاية الأسر ، ثم جعل الحكم بعد ذلك لمن أو الفداء .

ودليلنا على جواز القتل بعد الأسر قصة بني قريظة . فقد قتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الأسر ، وبعد ما وضعت الحرب أوزارها . وقتل رسول الله (ص ٣٤٠) صلى الله عليه وسلم عقيبَ بن أبي معيط والنضر بن الحارث بالأنثيل^(٢) وكانا من أسارى بدر . وقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه معبد بن وهب وقد كان أسره أبو برة بن نيار^(٣) يوم بدر فسمعه يقول : يا عمر أتحبسون أنكم غلبتم ، كلاً واللات والعزى . فقال : أتقول هذا وأنت أسير في أيدينا ؟ ثم أخذه من أبي برة وضرب عنقه .

ولأن الأمن عن القتل إنما يثبت بالأمان أو بالإيمان ، وبالأسر لا يثبت شيء من ذلك ، فبقى مباح الدم على ما كان قبل الأسر . وهو بالأسر لم يخرج من أن يكون محارباً ، ولكنه عجز عن المحاربة لكونه مقهوراً في أيدينا مع قيام السبب الذي يحمله على ذلك وهو المخالفة في الدين .

فيجوز قتله كالمرتد المقهور في أيدينا ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا مَنَّاْ بَعْدَ وِلْمَا فِدَاۥٖ ﴾^(٤) فمسنوخ .

(١) سورة محمد ٤٧ ، الآية ٤ .

(٢) في هامش ق « الألال شجر يشبه الطرفاء » ويتعريفه سمي الموضع الذي تنزل

فيه النضر صبرا . مغرب » .

(٣) في هامش ق « أبي الدينار . نسخة » وهو خطأ .

(٤) سورة محمد ٤٧ ، الآية ٤ .

هكذا يُقَالُ عن السبئي أَنه نسخَه قوله تعالى : ﴿ فَاقتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (١)

١٨٩١- وتَأْوِيلُ حَدِيثِ ابْنِ عُمر أَنه كره قتله مشدودَ اليدين ،
لأن يُقَالُ تحرَّزَ عن قتله بعدما أُسر . ونحن هكذا نقول : الأولَى أَن
لا يُقتل مشدودَ اليدين إِذا كان لا يُخَافُ أَن يهرب أو يقتل بعض
المسلمين ، ثم يستوى في ذلك ما بعد الإحراز بدار الإسلام وما قبله .
لانعدام السبب الموجب لحرمة دمائهم .

فإنَّ الحقَّ لا يتأكد للمسلمين في الأسارى بعد الإحراز بالدار .
ألا ترى أَن للإمام أَن يجعلهم أحرار الأصل بأن يمن عليهم برفقهم وأراضيهم
ويضع الجزية عليهم والخراج على أراضيهم ، كما فعل عمر رضي الله عنه
بالسواد .

١٨٩٢- وإذا لم يتأكد الحق فيهم كان الحكم فيهم بعد
الإحراز كالحكم قبله ، والإمام ناظر للمسلمين ، فإن رأى الصوابَ
في قسمتهم قسمهم ، وإن رأى الصوابَ في قتلهم قتلهم .
لدفن فتنتهم .

قال الله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (١) . وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ
حَرَمَ قَتْلُهُ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) . وقد

(١) سورة التوبة ٩ الآية ٥ .

(٢) سورة البقرة ٢ الآية ١٩٣ .

خرج بالإسلام من أن يكون ظالماً ، وقال عليه السلام : فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم . ولكنه يقسم بين المسلمين . لأن الإسلام يؤمنه من القتل ، ولكن لا يبطل الحق الثابت فيه للمسلمين . وقد كان الإمام مخيراً بين القتل والقسمة فإذا تعذر أحدهما بالإسلام تعين الآخر .

١٨٩٣- وأيما مسلم قَتَلَ أَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ أَوْ يُبَاعَ أَوْ يُقَسَمَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

لأنه أراق دماً مباحاً فهو كمن قتل مرتدّاً أو مقضياً عليه بالرجم . ولكن يكره له ذلك .

لأنه إن كان الأسير غيره فهو بالقتل يفوت عليه يده فيه ، وذلك ممنوع . بحديث جابر رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَتَعَاطَى أَحَدُكُمْ أَسِيرَ صَاحِبِهِ إِذَا أَخْلَاهُ قَبْلَهُ فَيَقْتُلَهُ . ولكن مع هذا لا شيء عليه .

لأنه أزال يده عما ليس به مال متقوم لحقه . فهو كمن أراق خمرًا على مسلم وهو يسكه للتخليل .

١٨٩٤- وإن كان هو الذي أسره فهو في القتل يَفْتَاتُ^(١) على رأي الإمام ، ويبطل الخيار الثابت له . وذلك مكروه ، وقال عليه السلام : ليس للمرء إلا ما طابَّتْ به نفسُ إمامه .

(١) في حاشية هـ « الإلتفات الاستعداد بالرأي . مغرب » .

١٨٩٥- إِلَّا أَنْ يَعَالِجَهُ الْأَسِيرُ وَيَقْصِدُ الْانْفِلَاتِ مِنْ يَدِهِ
يَحْتَجِي يَعْجِزُهُ عَنْ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، فَحِينَئِذٍ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَقْتُلَهُ ،
قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

١٨٩٦- وَإِنْ أَسْلَمَ فِي يَدِهِ فَهُوَ آمِنٌ مِنَ الْقَتْلِ . هَكَذَا قَالَ
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا أَسْلَمَ الْأَسِيرُ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ ^(١) فَقَدْ
آمَنَ مِنَ الْقَتْلِ وَهُوَ رَقِيقٌ .

١٨٩٧- فَإِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ الْأَسَارَى أَوْ بَاعَهُمْ حَرَمَتْ دِمَاؤُهُمْ .
(ص ٣٤١) .

لأنه آمنهم بما صنع ، فإنه ملكهم من اللين وقعوا في سهامهم ، والملك
يكون محترماً بحرمة المالك . .

١٨٩٨- فَمَنْ قَتَلَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ خَطَأً فَعَلِيهِ قِيمَةُ مَنْ قُتِلَ .
وَالْكَفَّارَةُ ، كَمَا هُوَ الْحَكْمُ فِي قَتْلِ غَيْرِهِمْ مِنْ عِبِيدِ الْمُسْلِمِينَ ،
بِخِلَافِ مَا قَبِلَ الْقِسْمَةُ وَالْبَيْعُ .

فهناك الملك لم يثبت لمن في يده الأسير ، فإذا قتله غيره لا يلزمه شيء ،
وإن كره ذلك لحرمة يد المسلم . قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر :
لَا تُغَيِّرُوا سَعْدًا يَقْتُلُ أَخِيهِ فَيَقْتُلُ كُلَّ أَسِيرٍ فِي أَيْدِيكُمْ .

١٨٩٩- وَذَكَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ قَالَ : رُدَّتِ الْغَنَائِمُ

(١) ق « الْمُؤْمِنِينَ » وَفِي هَامِشِهَا « الْمُسْلِمِينَ » نَسْخَةٌ « .

في المغنم يوم بدر ، وأقرت الأسارى في أيدي من أسرهم ،
والأسلاب في أيدي من قتلهم .

وإنما فعل ذلك لأن التنفيل كان قد سبق من النبي صلى الله عليه وسلم
بقوله : « من قتل قتيلًا فله سلبه ، ومن أسر أسيرًا فهو له » . فأمّا إذا لم يسبق
التنفيل من الأمير بذلك فكل ذلك مردود في المغنم (١) .

١٩٠٠- وإن رأى الإمام قتل الأسارى فينبغي له أن لا يعذبهم
بالعطش والجوع ولكنه يقتلهم قتلاً كريماً .

ينبغي لا يذبني أن يقتل بهم . فقد نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
المثلة ولو بالكلب العقور (٢) .

وقال عليه السلام في بني قريظة بعد ما احترق النهار في يوم
صائف : « لا تَجْمَعُوا عليهم حرّ هذا اليوم وحرّ السلاح . قتلوهم
حتى يبردوا » (٣) . فقتلواهم حتى أبردوا ، ثم راحوا ببقيتهم فقتلواهم .
وقد كان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحمال التمر فنشرت
بين أيديهم ، فكانوا يكدمونها كدّم الحُمُر (٤) .

(١) في هامش ق « الفنية . نسخة » .

(٢) في هامش ق « وحسن القتلة أن لا يقرّبهم ولكنه يلجئهم كما يلجئ البهيمة .
حصيري » .

(٣) في هامش ق « أي يدخلوا في وقت البرد ، كما يقال حتى يسبح وحتى يسبح
أي يدخل في وقت الصباح والمساء . حصيري » .

(٤) في حاشية هـ « الكدم أنفس بمقدم الاستان كما يكدم الصغار » . القريب » .

١٩٠١- قال : وليس ينبغي للإمام أن يَمُنَّ على القَتيل
فَيتركه ولا يَقْتله ولا يَقْسمه .

لأنه لو أراد إبطال حق المسلمين عنه ، بَيَّنَّ يختص به أحدهم لم يكن له
ذلك . فإذا أراد إبطال حق جميع المسلمين بالإن عليه ، أولى أن يكون ممنوعاً منه .
وهذا لأن في الإن عليه تمكينه من أن يعود حرباً للمسلمين بعد الظهور
عليه ، وذلك لا يحل .

١٩٠٢- وقد بينا أن حكم الإنَّ الثابت بقوله تعالى : ﴿ فَأِمَّا مَنَّا
بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءُ ﴾ . قد انتسخ بقوله تعالى : ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ .
والذي رَوَى أن النبي صَلَّى الله عليه وسلم منَّ على أبي عزة
الجمحي يوم بدرٍ . فقد كان ذلك قبل انتساخ حكم الإنَّ .

ألا ترى أنه لما وقع أسيراً يوم أحد وطلب من رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يَمُنَّ عليه أبي وقال : لا تحدث العرب بأني خدعت محمداً مرتين .
ثم أمر به فقتل .

وذكر محمد رحمه الله للحديث تأويلاً آخر وهو :

أن النبي صَلَّى الله عليه وسلم كان يقاتلُ عِبَدَةَ الأوثان من العرب .
وأولئك ما كان يجري عليهم حكم السَّبْيِ ، وإنما منَّ على بعض الأسراء
لأنه ليس فيه إبطالُ حقٍّ ثابتٍ للمسلمين في رقابهم . ونحن نقول به في
مثلهم من المرتدين وعبدَةِ الأوثان من العرب ، الذين لا يقبل منهم إلا
السيف أو الإسلام ، فإنهم إن أسلموا كانوا أحراراً ، وإن أبوا قتلوا .

١٩٠٣ - وإن رأى الإمام النظر للمسلمين في المنّ عليهم على بعض الأسارى، فلا بأس بذلك أيضاً لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم من على ثمامة بن أثال الحنفي حين أسره المسلمون وربطوه بيسارية من سوارى المسجد. فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما وراءك يا ثمامة؟ فقال: إن عاقبت عاقبت ذا ذنب، وإن مننت مننت على شاكرك، وإن أردت المال فعندي من المال ما شئت. فمنّ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص ٣٤٢) بشرط أن يقطع الميرة عن أهل مكة. ففعل ذلك حتى قحطوا.

والدليل عليه أن له أن يمنّ على الرقاب تبعاً للأرضي، لأن فيه منفعة للمسلمين من حيث الجزية والخراج. ففرغنا أنه يجوز ذلك عند المنفعة للمسلمين. وذكر:

عن جابر رضى الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين فنزلنا منزلاً للمقبل، ثم دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجئته وعنده رجل جالس. فقال عليه السلام: إن هذا جاء وأنا نائم، فسأل سبي ثم قال: يا محمد: من يمنّك مني^(١) اليوم؟ فقلت: الله. ثم قال: يا محمد! من يمنّك مني اليوم؟ فقلت: الله. ثم شام^(٢)

(١) ب « مني » .

(٢) هـ « شام » وقد انفردت بهذه الرواية . وفي هامش ق : يقال : شمت السيف

إذا سللت . ويقال : شمته أي أفضله . وهو من حروف الانداد . ولكن الزاد في الخبر أنه لقد . لأنه يقال في أوله : شمت سبي . . . حصري .

السيف . وها هو جالس . فما قال له النبي ﷺ عليه وسلم
شيئاً ولا عاقبه .

وتأويل ذلك أنه حين سقط السيف من يده وتبين له الحق أسلم . فلهذا
لم يعاقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو لأننا تمكن منه النبي صلى الله عليه
وسلم بتأييد إلهي لا بقوة المسلمين . فرأى أن ين عليه رجاء أن يسلم .

١٩٠٤- وإذا قال الأمير : مَنْ أَخَذَ أَسِيرًا فَهُوَ لَهُ . فَوُجِدَ
الْأَسِيرُ فِي يَدِ رَجُلَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدْعِيهِ ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا نَصِيفَانِ .
لاستوائهما في سبب الاستحقاق .

إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَقْرُهُ أَحَدُهُمَا بَعِينَهُ ، وَأَخْذَهُ الْآخَرُ ، فَإِنَّهُ
إِنْ كَانَ عَقْرُهُ قَرِيبًا لَا يَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى الْبَرَاكِ فَهُوَ لِلَّذِي عَقْرُهُ .
لأنه صار مأخوذًا بفعله .

وإنْ كَانَ يَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى الْفِرَارِ فَهُوَ لِلَّذِي أَخْذَهُ . . .
لأنه لم يصير مأخوذًا بفعل الأول .

ونظيره الصيد إذا زماه إنسان فأخذه ثم أخذه آخر .

وروى حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : رميت يوم
بدر سهيل بن عمرو ، فأنقطع نسيه^(١) ثم أتبعته أثر الدم حتى وجدتته
في يد مالك بن النخشم وقد جَزَّ ناصيته ، فاختصمنا فيه إلى رسول الله

(١) هـ « نسيه » خطأ « ولي هامش ق » النسي مقصور مثل النسي وهو عرق

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ .
وَلَمَّا أَخَذَهُ مِنْهُمَا لَمْ يَبَيِّنَا أَنَّ غَنَائِمَ بَدْرٍ كَانَتْ مُخَالَفَةً لِسَائِرِ الْغَنَائِمِ مِنْ
حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ فِيهَا كَانَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يُعْطَى مَنْ شَاءَ وَيُحْرَمُ
مَنْ شَاءَ .

وذكر عن يحيى بن أبي كثير :

١٩٠٥ - قال : قلتُ للحسن البصري : أَرَأَيْتَ رَجُلًا مِنْ
الْمُسْلِمِينَ اشْتَرَى أَمِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَيْصَلِحَ لَهُ أَنْ يَرِيحَ فِيهِ ؟ قَالَ : لَا .
وَبِهِ نَأْخُذُ . فَإِنَّ الْمُسْلِمَ وَإِنْ وَقَعَ أَسِيرًا فَهُوَ حُرٌّ عَلَى حَالِهِ ، وَمَنْ
اشْتَرَاهُ مِنَ الْعَدُوِّ لَا يَمْلِكُهُ ، فَكَيْفَ يَرِيحُ عَلَيْهِ ؟ وَلَكِنْ إِنْ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ
أَمْرِهِ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ فِيمَا أَدَّى مِنْ فِدَائِهِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَخْتِلَّ سَبِيلَهُ . وَإِنْ
اشْتَرَاهُ بِأَمْرِهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ . وَهَذَا
اسْتِحْسَانٌ . وَفِي الْقِيَاسِ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرطَ ذَلِكَ نَصًّا .

لأن مجرد الأمر متنوع^(١) ، قد يكون لطلب الإحسان والأخذ بمكارم
الأخلاق ، وقد يكون للاستقراض ، ولكنه حين جهة الاستقراض للعادة
الظاهرة فيه ، بمنزلة من أمر غيره أن ينفق على عياله من مال نفسه . ثم يصير
هذا رواية في فصل اختلف فيه المشايخ ، وهو أن السلطان إذا صادر رجلاً
فأمر ذلك الرجل غيره أن يؤدي المال فقد قال هناك بعض مشايخنا : لا يثبت
له حق الرجوع إلا بالشرط ، لأن المال ما كان واجباً على الأمر ، وإنما كان
مظلوماً فيه ، ومن دفع ظملاً عن غيره بسؤاله لم يرجع عليه بشيء ، ولكن

(١) في هامش ق « متبوع نسخة » .

الأصح أن يرجع عليه ، فإن أهل الحرب ظالمون في حبس الأسير أيضاً :
ومن اشتراه منهم فقد دفع ظلمهم عنه ، ومع ذلك يثبت له حق الرجوع عليه
إذا كان بأمره .

وذكر عن بشر بن غالب :

١٩٠٦- قال : سُئِلَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :
مَتَى يَجِبُ السَّهْمُ (ص ٣٤٣) لِلْمَوْلُودِ ؟ قَالَ : إِذَا اسْتَهْلَ .
يريد به نصيبه من الميراث . فإنه إنما يستحق ذلك إذا انفصل حياً ،
وإنما يعلم ذلك بالاستهلال .

١٩٠٧- وَسُئِلَ عَنْ فِكَاكِ الْأَسِيرِ فَقَالَ : عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي
يُقَاتِلُ عَنْهَا .

يعنى من خراج تلك الأرض ، لأنه قبل الأسر كان يذبّ عن أهل تلك
الأرض ، فهم أولى بفكّاه ، ليكون الغرمُ بمقابلة الغنم ، وإنما يفك من الخراج
لأنه مُعَدٌّ لنوائب المسلمين وسدّ خلة المحتاجين منه . وهذا من جملة ذلك .

١٩٠٨- وَسُئِلَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً ، فَحَلَبَ نَاقَةً ثُمَّ شَرِبَ قَائِماً
وإنما قصد البيان بفعله أنه لا يأْس بذلك . وقد اقتدى فيه بأبيه عليّ
رضي الله عنه ، فإنه حين بلغه عن قوم أنهم يكرهون الشرب قائماً توضّأ
في رجة المسجد بالكوفة ثم أخذ الإناء وشربَ فضلةً فيها قائماً . وكان قصده
من ذلك رد قولهم في كراهة شرب الماء قائماً .

١٩٠٩- وَذَكَرَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِأَسِيرٍ

يوم صِفِّين ، فقال : لا تقتلني . قال : لا أقتلك صَبْرًا ، إني أخافُ الله ربَّ العالمين . وجعل سلاحه للذي جاء به .

ولمَّا جعل ذلك ليتقوى به العدو ، حتى إذا وضعت الحرب أوزارها رَدَّه على صاحبه إن كان حيًّا ، وعلى ورثته إن كان ميتًا . وهو أيضًا تأويل ما نُقل عن الشعبي رضي الله عنه أن عليًّا رضي الله عنه لم يَغْم من أموال أهل الجمل إلا الكراع والسلاح (١) . أي دفع ذلك إلى أصحابه ليتقوا به على عدوهم من غير أن يملكهم ذلك ، فإن مال المسلم لا يصير غنيمة للمسلمين بحال .

ألا ترى أنه لم يخمس شيئًا من ذلك ، وأنهم لما طالبوه القسمة بينهم قال : فمن يأخذ منكم عائشة ؟ ولمَّا قال ذلك على وجه الإنكار عليهم . فعرَفنا أنه لمَّا دفع السلاح إلى من دفع لحاجته ، حتى يقاتل به ثم يردَّه على صاحبه بعد ما وضعت الحرب أوزارها .

١٩١٠- ولَمَّا وَقَعَ الظُّهُورُ على قومٍ من مُشركي العرب فقد بينَّا أنه لا يقبل من رجالهم إلا السيف أو الإسلام . فأما نساؤهم وصبيانهم فهم فيءٌ لا يُجبرون على الإسلام لقوله عليه السلام : أقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم .

والمراد بالاستحياء الاسترقاق ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾ (٢) . والمراد بالشرخ النساء والصبيان .

ثم قد بينا أن حالهم كحال المرتدين ، والنساء والفراري من المرتلين بعدما صاروا أهل حرب يسترقون ، بخلاف الرجال إلا أن أولئك يجبرون

(١) في هامش ق « وهذا الحديث أخذ بعض الروافض يفتن أموال الخوارج » . قال محمد رحمه الله : ولوعده على غنيمة يخمسها كما يخمس الفينة وينغم شيئا من الأموال . حميري .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ٤٦ .

على الإسلام ، لأن حكم الإسلام قد لزمهم . فأمّا عبدة الأوثان من العرب فلم يسبق منهم الإقرار بالإسلام ، فلهذا لا يجبر على الإسلام من استرق من ذراريهم .

١٩١١ - ثم كل من يجوز استرقاقه من الرجال يجوز أخذ الجزية منه يعقد الذمة ، كأهل الكتاب وعبدة الأوثان من العجم .
ومن لا يجوز استرقاقه لا يجوز أخذ الجزية منه كالمتردين وعبدة الأوثان من العرب .

لأن في كل واحد منهما إبقاء الكافر بمنفعة تحصل للمسلمين من حيث المال .

والأصل فيه حديثان :

أحدهما : حديث الزهري قال : لم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من أحد من أهل الأوثان من العرب الجزية إلا الإسلام أو القتل .

والثاني حديث معاذ رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : لو ثبت على أحد من العرب ولأء أورق ثبت اليوم ، ولكن إنما هو القتل أو الفداء .
وقد بينا أن حكم الفداء قد انتسخ ، فبقى القتل إلا أن يُسلم .

١٩١٢ - وإذا وقع السبي في سهم رجل من المسلمين فأخرج
مالاً كان معه لم يعلم به فينبغي للذي وقع في سهمه (ص ٣٤٤)
أن يردّه في الغنيمة .

لأن الأمير إنما ملكه بالقسمة رقة الأسير لا ما معه من المال ، فإن ذلك
لم يكن معلوماً له وهو مأثور بالعدل في القسمة .. وإنما يتحقق العدل إذا كانت
القسمة لا تتناول إلا ما كان معلوماً له .

١٩١٣ - فإن تفرّق الغانمون وذلك السبي بما لا يحتمل القسمة
لِقِلَّتِهِ فَلْيَتَصَدَّقْ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ .

لأنه عجز عن إيصاله إلى صاحبه ، فيكون بمنزلة اللقطة في يده يتصدق (١) به .
مكلاً نقل عن مكحول :

أنه قال لمن ابتلى بذلك : ما أرى وجهاً أحسن من أن يتصدق به .
والذي روى أن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد أعطى ذلك
من وقع الأسير في يده .

فتأويله أنه إنما أعطاه لأنه لم يعلم أن ذلك لم يكن معلوماً للذي قسم الغنيمة
بين الغانمين . وإنما حسب أن الذي قسم أعطاه ذلك بنصيبه مع الأسير الذي
أعطاه إياه .

(١) في هامش ق : « ومن اشترى عبداً وله مال لم يملك المشتري ماله إلا بالشرط .

وهذا إذا اكتسب في ملك البائع المباح له . - حصيري » .

١٩١٤- وذكر أَنَّ رجلاً اشترى جاريةً من المغنم ، فلما رَأَتْ أَنها قد خلصت له أخرجت حلياً كان معها . فقال الرجلُ : ما أدرى هذا . وأتى سَعْدُ بن أبي وقاص فَأخبره . فقال : اجعله في غنائم المسلمين . وانطلق آخرُ يغتسل ، فأمرَ الماءُ الترابَ عن لبنةٍ من ذَهَبٍ ، فأتى سعداً فَأخبره ، فقال : اجعلها في غنائم المسلمين . وبه نأخذُ .

فإن المال الذي مع الأسير كان غنيمةً ، وبيع الأمير إنما تناول الرقبة دون المال ، فيبقى المال غنيمةً .

١٩١٥- وَمَنْ وَجَدَ في دارِ الحربِ كنزاً وقد دَخَلَ مع الجيشِ ، فإن ذلك يكونُ غنيمةً .

لأنه ما تمكن من ذلك المال إلا بقوة (١) المسلمين .

١٩١٦- وإذا وقعت الجاريةُ من السبي في سَهْمِ رجلٍ فقالت : أنا جاريةٌ ذِمِّيَّةٌ سباني أهلُ الحربِ ثم أخلني المسلمون . ولا يُعلمُ ذلك إلا بقولها لم يُقبل قولُها .

لأنها صارت رقيقةً حين سُبيَتْ من أرضِ العدو ، فلا يقبل قولها في إسقاط الرق عنها .

ولا يأسُ بأن يَطَّأها مولاها بالملكِ ويبيعَها حتى تقومَ البينةُ العادلةُ على ما قالت .

(١) ب « بقوة الجيش » . وفي هامش ق « بقوة الجيش » . نسخة « .

لأن كل مسلم مأثور باتباع الظاهر ، ما لم يتبين غير ذلك بالحجة .
وذكر عن الحسن رضى الله عنه :

أنه قال للسائل في هذه الحادثة : لا تَقَعْ عليها وبعها . فإنما
كره موافقتها على طريق التنزه .

لا لأنه لم يرهما حلالا له .

ألا ترى أنه أمره ببيعها ، ولو رآها حرة كما زعمت ما أمر ببيعها .

١٩١٧- وإذا ظهر الإمام على أرض من أرض المشركين فهو
بالخيار إن شاء خَمَسَهَا وَخَمَسَ أَهْلَهَا وقسم أربعة أخماس ذلك
بين مَنْ أَصَابَهَا ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
بِخَيْبَرَ . وإن فعل ذلك كانت الأراضى أرضَ عُسَيْر .

لأن المسلم لا يبتدئ بتوظيف الخراج عليه ، وإنما يوضع عليه العشر
لأن فيه معنى الصدقة .

وإن شاء تركها وأهلها يؤدون منها الخراج ، كما فعل عمر
رضي الله عنه بأرض السواد وأرض الشام . وما خالفه في ذلك
إلا نفر يسير ولم يُحملوا على خلافه حتى دعا عليهم فقال :
اللهم اكفني بلائاً وأصحابه . فما حال الحول وفيهم عين تطرف .

يعنى ماتوا في الطاعون . وقد بينا تمام هذا في السير الصغير .

١٩١٨- وذكر أن عُمَرَ رضى الله عنه كتب إلى سَعْدِ بْنِ أَبِي

وَقَاصٍ : أما بعدُ ، فقد بلغني كتابك يذكر أنَّ النَّاسَ قد سألوا أنَّ
تُقسَمَ بينهم غنائمهم . فانظر ما أَجْلَبَ النَّاسَ عليك من كَرَّاعٍ أَوْ سِلَاحٍ
فاقسمه بين من حضر من المسلمين ، واترك الأرضَ والأشجارَ لجمالها .
وبه نأخذُ . وإنما أُصيب قبل الفتح والظهور .

وقد تحقق انفصاله عن أهل الأرض وخروجه من أيديهم ، فيجب قسمة
ذلك بين الغانمين .

ولا يبطل ذلك بفتح الأرض والمنَّ على أهلها .

قال : وانظر أنَّ لا تُؤْلَى والدَّة عن ولدها .

أى لا تفرق بين الصغير والدته . وينحو هذا جاء الأثر عن النبي صلى
الله عليه وسلم (ص ٣٤٥) حين رأى جارية والهة في الغنيمة فقال : ما حالها ؟
فقال : بيع ولدها . قال : لا تُؤْلَى والدَّة بولدها .

قال : ولا تَمَسَّ امرأةٌ حتى يطيبَ رحمها .

أى حتى يستبرأ . وهو نظير ما جاء في الأثر : ولا الحبالى حتى يستبرأ
بـخِيضَةٍ .

قال : ولا تتخذ أحدًا من المشركين كاتبًا على المسلمين ، فإنهم
يأخذون الرشوة في دينهم ، ولا رشوة في دين الله . وبه نأخذُ (١)

(١) في هامش ق « وقد أخبر أنهم يأخذون الرشوة في دينهم كما قال الله تعالى :
« وأكلهم أموال الناس بالباطل » وهي الرشوة ، قال الشيخ : إن غير رضى الله عنه لـ
يزيف الكتاب الكافر بكفره ، وإنما يفيقه بأخذ الرشوة ، حتى أن الكتاب الكافر الذى لا
يرضى يكون خيرا من الكتاب الذى يرضى وإن كان مسلما . اليه يشير مصر رضى الله
عنه . حصيرى » .

فلأن الوالى ممنوع من أن يتخذ كاتباً من غير المسلمين لقوله تعالى :
(لا تتخذوا بطانة من دونكم) (١).

ثم قال : ولا عُشْرَ على مسلم ولا على صاحب ذمة ، إنما العَشُورُ
على أهل الحرب إذا استأذنوا أن يتجروا فى أرضنا .

وفى هذا نظر ، فقد اشتهر عن عمر رضى الله عنه أنه أمر عماله أن يأخذوا
من أهل اللمة نصف العشر . فلن صرح هذا الحديث فالمراد أنه ليس على أهل
اللمة العشر الكامل فى أموال التجارة إذا مروا به على العاشر ، وإنما ذلك على أهل
الحرب خاصة . فأما أهل اللمة فعليهم نصف العشر .

١٩١٩ - وذكر عن مجاهد قال :

أيما مدينة فتحت فأسلم أهلها قبل أن تقسم فهم أحرار .
وتأويل ذلك فيما إذا كانوا مرتدين أو عبدة الأوثان من العرب ، أو كان
رأى الإمام أن يدفعهم فى أرضهم يؤدون الخراج . فأما إذا رأى الإمام أن
يقسمهم وأرضهم فهم عبيد ، لما بينا أنهم أسلموا بعد تمام القهر ، وذلك يؤمنهم
من القتل ولا يبطل حق المسلمين عن رقابهم .

والله أعلم بالصواب .

باب ما يحمل عليه الفئ وما يركبه الرجل من الدواب وما يجوز فعله بالغنائم في دار الحرب من القسمة وغير ذلك .

قال رضى الله عنه :

١٩٢٠ - قد بينا أنه لا ينبغي للإمام أن يقسم الغنائم في دار الحرب ولا يبيعها ، وإن كان لو فعل ذلك نفذ منه ، إلا أن يحتاج المسلمون إليها . فعند الحاجة تُقسم الثياب والسلاح بينهم بعد رفع الخمس .

لأن ما يُشبه القسمة يجوز له أن يفعله قبل الإصابة عند الحاجة ، وهو التفتيل ، فالقسمة بعد الإصابة عند الحاجة أجوز . ولأنه إنما لا يقسم مراعاة لحق المدد ، كيلا تقل رغبتهم في اللحق بالجيش ، وعند الحاجة مراعاة جانب الدين هم معهم أولى .

١٩٢١ - فأما الرقيق فلا تتحقق الحاجة إلى قسمتهم في دار الحرب ، فلا يتأكد الحق فيهم أيضاً ، حتى حل للإمام قتلهم . فلا ينبغي له أن يقسمهم قبل الإحراز بالدار .

١٩٢٢ - فإن لم يكن معه ظهر يحمل عليه الغنائم نظر : فإن كانت في الغنائم دواب فليحمل عليها الغنائم ، وإن لم يكن وكان مع عامة الجيش فضل حمولة حمل الغنائم عليها .

لأن الغنائم حقهم والدواب كذلك لهم ، ففي الحمل عليها مراعاة النظر لهم ، فلا يتمتع ذلك لأجل الخمس . فإنه تبع لحق الغائمين ، على معنى أنه يستحق بإصابتهم . وثبوت الحكم في البيع كثبوته في الأصل .

وإن كانت فضل الحمولة مع خواص منهم فإن طابت أنفسهم بأن تحمّل الغنائم عليها فعل ، وإن أبوا لم يكرههم على ذلك .

لأن الدواب للخاص (١) منهم ، والفضيلة لعامةهم ، فاعتبار جانب غير صاحب الدابة يتمتع من حملها على دابته بغير رضاه ، وليس حق البعض تبعاً لحق البعض .

ألا ترى أنه لو أراد أن يحمل بعضهم على دواب البعض لم يكن له ذلك بغير رضاهم ، فكذلك حكم حمل الغنائم .

١٩٢٣- ثم إذا أبوا فينبغي أن يقسم ذلك بينهم ، حتى يتولّى كل واحد منهم حمل نصيبه بالطريق الذي يمكنه .

لأن الحاجة قد تحققت ، إذ لو لم يقسم في هذه الحالة احتاج إلى تركها وفيه إبطال حقهم عنها أصلاً .

١٩٢٤- وإن كان بحضرته تجار يشترون ذلك فلا بأس بأن يبيعها منهم .

لأنه لما جاز له القسمة في هذه الحالة (ص ٣٤٦) جاز البيع ، فإن كل واحد منهما له تصرف يبتنى على تأكيد الحق .

ثم بعد البيع يُقسم الثمن بين الغائمين ، ولا يؤخر ذلك إلى الخروج من دار الحرب .

(١) هـ « الخواص » .

لأن بنفوذ البيع يتأكد حق الغائين وتنقطع شركة المدد معهم في الثمن .
فلا معنى لتأخر القسمة بعد ذلك ، كما بعد الإحراز بدار الإسلام .

١٩٢٥ - وإن رأى الإمام أن يستأجر الحمولة من أصحابها تاجر^١
معلوم فذلك صحيح ، ويكون الأجر من الغنائم يُبدأ به قبل الخمسين .
لأن في هذا الاستئجار منفعة للغائين ، فهو كالاستئجار لسوق الغنم والرمالك .
وحق أصحاب الحمولة في ذلك لا يمنع من صحة الاستئجار .
لأنه لا ملك لهم فيها قبل الإحراز والقسمة ، وشركة الملك هو الذي يمنع
من صحة الاستئجار ، لا شركة الحق كما في مال بيت المال .

ويستوى في ذلك إن رضى به أصحاب الحمولة أو أبوا إذا
كان بهم غنى عن تلك الحمولة .

لأنهم بهذا الإباء فصلوا التمتع . فإن على هذا الاستئجار منفعة لهم ، من
حيث إنه يحصل لهم الأجرة بمقابلة منفعة لا تبقى لهم بدون هذا الاستئجار .
وفيه منفعة للغائين أيضاً . فكانوا متمتعين في الإباء ، والقاضي لا يلتفت
إلى إباء المتمتع . ولأن ابتداء الاستئجار وبقاء الإجارة عند تحقق الحاجة
صحيح من غير الأمير ، فمن الأمير أولى .

وبيانه في استئجار السفينة مدة معلومة ، إذا انتهت المدة أو مات صاحب
السفينة والسفينة في لجة البحر . وكذلك استئجار الأوعية لحمل المائع فيها
مدة معلومة إذا انتهت المدة وهم في المفازة . وكذلك إذا استأجر دابة لحمل
أمتعة من موضع إلى موضع مدة معلومة فانتهت المدة وهم في المفازة ، أو مات
صاحب الدابة ، فإنه يبتدأ بالعقد بعد انتهاء المدة ، ويبقى بعد الموت (١)

(١) قوله « بعد الموت » ساقط من ق .

في هذه المواضع بأجر المثل ، وبالمسمى في حالة البقاء . وكان ذلك لأجل الحاجة
فكذلك في الغنائم إذا تحققت الحاجة إلى حملها .

١٩٢٦- إلا أن يكون الإمام يقدر على حمل الغنيمة بغير
إجبار منه لأصحاب فضل الحملولة ، فحينئذ لا يتعرض لحملتهم .
لأن الحاجة لم تتحقق . وقال عليه السلام : « ولا يحل مال امرئ مسلم
إلا بطيب نفس منه » .

١٩٢٧- وإن كانت الغنيمة سبياً يقدر على أن يمشيهم ففعل
ذلك ، ولم يجبر أصحاب الحملولة .

لأنه ليس في هذا أكثر من أن السبي يلحقهم تعب في المشي ، ولأجل
ذلك لا يجوز له إجبار أصحاب الحملولة على ما لا تطيب به نفوسهم .

١٩٢٨- وإن لم يقدر على ذلك ولم يكن مع أحد فضل حملولة فإنه
ينبغي له أن يحرق بالنار ما يحترق من غير الحيوان ، وما لا يحترق
كالحديد يدفنه ^(١) في موضع لا يطلع عليه أهل الحرب . ومن كان
من رجال السبي يضرب أعناقهم ، وما كان من النساء والصبيان خلى
سبيلهم في موضع يعلم أنهم يضيعون فيه . وما كان من حيوان ذبحه ذبحاً
ثم أحرقه بالنار . ولا ينبغي له أن يحرق شيئاً من ذلك وفيه الروح .
لأن ذلك مثله ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يعذب بالنار
إلا ربها » . والحاصل أنه بعد ما وقع في يده شيء فالواجب عليه شيان :

(١) في هامش في « وذكر في موضع آخر : يكره الصبيد ثم يدلن » حتى ان
وجدوه لا يشتفون به . - حصيري »

أحدهما : قطعُ منفعةِ المشركين عن ذلك أصلاً .

والآخر : إيصالُ المنفعةِ للمسلمين . فإن قدر عليهما فليأت بهما ، وإن عجز عن أحدهما فليأت بالآخر . وها هنا قد عجز عن أحدهما وهو قادر على الآخر : وهو قطع منفعتهم عنها لكيلا يتقووا بها على المسلمين بحال .

ولأنه مأمور بأن يفعل ما فيه الكبت والغيط . وفي جميع ما قلناه تحقيق معنى الغيط . والكبت لهم . ثم لا يكون هو متلفاً للصبيان والنساء بتركهم في مضيق ، ولكن يكون تمتنعاً (ص ٣٤٧) من الإحسان إليهم بالنقل إلى العمران . وترك الإحسان لا يكون إسائة .

ألا ترى أن من مر بامرأة أو صبي في مفازة وهو يقدر على نقله إلى العمران فلم يفعل لم يكن ضامناً شيئاً من بدله ، وكذلك يصنع (١) بما قام على المسلمين من دوابهم وبما ثقل عليهم من متاعهم .

١٩٢٩- وإذا اشترى الرجل دابةً في دار الإسلام وغزا عليها ، فوجد بها عيباً في دار الحرب ، فإن كان البائعُ معه في العسكر خاصمته حتى يردّها عليه .

لأنه صار مظلوماً من جهته بتدليس العيب ، فله أن ينتصف منه .

وإن لم يكن حاضراً فإنه ينبغي له أن لا يركبها ، ولكن يسوقها معه حتى يخرجها فيردّها .

لأن الركوب بعد العلم بالعيب يكون رضى منه بها ، فليتحرز من ذلك .

١٩٣٠- إلا أن يركبها ليسقيها أو ليسوقها إلى مغلقيها ، أو حمل عليها علفها ، فإن هذا لا يكون رضى منه بالعيب .

(١) هـ « يصنع » خطأ .

لأنه لا يتمكن من ردها إلا بأن يسقيها ويعطفها ، فربما لا تنقاد له في ذلك ما لم يركبها ، فلا يكون ذلك دليل الرضى منه . وأما الركوب لحاجة نفسه أو لحمل أمتعه عليها فدليل الرضا منه ، من حيث إنه انتفاع بملكه ، فيكون ذلك آية رضاه بتقرر ملكه .

١٩٣١ - وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَجِدْ دَابَّةً أُخْرَى أَوْ وَجدها .

لأن الطر الذي له غير معتبر فيما يرجع إلى حق البائع ، والركوب لحاجته دليل الرضا ، فيكون بمنزلة التصريح بالرضا .

١٩٣٢ - فَإِنْ أَتَى الْإِمَامَ وَأَخْبَرَهُ خَبَرَهَا فَقَالَ لَهُ الْإِمَامُ : ارْكَبْهَا فَرَكَبَهَا بِأَمْرِهِ ، لَمْ يَسْتَطِعْ ردها أَيْضاً .

لأنه هو الذي التمس ذلك من الإمام ، وقد كان متمكناً منه قبل أمره ، فلا يتغير الحكم باعتباره أمره بعد أن يركبها طائماً .

١٩٣٣ - فَإِنْ أَكْرَهَهُ الْإِمَامُ عَلَى ذَلِكَ حِينَ خَافَ الْهَلَاكَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ نَقَصَهَا رُكُوبُهُ فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ تَعَيَّبَتْ فِي يَدِهِ بِأَقْفٍ سَمَوِيَةٍ وَإِنْ لَمْ يَنْقُصَهَا رُكُوبُهُ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا بِالْعَيْبِ .

لأن جند الإكراه (١) ينعدم الفعل من المكره ، ويصير آلة له ، إن كان الإكراه بالقتل . وإن كان بالحبس والقيود ينعدم به الرضا . وإنما كان لا يستطيع ردها بعد الركوب لوجود دليل الرضا . فإذا انعدم ذلك في الركوب مكرهاً يتمكن من ردها .

(١) ق في بالإكراه . وفي هامشها « عند الإكراه » نسخة .

١٩٣٤- وإن لم يُكرِهه ولكن قال : اركبها وأنت على ردِّك لها^(١) . فركبها ، لزمته . وكان هذا القول من الأمير باطلاً .

لأنه فتوى بخلاف حكم الشريعة ، وليس بقضاء من جهته . لأن القضاء مستدع مقضياً له ومقضياً عليه .

١٩٣٥- فإذا رفعها إلى قاضٍ بعد ذلك فردّها بالعيب على طريق الاجتهاد لمّا قال له الأمير ذلك ، ثم رُفعت إلى قاضٍ آخر يرى ما صنع الأول خطأ فإنه يُمضى قضاء الأول ولا يردّه .

لأن القضاء الأول حصل في موضع الاجتهاد . فإن ظاهر النصوص الموجبة لطاعة الأمير تخرج ركوبه من أن يكون رضا بالعيب .

١٩٣٦- وكذلك التنصيص من الأمير بقوله : وأنت على ردِّك . يُسقط . اعتبار دليل الرضا بالعيب منه عند الركوب . لأن الدليل إنما يعتبر إذا لم يوجد التنصيص بخلافه .

١٩٣٧- ثم إذا تعذر ردّها ، فإن كان ذلك لوجود دليل الرضا منه لم يرجع بحصة العيب من الثمن ، وإن كان لنقصان دخلها ، بأن كان ركبها مُكرّهاً ، فإنه يرجع بحصة العيب من الثمن ، إلا أن يرضى البائع بالرد عليه .

وهذا لأن دليل الرضا كصريحه^(٢) ، ولو أكره على الرضا بالعيب صريحاً لم يسقط . به حقه في الرد . فكذلك إذا أكره على ما يكون دليل الرضا .

(٢) ق « كصريحه » .

(١) ق « وأنت على رد ذلك »

فإذا أنعم الرضا بقى اعتبار النقصان ، فكان ذلك حصل بغير صنيع أحد ،
وذلك يمكنه من الرجوع (ص ٣٤٨) بنقصان العيب ، إلا أن يرضى البائع
بالرد عليه .

١٩٣٨- وإذا أصاب المسلمون غنائم فكان فيها مصحفٌ
لا يدرى أنَّ المكتوب فيه توراةٌ أو إنجيلٌ أو زبورٌ أو كُفْرٌ ،
فليس ينبغى للأمير أن يبيع ذلك من المشركين ، مخافة أن
يفضلوا به فيكون هو المسبب لفتنتهم وإصرارهم على الكفر .
وذلك لا رخصة فيه ، وكذلك لا يبيع من مسلم .

لأنه لا يأمن أن يبيع ذلك منهم أيضاً فيضلوا بسببه .

وكذلك لا يقسم بين الغامين .

لأنه لا يأمن على من وقع في سهمه أن يبيعه من المشركين فيضلوا بسببه .

ولا ينبغى له أن يحرق بالنار ذلك أيضاً .

لأن من الجائز أن يكون فيه شيء من ذكر الله تعالى ، وما هو كلام
الله ، وفي إحراقه بالنار من الاستخفاف ما لا يخفى .

والذى يروى أن عثمان رضى الله عنه فعل ذلك بالمصاحف المختلفة حين
أراد جمع الناس على مصحف واحد لا يكاد يصح . فالذى ظهر منه من تعظيم
الحرمة لكتاب الله تعالى والمداومة على تلاوته آناء الليل والنهار دليل على أنه
لا أصل لذلك الحديث .

ولكنه ينظر في ذلك : فإن كان لورقه قيمةٌ مُحْيِ الكتاب
وجُعِلَ الورق في الغنيمة : وإن لم يكن لورقه قيمةٌ فليُغْسَلْ ورقه
بالماء حتى يذهب الكتاب ثم يحرقه بعد ذلك إن أحب .

لأنه لا كتاب فيه ، وربما يكون في إحراقه بعد غسله المكتوب فيه معنى
الغيظ لهم ، وهم المشركون ، فلا بأس بأن يفعله .

ولا ينبغي له أن يدفن شيئاً من ذلك قبل محو الكتاب .

لأنه لا يأمن أن يطلبه المشركون فيستخرجوه ، ويأخذوا بما فيه ، فيزيدهم
ذلك ضللاً إلى ضلالهم .

وفي هذا التعليل إشارة إلى أنه إذا كان يأمن ذلك فلا بأس بأن يدفنه ،
فيكون دليلاً لقول من يقول من أصحابنا فيما إذا انقطع أوراق المصحف : إنه
لا بأس بدفنه في مكان طاهر . والنسل بالماء أحسن الوجوه فيه على ما ذكره .

وإن أراد شراءه رجل ثقة من المسلمين يؤمن عليه أن لا يبيعه (١)
من المشركين ، فلا بأس بأن يبيعه منه الإمام .

لأنه مال متقوم . ولهذا لو باعه جاز يبيعه ، إلا أن كراهة بيعه لخوف
الفتنه ، وذلك ينعدم هاهنا . فهو نظير بيع العصير من يعلم أنه لا يتخذه خمرًا .

قال مشايخنا : وكذلك الجواب فيما يجده المسلم من كتب الباطنة وأهل
الأهواء المضلة فإنه يمنع من بيع ذلك مخافة أن يقع في يد أهل الضلالة فيفتتنوا
به ، وإنما يفعل به ما ذكرنا في هذا الموضع .

(١) هـ ق ب « ان يبيعه » .

١٩٣٩- ولو وجدوا في الغنائم صليباً من ذهبٍ أو فضةٍ أو تماثيل ، أو دراهم ، أو دنانير فيها التماثيل ، فإنه ينبغي للإمام أن يكسر ذلك كله فيجعله تِبراً .

لأنه لو قسمه أو باعه كذلك ، ربما يبيعه من يقع في سهمه من بعض المشركين بأن يزيدوا له في ثمنه رغبة منهم في لباسه ، أو في أن يعبدوه . فليتحرز عن ذلك بكسر الصليب والتماثيل .

والذي يروى أن معاوية بعث بها لتباع بلأرض الهند . فقد استعظم ذلك مسروق على ما ذكر محمد في كتاب الإكراه ، ثم قد بينا تأويل ذلك الحديث في شرح المختصر .

فأما الدراهم والدنانير فلا بأس بقسمتها وبيعها قبل أن تكسر . لأن هذا ما لا يلبس ، ولكنه يتبدل في المعاملات .

ألا ترى أن المسلمين يتبايعون بدراهم الأحاجم فيها التماثيل بالتيجان ، ولا يمنع أحدٌ عن المعاملة بذلك . وإنما يكره هذا فيما يلبس أو يعبد من دون الله من الصليب ونحوها .

١٩٤٠- وحكم هذه الأشياء كحكم ما لو أصابوا برابط . وغيرها من المعازف . فهناك ينبغي له أن يكسرها ثم يبيعهها أو يقسمها حطباً . قال : إلا أن يبيعهها قبل أن يكسرها ممن هو ثقة من المسلمين لا يعلم أنه يرغب فيها للحطب لا للاستعمال على وجه لا يحل ، فحينئذ لا بأس بذلك .

لأنه مال منتفع به ، فيجوز بيعه للانتفاع به بطريق مباح شرعاً .

١٩٤١ - وما وجدوا في الغنائم من كلبٍ صَيْدٍ أَوْ فَهْدٍ أَوْ بَازِيٍّ
فَلَا تَأْسُ بِقِسْمَةِ ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ^(١) .

لأنه مال متقوم يجوز الانتفاع به بطريق مباح شرعاً . ولهذا جوز علمائنا
رحمهم الله بيعه .

واستدلَّ عليه بحديث إبراهيم ^(٢) قال : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْبَيْتِ الْقَاصِي ^(٣) فِي الْكَلْبِ يَتَخَذُونَهُ .
يعني للحرس .

ثم شبه الكلب بالهرة . وبيعُ الهرة جائز .

لأنه منتفع به ، وإن كان لا يحل أكله فالكلب المنتفع به مثله .

١٩٤٢ - وَمَنْ وَجَدَ مِنَ الْغَزَاةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَهْدًا أَوْ بَازِيًّا
أَوْ صَقْرًا غَيْرَ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ فَأَخْرَجْهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ
ذَلِكَ فِي الْغَنِيمَةِ .

لأن هذا مال متقوم بعد إخراجه ، وهو لم يتوصل إلى المكان الذي أخذ
ذلك فيه إلا بقوة المسلمين ، فعليه أن يجعل ذلك في الغنائم .

بمنزلة ما لو أخذه من بعض المشركين .

ونظيره ما تقدم فيما إذا وجد كنزاً أو معدناً في دار الحرب واستخرج
منه مالا .

(١) في هامش ق « بين الفاتمين . نسخة » .

(٢) في حاشية د « هو إبراهيم النخعي سيد فقهاء الكوفة » ، وصيغ شيخ الاسام
الانظم » .

(٣) في هامش ق « البيوت التي تكون بعيدة من المعر . حصري » .

١٩٤٣ - وكذلك لو استخرج من البحر لؤلؤاً أو عنبراً في موضع من دار الحرب ، فإنه يرد ذلك كله في الغنيمة .
لأنه ما توصل إلى ذلك إلا بقوة المسلمين .

١٩٤٤ - وكذلك إذا أصاب سمكاً في ذلك الموضع .
إلا أنه لا بأس بأن يتناول السمك ويطعم أصحابه ، كما هو الحكم في طعام الغنيمة .

١٩٤٥ - وكذلك لو اصطاد بكلب أو فهد أو بازى من الغنيمة ، فإن ما يُصاد به يكون من جملة الغنيمة :
إلا أنه لا بأس بأن يتناوله كسائر الأطعمة .

١٩٤٦ - وأهل الشام يفرقون بين ما يكون من ذلك مملوكاً للعلو يأخذه منهم ، وبين ما لا يكون مملوكاً . فيقولون فيما لا يكون مملوكاً : هو سالم له . لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : الصيد لمن أخذه .

ولأن الغنيمة اسم لمال مصاب بطريق فيه إغلا كلمة الله وإعزاز الدين ، وذلك فيما يتملك على المشركين بطريق القهر . أما ما يؤخذ من المال المباح الذي هو تافه بين الناس فإنه لا يكون غنيمة . وهذا الحرف يفرقون بين هذه الأشياء وبين ما ليس بتافه كالذهب والفضة والعنبر واللؤلؤ .

ألا ترى أن ما يوجد في دار الإسلام مما يكون تافهاً كالصيد والحطب والحشيش لا يجب فيه الخمس ، وما لا يكون تافهاً كالذهب والفضة المستخرجة من المعادن يجب فيها الخمس . وكذلك اللؤلؤ والعنبر على قولهم بخلاف السمك .

إلا أنا نقول: ما أصيب في دار الحرب بقوة الجيش فإنه يكون من جملة الغنيمة . وفي هذا يستوى ما كان مملوكاً لهم وما لم يكن مملوكاً لهم .

لأن دار الحرب موضع ولايتهم ، وفي إصابته ذلك في موضع ولايتهم معنى المغايظة لهم . فإذا حصلت تلك الإصابة بمنعة الجيش يكون حكمها حكم الغنيمة . ألا ترى أن الغزاة لو استخرجوا من بعض جبالهم الياقوت والزبرجد فإنه يكون ذلك غنيمة ، وإن كان المسلم لو وجد شيئاً من ذلك في جبال أرض الإسلام لم يكن فيه خمس ، على ما قال عليه السلام : « ليس في الحجر زكاة » وهذا كله حجر ، إلا أن بعض الأحجار أضواء من بعض . فعرفنا أن ما يوجد من ذلك في دار الحرب فيخرج بقوة الجيش لا يكون قياتس ما يوجد في دار الإسلام .

١٩٤٧- ولو أراد الغازي أن يصطاد بكلب أو فهد أو بازى من الغنيمة فذلك مكروه له .

لأنه انتفاع بما هو من الغنيمة من غير حاجة ، فهو بمنزلة ركوب الدابة وتبئس الثوب من الغنيمة .

فإن أرسله فذهب ولم يعد إليه فلا ضمان عليه فيه . لأن أكثر ما فيه أنه بالإرسال مستهلك له ، ومن استهلك شيئاً من الغنائم في دار الحرب لم يضمن .

ولكنه يؤدب على ذلك إن فعله بغير إذن الأمير .
فهذا مثله .

١٩٤٨ - ولو وُجدَ (ص ٣٥٠) في الغنائم فرسٌ مكتوبٌ عليه :
 حبيسٌ في سبيل الله تعالى . فإن كانوا إنا و جئوا ذلك في عسكرِ
 المسلمين أو بالقرب منه بحيث يكون أغلبُ الرأي فيه أنه للمسلمين
 فهو بمنزلة اللقطة ، فالسبيلُ فيه التعريفُ . بمنزلة ما لو وُجد ذلك
 بدار الإسلام . ولا يكونُ حبيساً بما عليه من السمة .
 لأن السمة ليست بحجة حكيمة . ألا ترى أنه لا يستحق بها الملك ولا اليد .

وإن وُجئوا ذلك في موضعٍ هو في يدِ أهل الحرب مما يكون
 غالبُ الرأي فيه أنه للمشركين ، فإن هذا غنيمة كسائر الغنائم .

لأن هذه السمة لا يثبت استحقاق شيء في الحكم . فوجودها كعلمها ،
 فيحتمل أن يكون المشركون فعلوا ذلك ليلبسوا على المسلمين إذا خرج بعضهم
 إلى المعسكر عينا يتجسس أخبار المسلمين ، والمحمّل لا يكون حجة .

والدليل عليه أن مثل هذا الفرس لو كان في يد مسلم يبيعه لم يمنع من بيعه ،
 باعتبار هذه السمة ، فبهذا يتبين أن السمة لا تكون حجة في الأحكام .

ولكن لو شهد قومٌ من المسلمين أنه من الخيل الحبيس^(١) ،
 وقد حضر صاحبه الذي كان في يده ، فإن الإمام يردّه إليه قبل
 القسمة ، وبعد القسمة ، بغير شيء .

(١) هـ ، ب ، والأصل « الحبيس » وكلها خطأ . والصواب ما في ق ، وهو مسا
 البتة . وفي هاشم ق « الحبيس » بضمين جمع حبيس . وهو كل ما وقفته لوجهه الله
 تعالى حيوانا كان أو أرضا أو دارا ، مشرب .

لأن على قول من يجيز الوقف: القرسُ الحبيسُ، كالوقف في الحكم ، لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يتملكه المشركون بالإحراز ولا المسلمون بالأخذ منهم ، فيجب رده على القيم الذي كان في يده ، وتعويض (١) من وقع في سهمه قيمته من بيت المال ، ورد الثمن على المشتري إن كان باعه الإمام . ويكون الحكم فيه كالحكم في المدبر يأمره المشركون ثم يصيبه المسلمون .

فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله فالحكم في هذا كالحكم في غيره من أفراس المسلمين يُحرزها المشركون .

لأن عنده هذا محلٌ للتملك (٢) بالإرث والبيع ، فيكون محلُّ التملك (٢) بالاغتنام أيضاً .

١٩٤٩- وإذا قسم الإمام الغنائم في دار الإسلام وعزلَ الخمسَ ثم أغارَ العدو على ما عزله للخمس فأحرزوه ، ثم ظهر عليه المسلمون ، فإن عُرِف ذلك قبل القسمة رُدَّ في الخمس كما كان . لأن حقَّ أرباب الخمس تأكد في الخمس ، كما أن حقَّ الغنائم قد تأكد في الأربعة أخماس .

١٩٥٠- وإن كان لم يعرف ذلك حتى قسم بين الغنائم ، فهو سالمٌ لهم . لأن الإمام لو أخذه لأرباب الخمس بعد القسمة أخذه بالقيمة ولا فائدة لهم في ذلك .

١٩٥٠- ولو كان باعه قبل القسمة ثم علم أنه من الخمس فإن كان باعه بقسمته أو أكثر ، فهو سالمٌ للمشتري .

(٢) ق ، ب « التملك » .

(١) هـ « ويؤخذ » .

لأنه لو أخذه من يده أخذه بالثمن ، ولا فائدة لأرباب الخمس .

وإن كان باعه بأقل من قيمته فله أن يأخذه بالثمن .

لأن الأخذ هاهنا مفيد لأرباب الخمس ، فإنه يعطى الثمن من الخمس ويجعل ما بقى مقسوماً بينهم .

١٩٥١ - وما وجد المسلمون من متاع على ساحل البحر أو وجدوا سفينة قد ضربتها الريح فرمّت بها على الساحل ، وفيها أمتعة ، فإن كان ذلك الموضع الذي وجد فيه من أرض الحرب فهو في الخمس ، سواء كان ذلك المتاع مما يتخذه المسلمون أو المشركون .

لأنهم إنما توصلوا إلى ذلك الموضع بقوة الجيش ، فيكون المصاب غنيمة ، وبأن كان ذلك من متاع المسلمين لا يخرج به من أن يكون غنيمة .

كما لو وجدوا ذلك في حصن من حصونهم .

وهذا لأنه يتوهم أن يكونوا اشتروا ذلك من تجار المسلمين ، أو أخذوه من المسلمين قهراً ، أو أحرزوه .

١٩٥٢ - وإن وجدوا ذلك في موضع من الساحل هو من أرض أهل الإسلام ، فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة . ويستوى إن كان ذلك من متاع يتخذه المسلمون أو المشركون ، إلا أن يكون (ص ٣٥١) أكثر الرأي فيه أنه كان للعدو ، فحينئذ يَخْمَسُ ، وما بقي يكون للغنائمين

لأن ما يوجد على ظاهر ذلك الموضع بمنزلة ما يوجد في باطنه .

١٩٥٣- ولو استخرجوا كنزاً من موضعٍ هو من دار الحربِ
يكونُ حكمُهُ حكمُ الغنيمة .

١٩٥٤- وإن استخرجوا ذلك من موضعٍ من دار الإسلام ،
يجب الخمسُ فيه ، ويكون ما بقى لمن أصابهُ ، سواء كان
الموجودُ من دراهم الأعاجم أو غير ذلك ، إلا أن يكون أكبر
الرأى أن ذلك من وضع^(١) أهل الحرب .

وهذا لأن البناء على الظاهر فيما يتعلل الوقوف فيه على الحقيقة ، وغالب
الرأى ، بمنزلة اليقين فيما لا يمكن لإثباته بحجة أخرى .

١٩٥٥- فإذا دخلَ المسلمون دار الحرب فدخلوا على قبورِ الكفارِ ،
فيها الأموالُ والسلاحُ قد دُفنتَ معهم ، فلا بأس بأن يحفروا تلك
القبورِ ويستخرجوا ما فيها . وهذه عادة بعض أهل الحرب أنهم
يدفنون الأبطال^(٢) منهم بأسلحتهم وأعيانِ أموالهم . ثم في استخراج
ذلك منفعة للمسلمين ، فإنهم يتقوونَ بتلك الأسلحة على قتالهم .
وحرمةُ قبورهم لا تكون فوق حرمة بيوتهم . فإذا جاز الهجومُ عليهم
في بيوتهم لأخذ ما فيها من الأموال فكذلك يجوز حفرُ قبورهم .

وهذا لأن هذه الأموال ضائعة ، والموضع الذي تدفن فيه الأموال يكون
كنزاً لا قبراً ، وبه فارق ما لو أرادوا حفر القبور لنهب أكفان الموتى ، لأن ذلك
ليس بمال ضائع ، بل هو مصروف إلى حاجة الميت .

(١) ب « موضع » .

(٢) لى هاشى ق « ورجل بطل معركة ، وكشاد ، بين البطالة والبطول شجاع

بطل جراحته لا يكثر لها » أو بطل منته دماء الاقران . جمعه ابطال . حصيرى .

ثم من استخرج شيئاً من هذه الأموال فهو غنيمة يُخمس .
لأنه ما توصل إليها إلا بقوة العسكر .

١٩٥٦ - وما وجدوا من متاع المشركين أو المسلمين شيئاً قد سقط منهم ، مثل السوط والحذاء والجبل ، فإنه لا يحل لمن كان غنياً أن ينتفع بشيء من ذلك ، ولكنه إن كان من متاع المشركين فهو غنيمة . وإن كان من متاع المسلمين فهو بمنزلة اللقطة ، فإن كان محتاجاً إلى ذلك انتفع به ، وهو ضامن لما نقصه إذا جاء صاحبه ، بمنزلة ما لو وجد ذلك في دار الإسلام .

فإن قيل : فقد جاءت الرخصة في السوط ونحو ذلك ، كما في حديث ابن معبد الضبي^(١) على ما رواه في كتاب اللقطة . قلنا : تأويل ذلك في السوط المنكسر ونحوه مما لا قيمة له ، ولا يطلبه صاحبه بعد ما سقط منه ، وربما ألقاه واستبدل به . فأمّا إذا كان شيئاً له قيمة ويعلم أن صاحبه ما ألقاه بل سقط عنه ، وهو في طلبه ، فحكمه حكم اللقطة . اعتبار القليل بالكثير .

ألا ترى إلى ما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ردّوا الخيط والمخيطة . فقيل له : إن فلاتاً أخذ قبالين^(٢) من شعر . فقال : قبالين من نار . وإذا كان هذا الحكم في الثنينة فما ظنك في مال المسلمين ؟ وقد أشار في الكتاب إلى أن له مخالفاً في المسألة ، وهم بعض أهل الشام . فإنهم يرخصون في السوط ونحوه . ثم بين فساد مذهبهم فقال :

(١) - في حديث الضبي بن معبد التنبلي « ق » في الضبي بن معبد « وصححت في الهامش » ابن معبد الضبي « ب » أبي معبد الضبي « .
(٢) في هامش في « قبال النمل » - كتاب - زمام بين الأصابع الوسطى والتي تليها . قاموس « .

أَرَأَيْتَ لو كان سَوْطًا يُساوى عشرة دراهم أَكان يجوزُ له أَنْ
يتملّكه ، وهو بحيث لو سرقه من صاحبه قُطِعَتْ يدهُ فيه .
أَرَأَيْتَ لو كان عشرون سَوْطًا بهذه الصفة ؟

فعرّفنا أَنَّ الذى لا بأس بأن ينتفع به هو ما ليس بمنقوم ، ولا يطلبه
صاحبه ، مثل النوى وقشور الرمان وبعر الإبل وجلد الشاة الميتة وما أشبه ذلك .
فأما ما يعلم أَنَّ صاحبه يطلبه فهو بمنزلة اللقطة فى يده .

١٩٥٧- والدابة العجفاء التى يعلم أَنَّ صاحبها تركها إذا
أخذها إنسانٌ فَأَخْرَجَهَا فعلية ردّها ، ولا يُجعلُ ذلك بمنزلة
السوطِ . يُلقيه صاحبه .

والقياس فى الكلِّ واحدٌ ، إلا أنا استحسنا فى السوط لأن صاحبه ألقاه
رغبة عنه . فقد كان قادراً على حمله ، وما ترك الدابة رغبة عنها وإنما تركها
لعجزه عن إخراجها ، فلا يزول ملكه عنها بذلك .

أَرَأَيْتَ لو كانت جارية مريضة تركها لعجزه عن إخراجها فأخذها إنسان
وأحسن إليها حتى برأت من مرضها كان يحل له . أَنَّ يطأها من غير سبب
من أسباب الملك له فيها ؟ فلهذا وشبهه أخذنا فى الحيوان بالقياس .

١٩٥٨- ولو ادّعى الذى فى يده الدابة على صاحبها : إنك
قلتَ حين خليت سبيلها : مَنْ أَخَذَهَا فهي له . وجحد ذلك
صاحبها . فالقولُ قوله مع يمينه .

لأن دعواه هذا السبب عليه كدعواه منه .

فإن أقام البيئنة أو نكل صاحبها عن اليمين سلمت الدابة للذي أخذها . سواء كان حاضراً حين قال صاحبها هذه المقالة أو لم يكن .
للحديث الذي روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الهدايا : من شاء فليقتطع . وقد تقدم بيان هذا الجنس من المسائل . وبعد صحة الهبة لا صلحت في يد الموهوب له وسمنت فليس للواهب أن يرجع فيها . لأن الزيادة المتصلة تمنع الرجوع في الهبة .

باب قسمة الغنائم التي يقع فيها الخطأ (١)

١٩٥٩- وإذا رأى صاحبُ المقاسم أن يقسمَ الأجناسَ المختلفةَ بين الغانمين فيُعطي كلَّ واحدٍ منهم جنساً بنصيبه فذلك جائزٌ ، بعد أن يعتبر المعادلة في المالية .

لأنَّ حقَّ الغانمين في المالية دون العين .

ألا ترى أن له أن يبيع الكل ويقسم الثمن بينهم ، وفي القسمة بهذه الصفة اعتبار معنى المعادلة فيما هو حقهم .

١٩٦٠- وهذا بخلاف قسمة المال المشترك الموروث والمشتري ، فإنَّ هناك عند اختلاف الجنس لا يجوز القاضي الشركاء على القسمة جملة واحدة .

لأنَّ الشركة هناك ثابتة في العين .

ألا ترى أنه لو أراد أن يبيع العين ويقسم الثمن لم يكن له ذلك دون رضاهم .

يوضحه أن الملك هناك ثابتٌ لكل واحد منهم في كل جنس (٢) ، ولهذا لو حقق بعضهم نفذ حقه في نصيبه ، فيتحقَّق معنى المعاوضة في قسمة الأجناس جملة واحدة .

(١) في هامش الأصل « بلغ قراءة عليه إبقاء الله تعالى » .

(٢) في هـ وحدها « .. أن الملك هناك ثابت في العين ويقسم الثمن بينهم لكل واحد منهم في كل جنس » .

١٩٦١- وها هنا لا مِلْكَ للغائبين قبل القسمة . ولهذا لو أعتق
بعضُهم شيئاً من الرقيق لم ينفذ عتقه ، ولو استولد جارية لم تصير أمًّا
ولد له . ولا يثبت النسبُ منه ، ولكن سقط الحدُّ بشبهة فكانت
القسمةُ هاهنا تملكاً من كلِّ واحدٍ منهم ما يعطيه بحقه ابتداءً ،
فيستوى فيه الجنس الواحد والأجناس المختلفة .

فإن وقعت جاريةٌ منها في سَهْمِ رجلٍ ، فأقامت البينةَ أنَّها
حرة ذميمة قد سبهاها المشركون ، فإن كان شهودُها من أهلِ الذمة
لم تُقبل شهادتهم .

لأن هذه الشهادة تقومُ على المسلم في إبطال ملكه .

وإن كان شهودُها مسلمين قبلت الشهادة وقضى بأنَّها حرة .

ثم في القياس يرجع المستحق عليه على الجند فيأخذ منهم حصته مما أخذوا ،
كما في قسمة الميراث إذا استحق نصيب بعض الشركاء ، ولكنه استحسن وقال :

الإمامُ يعوض الذي وقعت في سهمه قيمتها من بيت مال
المسلمين ولا ينتقص بتلك القسمة .

وكذلك لو قامت البينة أنها مدبرةٌ لمسلم أو أمٌ ولد له .

وهذا لأنَّه يتعلز رجوعه عليهم بحصته . لكثرتهم وتفرقهم في القبائل ،
ولتعلز كالممتنع . ثم دفع الضرر عن المستحق عليه واجب ، وذلك في أن
يعوض له قيمتها من بيت المال ، لأن هذا من نوائب المسلمين . ولأنَّه لو بقي

شيء من الغنيمة مما يتعذر قسمته (ص ٣٥٣) فإنه يوضع ذلك في بيت المال ، فكذلك إذا لحقه غرم يجعل ذلك على بيت المال . لأن الغرم مقابل بالغنم (١) . ولأن هذا خطأ من الإمام فيما عمل فيه للمسلمين ، فيكون في بيت مال المسلمين .

١٩٦٢- وكذلك إن استحققت جارتان أو ثلاثة أو نحو ذلك ، مما لا يكون فيه ضرر ببيت المال .

وكذلك لو أغفل رجلاً أو رجلين عند القسمة ، فهذا وما لو استحق نصيبهم سواء .

فأما إذا قامت البينة على ألف رأس أو أكثر أنهم من أهل الذمة وقضى بحريتهم ، فإن القاضي لا يعرض المستحق عليهم من بيت المال ، ولكن يقول لهم : ائتوني بمن قدرتم عليه من الجند حتى أردكم عليهم بحصصكم من الغنيمة .

لأنه كما يجب دفع الضرر عن المستحق عليهم يجب دفع الضرر عن عامة المسلمين ، وفي التزام التعويض من بيت المال ، عند كثرة المستحقين لإضراراً بالمسلمين في بيت مالهم . وربما يأتى ذلك على جميع مال بيت مال المسلمين (٢) أو يزيد على ذلك . فلهذا أخذ بالاستحسان (٣) إذا قل المستحق ، وعاد إلى القياس إذا كثر المستحق .

١٩٦٣- وأى رجل جاءوا به قد أخذ من الغنيمة شيئاً أعطاهم بحصصهم مما في يده ، وأعطى أيضاً نصيبهم من الخمس إن لم يقسم

(١) هـ « بالغنم » .

(٢) هـ « بيت المال » .

(٣) هـ « قد أخذنا بالاستحسان » ، وراقت ب الأصل .

ذلك بين المساكين ، وإن كان قسم أعطاهم ذلك من أموال الصدقات . فإن لم يكن في بيت المال من أموال الصدقات شيء كان ذلك ديناً فيما يأتيه من ذلك .

لأن حقهم كان ثابتاً فيما دفعه للخمس وفيما دفعه إلى غيرهم ، فلا يسقط حقهم عن ذلك إلا بسلامة نصيبهم لهم من محل آخر ، وقد تبين أنه لم يسلم .

١٩٦٤ - فإن جاءوا بقوم كثير من أخذوا الغنائم وقالوا للأمير: اجمع ما في أيديهم فاقسمه بيننا وبينهم بالسوية لأننا وإياهم شرعاً^(١) سواء ، لم يفعل ذلك ، ولكن ينظر إلى حصتهم مما في أيدي الذين أحضروهم فيعطيههم ذلك القدر .

لأن التملك من الإمام بالقسمة قد صح من كل واحد منهم ، فلا يبطل ذلك إلا في قدر ما يتيقن بالسبب المبطل فيه ، وذلك مقدار حصتهم من ذلك ، وما وراء ذلك من حقهم في يد سائر الغانمين ، فما لم يحضروهم لا يقضى لهم به .

١٩٦٥ - وهذا بخلاف ما إذا كان المقسوم بينهم جنساً واحداً من المكيل والموزون ، فإن هناك يقسم ما في يد^(٢) الذين أحضروهم بين جماعتهم ، كأن الغنيمة^(٣) لم تكن إلا ذلك ، وكأنهم الغانمون خاصة . لأن القسمة في المكيل والموزون تميز محض .

ألا ترى أنه ينفرّد به بعض الشركاء ، وأن^(٤) تلك القسمة بين المشتركين

(١) أي مشروقة و الناصب فهو هذه شرع ويسمى أى سواء . قاموس .

(٢) هـ . أيدي .

(٣) هـ . القسمة . غنمة .

(٤) هـ . ولا .

لا تمنع كل واحد منهم من بيع نصيبه مرابحة ، فالذين لم يقدر عليهم قد أخذوا
مقدار حقهم وزيادة ، فتجعل الزيادة كالتساوي . فلما في العروض والأجناس
المختلفة فيتمكن معنى المعارضة في القسمة .

ألا ترى أنه لا ينقرد بعض الشركاء ، وأنه ليس لواحد من المشتريين
بعد القسمة أن يبيع نصيبه مرابحة على قدر ما غرم فيه من الثمن؟ فلهذا يعتبر
مقدار نصيب المستحق عليهم فيما في يد الذين أحضروهم في الأصل ، فيردم
عليهم بذلك القدر .

١٩٦٦ - قال :

ألا ترى أن رجلاً لو مات عن ثلاثة أعبد وثلاث بنين ، فقسم
القاضي العبيد بينهم ، وأخذ كل واحد منهم عبداً ، ثم استحق
نصيب أحدهم ، أو ظهرت حرية ، فوجد (ص ٣٥٤) أحد
صاحبيه لم يأخذ مما في يده إلا قدر نصيبه في الأصل ، وهو
الثلث من العبد الذي في يده .

ولو كان الموزون بينهم مكيلاً أو موزوناً والمسألة بحالها
فإنه يأخذ منه نصف ما في يده .

والفرق بينهما ما ذكرنا . فإذا كان هذا الحكم في القسمة التي تبتنى
على الملك وهي لا تتضمن التملك ابتداءً ففي القسمة التي تبتنى على الحق وفيها
تمليك العين ابتداءً أولى .

١٩٦٧ - ولو سمع بهذا الاستحقاق ببقية الجند الذين أخذوا
الرفيق فهم في سعة من بيع ما في أيديهم ، وجماع الأمة التي أصابت

كل واحد منهم ، ما لم يقض الحاكم عليه لمن استحق نصيبه بحصته مما في يده .

لأنه تملكها بالقسمة بتمليك الإمام ابتداءً منه ، فلا يبطل ملكه في شيء منها ما لم يقض القاضي بإبطال ذلك التملك عليه . وهذا بخلاف الميراث ، فإن هناك لا يحل لمن لم يستحق نصيبه أن يطأها ولا يبيعها بعد ما استحق نصيب أحدهم ، لأن هناك القسمة كانت تمييزاً للملك لا تملكاً ابتداءً ، ويمكن فيها معنى المعاوضة ، بحيث إن ما أخذ كل واحد منهم أخذ بعضه بنصيبه فيها وبعضه عوضاً عن نصيبه فيما أخذ صاحبه .

١٩٦٨ - فإذا ثبت بالبينة حزية الأصل أو الاستحقاق في نصيب أحدهم ، فقد بطلت تلك القسمة وعاد الحكم فيها كما كان قبل القسمة . فلهذا لا يحل له وطؤها ولا بيع نصيب شريكه منها . وحقيقة هذا الفرق تتبين بما قدمنا أنه لا ملك للغانمين قبل القسمة ، حتى لو أعتق بعضهم لا ينفذ عتقه ، ولو استولد لم يصبح استيلاده ، فعرفنا أن الملك يثبت بالقسمة ابتداءً ، وفي الموروث الملك ثابت للشركاء حتى ينفذ العتق والاستيلاء فيه من بعضهم قبل القسمة . فإذا بطلت القسمة بالاستحقاق كان المستحق عليه مالاً لنصيبه مما في يد صاحبه ، قبل قضاء القاضي ، كما كان قبل القسمة ، وفي الغنيمة المستحق عليه بعد بطلان القسمة لا يملك شيئاً مما في يده قبل قضاء القاضي ، كأن لم يكن مالاً قبل القسمة .

يوضحه أن في الغنيمة لو رأى الإمام أن لا تبطل القسمة وأن يعرض
 للمستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال كان له ذلك .
 وفي الميزات لو أراد القاضي أن يفعل ذلك لم يتمكن منه ، وكان للمستحق
 عليه أن يرجع بنصيبه فإما أخذه شريكه ، شاء الحاكم أو أبي .
 وبه اتضح الفرق بين الفصلين .

١٩٦٩- ولو أن المولى لقسمة الغنائم عزل الخمس والأربعة
 الأخماس ولم يُعطَ أحداً شيئاً حتى سرق الخمس أو هلك ،
 أو سُرقت الأخماس الأربعة^(١) فإنه يستقبل القسمة فيما بقي
 ويجعل ما هلك كأن لم يكن .

لأن القسمة لا تتم بتمييزه البعض من البعض قبل التسليم ، فالواحد
 لا يكون مقاسماً مع نفسه ، وإنما تتم القسمة بين اثنين . فلهذا كان هلاك
 ما هلك قبل التمييز وبعده سواء .

١٩٧٠- ولو أعطى المساكين الخمس ثم سُرقت الأخماس
 الأربعة فقد سلم للمساكين ما أخذوا ، ولم يكن للغائبين أن يرجعوا
 عليهم بشيء ، وكذلك لو كان بدأ بالأخماس الأربعة فقسّمها
 بين الجند ثم سُرقت الخمس لم يرجع على الغائبين بشيء .

لأن القسمة قد تمت هنا بينه^(٢) وبين أرباب الخمس بدفع نصيبهم
 إليهم ، على اعتبار أنه كالوكيل من جهة الفزاة ، وبينه وبين الغائبين ، إذا سلم
 نصيبهم إليهم ، على اعتبار (ص ٣٥٥) أنه كالوكيل للمساكين فإنه يصلح

(١) هـ « الأربعة للأخماس » .

(٢) هـ « بينهم » .

ظنيابة من الجانبين ، وهو بمنزلة ما لو أوصى الرجل بثلاث ماله للمساكين
فقسم القاضي وأعطى الثلثين للورثة ، ثم ضاع الثلث في يده ، أو أعطى
للمساكين الثلث ثم ضاع نصيب الورثة في يده ، فإن القسمة تكون ماضية ،
ولا يرجع لأحد الفريقين على الآخر بشيء ، باعتبار أنَّ القاضي كالنائب
عن اللذين بقى نصيبهم في يده ، فوصول نصيبهم إلى نائبهم بمنزلة وصوله
إليهم ، فيكون هلاكه بعد ذلك عليهم .

١٩٧١- وكذلك لو كان قسم الأحماس الأربعة وجزأها على
سهام الخيل والرجالة ولكن لم يُعطَ أحداً شيئاً حتى ضاع بعض
ما عَزَلَ ، فإنَّ القسمة تنتقض ويقسم ما بقى بينهم قسمة مستقبلية .
فالقسمة لا تتم .

لأنه لا يكون مقاسماً بنفسه عليهم ، ولكن ما هلك يهلك من نصيب
جماعتهم وما بقى يبقى لجماعتهم .

١٩٧٢- ولو كان أعطى الرجالة سهامهم ، وبقيت سهام الخيل ،
ولم يُعطَ المساكين الخمس أيضاً ، ثم ضاعت سهام الخيل جاز
للرجالة ما أخذوا .

لأن القسمة في حقهم تمت على اعتبار أنَّ الإمام نائب عن أصحاب الخيل .

١٩٧٣- ثم ينبغي له أن يقسم ما في يده من الخمس على حق
أرباب الخمس وعلى سهام الخيل .

لأن القسمة لم تتم فيما بين أرباب الخمس وأصحاب الخيل حين لم يُعطَ
واحداً من الفريقين نصيبه ، فما يتوى يتوى عليهم ، وما يبقى يبقى لهم .

١٩٧٤- وكذلك لو كان الذى ضاع ما عَزَلَه للخمس ، فإنه
يقسم ما عزله لأصحاب الخيل بينهم وبين أرباب الخمس على
مقدار حقهم ، ولا يرجع على الرجاله بشئ .
لأن القسمة قد تمت فى حقهم حين قبضوا نصيبهم ، و فرق بين هذه
المسائل وبين ما إذا استحق نصيب البعض لحرية أو غير ذلك على ما بينا .
ووجه الفرق أن بالاستحقاق يتبين أن القاسم خطأ ، وأن القسمة كانت
فاسدة . وأما هاهنا فبهلاك البعض لم يتبين خطأ القاسم ، فلهذا كانت القسمة
باقية فى نصيب من تمت القسمة فى حقه . والله أعلم .

باب أثمان الغنائم التي يرى الإمام منها أهلها

١٩٧٥ - قال : قد بينّا أن الإمام لو قَسَمَ الغنائم في دارِ الحربِ أو باعها ثم لحقهم مَدَدٌ لم يشاركوهم فيها .
لأن بالقسمة قد ثبت الملك لكل واحدٍ منهم في نصيبه ، فلو ثبت للمدد شركة لثبت بطريق الغنيمة ، فالمسلم لا يثبت له الحق في ملك المسلم بطريق الغنيمة .

وكذلك بالبيع قد ثبت الملك للمشتري ، فتعذر إثبات الشركة للمدد في المبيع ، ولا يثبت لهم الشركة في الثمن أيضاً ، سواء قبض من المشتري أو لم يقبض .
لأن وجوب الثمن للغائبين بالبيع .

والشركة في الغنيمة لا فيها صار مستحقاً لهم بالعقد .
ولأن العقد يقتضى تقابل البدلين في الملك ، وكما يثبت الملك للمشتري في المبيع يثبت للغائبين في الثمن . فكان ذلك أقوى في قطع الشركة من تأكيد حقهم بالإحراز . ولأن الإمام نائب عنهم في البيع ، فكأنهم باعوه بأنفسهم ، ونفذوا البيع من جهتهم آية تأكيد حقهم فيه ، فكأنه قسمها بينهم ، وباع كل واحد منهم نصيبه .

١٩٧٦ - فلو أن المشتريين لم ينقذوا الثمن وقبضوا ما اشتروا ، ثم لحقهم المشركون ، وقد علم الأمير أنه لا طاقة للمسلمين . (ص ٣٥٦)

بهم ، فأمر منادياً فنادى : مَنْ اشترى مناشيئاً فليطرحه . وتجمعوا حتى تبلغوا مأمنكم من دار الإسلام ففعلوا ذلك ، ثم طالبهم الأمير^(١) بالثمن بعد ما خرجوا ، فقالوا : قد طرحنا ما اشترينا بأمرك ، فلا ثمن لك علينا . أو قالوا : اضمن لنا قيمته . فإن كانوا طرحوا ذلك طائعين فلا شيء لهم على الأمير ، وعليهم ما التزموا من الثمن . لأن حكم البيع في المبيع قد انتهى بالتسليم والتحق بسائر أملاكهم ، فهم قوم أنفقوا ملكهم طوعاً . والأمير أشار عليهم بمشورة ، فلا يوجب ذلك غمراً لهم عليه ، ولا يسقط به الثمن الذي تقرر ديناً في ذمتهم .

١٩٧٧- وإن كان أكرههم على ذلك بوعيد متلفٍ نظر الخليفة في ذلك ، فإن علم أنه فعل ذلك نظراً لهم لم يضمن لهم شيئاً مما طرحوا . لأنه كان مأموراً من جهته بالنظر لهم ، وقد فعل . ولأنه أكرههم على ما يحق عليهم فعله شرعاً ، فإن المسلم مأمور عند الصرورة بأن يجعل ماله وقاية لنفسه ، وهو ما أمرهم إلا بذلك ، والمكره بحق يكون محسناً ، وما على المحسنين من سبيل .

١٩٧٨- وإن علم أنه أكرههم لا على وجه النظر لهم يضمن لهم قيمة ما طرحوا .

لأنه ما كان متعلّياً فيها أكرههم عليه مخالفاً لأمر الخليفة ، فكانوا بمنزلة الآلة له بعد تحقق الإكراه ، فكأنه أخذ المال منهم وطرحه ، فيضمن لهم قيمته .

والثمن واجبٌ على المشتريين في الوجهين .

لأنه تقرر ذلك ديناً في ذمتهم ، وإتلاف البيع بعد تقرر الثمن وانتهاء العقد لا يسقط الثمن ، سواء حصل بفعل المشتري أو بفعل البائع .

١٩٧٩- ولو كان قال : لي طرح كل واحد منكم ما اشتري مني وهو برىء من الثمن . أو على أنه برىء من الثمن ، أو إن طرحه فقد أبرأته من الثمن ، فطرحوا طائعين أو مكرهين ، فالثمن واجبٌ عليهم .

لأن هذه الزيادة من الأمير باطل^(١) ، فإنه ليس له ولاية الإبراء عن الثمن فيما باعه للثانين . أما عند أبي يوسف رحمه الله فظاهر ، لأنه بمنزلة الأب والوصي أو الوكيل في ذلك . وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا لأنه مما لا يلتزم العهدة في هذا التصرف ، لأنه بمنزلة الحكم منه ، فيكون كالرسول في البيع لا يملك الإبراء من الثمن .

١٩٨٠- وكذلك لو كانوا في السفينة فاحتاجوا إلى أن يخففوها فأمرهم بالطرح في الماء ، فهو كالأول في جميع ما ذكرنا .

١٩٨١- وكذلك لو كان بائعُ الأطعمة في السفينة متصرفاً لنفسه ثم ناداهم : مَنْ طرح شيئاً مما اشتراه مني في الماء فهو برىء من ثمنه^(٢) ، أو اطرحوا على أنكم برآء من الثمن ، فهذا باطلٌ ، وعليهم الثمن له . وكان ينبغي أن لا يجب الثمن هنا .

لأنه كان مالكا للإبراء عن الثمن . ولكن نقول : إنه يعلق الإبراء بالشرط ، والإبراء لا يحتمل التعليق بالشرط كالعقد .

١٩٨٢ - ولو قال لهم رجل آخر : اطرحوه على أن على ثمنه ، أو قيمته لكم ، لم يصح ذلك ولم يلزمه شيء . وكذلك إذا قال البائع ذلك . وهذا لأن المبيع قد صار في ملكهم وضمانهم ، فمن يناديهم (١) بالطرح بعد ذلك يكون مشيراً عليهم بما يفعلونه في ملكهم ، وذلك لا يكون سبباً في الضمان عليه ، إذ فعل المرد في ملك نفسه لا ينتقل إلى من أشار عليه فيبقى الإبراء أو العقد متعلقاً بالشرط ، وذلك باطل ، وهذا الطريق يتضح الكلام في بيع الأمير الغنيمة .

لذا ١٩٨٣ - ولو كان الأمير أمر المنادى فنادى : أيها الناس إنا قد ألقنا المشتريين العقد فيما اشتروا منا فمن كان اشترى شيئاً فليطرحه ، ففعلوا ذلك ، لم يكن عليهم من الثمن شيء . لأنه أقالهم البيع ، وذلك صحيح منه ، كأصل البيع .

ألا ترى أن الأب والوصى يصح منهما الإقالة فيما باعه لليتيم كما يصح أصل البيع ، وبعد صحة الإقالة لا يبقى الثمن على المشتري ، ثم البيع عاد كما كان غنيمة ، وقد طرحه بأمر الأمير ، فكأنه طرحه بنفسه ، فلا يجب عليهم شيء بسببه ، وهو بمنزلة ما لو اشترى ثوب رجل فقال له البائع : قد أقلتك البيع ، فاقطعه لي قميصاً ، ففعل ذلك ، أو كان المشتري طعماً فقال : قد أقلتك البيع فيه فتصدق به عني على هؤلاء المساكين ، ففعل ذلك . فإن الإقالة تكون صحيحة ، وعلى البائع رد الثمن ، وهذا لأن الإقالة معتبرة بأصل العقد . ولو قال : قد اشتريت منك هذا الطعام بكذا فتصدق به عني ، أو هذا الثوب بكذا فاقطعه لي قميصاً ، ففعل الرجل ذلك كان البيع صحيحاً بينهما ، وعلى الأمر الثمن ، فكذلك الإقالة .

أرأيت لو أن المشترين وجلوا عيباً بالمبيع فقبل الأمير منهم بغير قضاء لم يكن ذلك صحيحاً ، والرّد بالعيب بعد القبض بغير قضاء يكون بمنزلة الإقالة فيه ، فتبين أنه يصح الإقالة منه معهم في حق الغائبين ، وهذا لأنّ حقهم قد تأكّد في الثمن ، ولكن لم يتعين ملكهم قبل القسمة ، وذلك لا ينقضي ولاية التصرف للأمير كما في الغنائم المحرزة بالدار ، وكما في مال الخراج إذا أخذ الإمام في ذلك ثياباً أو باعها ، ثم رأى أن يقبل المشتري العقد فيها صحت الإقالة منه ، فكذلك ما سبق .

١٩٨٤ - وإن لم يطرحوا ذلك حين سمعوا النداء حتى إذا ساروا منقلة^(١) أو منقلتين عملوا عملاً آخر مما يستدلّ به على قطع المجلس طرحوا ذلك فعليهم الثمن .

لأنّ الإقالة معتبرة بأصل البيع ، وكما أن إيجاب البيع يبطل بالفرق قبل القبول فكذلك لإيجاب الإقالة ، وقبول الإقالة منهم هاهنا يكون بالطرح ، فإذا لم يفعلوا ذلك في المجلس لم تثبت الإقالة وبقي الثمن عليهم .

١٩٨٥ - وإن ادعى المشترون أنّهم طرحوا كما سمعوا ولا يعلم ذلك إلا بقولهم لم يصدقوا على ذلك إلا ببينة .

لأنّهم ادّعوا ما يسقط الثمن عنهم بعد تقرّر السبب الموجب ، فهو كما لو ادّعوا قبول الإقالة في المجلس ، والباطع منكر لذلك ، فلا يقبل قولهم إلا بحجة .

١٩٨٦ - ولو كان أمر المنادين حتى قال : مَنْ طَرَحَ مِنْكُمْ المتاع الذي اشتري مني فقد أقلّته البيع فيه . فهذا في القياس لا يصح .

(١) أي خاشق ، والمقلّة كمرحلة السفر رنة ومعنى . قاموس .

لأنه تطبيق الإقالة بالشرط .

وفي الاستحسان هو صحيح .

لأن المقصود تطبيق الإقالة والحث لهم على الطرح .

١٩٨٧ - وكذا لو قال : أَقْلْتُكُمْ عَلَى أَنْ تَطْرَحُوا ، أو اطرحوا على الإقالة منكم في ، وكذا غير الأمير مَنْ باع متاعه فهو على قياس الأمير . وهو نظير القياس . والاستحسان في أصل البيع إذا قال : إِنْ أَذِنْتُ لِي كَذَا دَرَهْمًا ثَمَنُ الثَّوبِ فَقَدْ بَعَثُهُ مِنْكَ ، فَأَذَى الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ ذَلِكَ بَيْعاً صَحِيحاً استحساناً ، فكذلك الإقالة .

١٩٨٨ - ولو كان سمع النداء من المنادى بعض الناس ، ثم أخبروا بذلك من لم يسمع النداء فهذا وما لو سمعوا جميعاً من المنادى سواء . لأن الأمير أَذِنَ بتبليغ كلامه إلى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ دلالة لكلٍّ من سمع ، كما أنه أَذِنَ للمنادى في ذلك أيضاً ، وهذا بخلاف ما لو كان البائع تاجراً باع متاعه في السفينة ، فَإِنَّهُ هُنَاكَ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ كَلَامَهُ فِي إِيْجَابِ الإِقَالَةِ بعض المشترين وأخبره بذلك من سمع فطرح معهم فإنه يجب عليه الثمن ، لأن المبلغ لم يرسله البائع ولم يأمره بالتبليغ صريحاً ودلالة ، فصار كأنه لم يسمع أصلاً فأما الأمير فإنه أَذِنَ في التبليغ دلالةً لأن مبنى كلام الأمير فيما يخاطب به رعيته على الانتشار والاستفاضة ، ومثل هذا لا يوجد في كلام التاجر الذي يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ . ثم الإقالة تُعْتَبَرُ بِالْعَقْدِ .

ولو قال التاجر : قد بعث عبدى هذا من فلان بكذا . فبلغه من سمع منه ذلك الكلام من غير أن يجعله رسولا إليه ، فقبل ، لم ينقذ البيع به . ولو قال : فأبلغه يا فلان . فذهب فأبلغه كان ذلك بيعاً صحيحاً إذا قبله .

وكذلك لو ذهب رجل آخر فأبلغه ، لأنه حين قال : فأبلغه ياغلان فقد أظهر من نفسه الرضا بالتبليغ إليه ، فكل من بلغه فقبل البيع ، كان البيع صحيحاً ، وإذا ثبت هذا في العقد فكذلك في الإقالة . وبه يتصح فصل الأمير حين أمر المتأدي به . لأنه قد صرح بالأمر بالتبليغ للمتأدي ، فتبليغه وتبليغ غيره بعد ذلك سواء .

١٩٨٩- وكذلك لو قال الأميرُ بنفسه : قد أقلتكم البيع ، فاطرحوا ما اشتريتم مني وليبلغ شاهدكم غائبكم . فهذا والأول سواء .
لأنه نص على الأمر بالتبليغ ، فعبارة كل مبلغ تكون بمنزلة عبارته .
١٩٩٠- ولو كان الأمير لم يذكر هذه الزيادة في القياس لا يبرأ ! من الثمن إلا أن سمع مقالة الأمير ، كما في حق البائع لنفسه ، ولكنه استحسَن فقال : هم برآء من الثمن إذا طرحوا حين بلغهم مقالة الأمير لما بيننا أن مبنى كلام الأمير على الانتشار والظهور عادة ، والعادة تعتبر في تقييد مطلق الكلام . فكان هنا والتصريح بقوله : فليبلغ شاهدكم غائبكم سواء ، والله أعلم .

باب قسمة الخمس من الأربعة الأخماس (١)

١٩٩١- ولو أن الأمير في دار الحرب عزل الخمس من الأربعة الأخماس ولم يدفع إلى أحد شيئاً حتى أتاهم جيش آخر مدداً قلهم الشركة. لما بينا أن الأمير لا يقاسم نفسه ، وأن الملك لا يثبت لأحد في شيء بهذا العزل .

ألا ترى أنه لو سرق المزعول للخمس كان الباقي مشتركاً بين الغانمين وأرباب الخمس أخماساً ، بمنزلة ما لو سرق البعض قبل العزل . وإذا ثبت أن هذا لم يكن قسمة فقد ظهر أن المدد لحقهم (٢) قبل القسمة والبيع ، وكانوا شركاء الجيش في الأخماس الأربعة .

١٩٩٢- ولو كان الأمير أعطى الخمس المساكين ، ولم يقسم الأخماس الأربعة بين الجند حتى لحقهم المدد ، فلا شركة لهم مع الجيش في الأخماس الأربعة هاهنا . لأن القسمة قد تحققت بتسليم الخمس إلى أرباب الخمس ، وقد ثبت الملك لهم .

ألا ترى أن الأخماس الأربعة لو هلكت بعد ذلك لم يكن على الغانمين رجوع على أرباب الخمس بشيء .

(١) في هامش الأصل بخط مخالف « الأبواب المتفرقة » .

(٢) في هامش ق « لحقهم » . نسخة .

وقد بينّا أنه لا شركة للمدد بعد القسمة .

فإن قيل : شركة المدد إنما تثبت (١) في الأخماس الأربعة دون الخمس ، ولم توجد القسمة فيها هو محلّ حقهم فكيف تنقطع شركتهم بقسمة وقعت لا في محلّ حقهم ؟

قلنا : لا كذلك ، فإن القسمة لا يتصوّر وقوعها من أحد الجانبين دون الآخر ، فمن ضرورة تقرر القسمة في المصروف إلى أرباب الخمس ثبوت حكم القسمة في الأخماس الأربعة .

يوضحه أنّ المدد لو استحقوا الشركة فإنما يستحقون ذلك بطريق الغنيمة . وإذا صار نصيبهم كالغنيمة ابتداء فلا بد من إيجاب الخمس فيها ، إذ الخمس يجب في كلّ ما يصاب بطريق الغنيمة وهذا لا وجه له هاهنا ، ثم أدنى درجات هذه القسمة (ص ٣٥٩) هاهنا أن تجعل الأخماس الأربعة بمنزلة التنفيل . لأنه لا يمكن إيجاب الخمس فيها يجعل للمدد من ذلك فيكون بمنزلة النفل (٢) .

١٩٩٣ - ولو أنّ الأمير نفل سرية بعض ما أصابوا ، ثم لحقهم المدد بعد الإصابة لم يكن له شركة مع السرية في النفل ، وكذلك هاهنا ، لا يكون للمدد شركة في الأخماس الأربعة إذا لحقوهم بعد ما صرف الخمس إلى أربابها .

١٩٩٤ - وكذلك لو كان الأمير قسم الأخماس الأربعة بين أهلها ولم يقسم الخمس حتى لحق المدد ، أو كان أخذ بعض القوم سهامهم وبقى الخمس وسهام بعضهم ، فلا شركة للمدد لثبوت حكم القسمة بما صنعه الأمير .

(١) هـ « يثبت » .

(٢) هـ « التنفيل » .

١٩٩٥- ولولم يصنع شيئاً من ذلك ولكنه عجل لرجلي أورجلين نصيبهما من الغنيمة ، ثم لحقهم جيش آخر شركوهم في المصاب .
١٩٩٦- ولو عجل ذلك لأناس كثيرة لم يشركهم المدد بعد ذلك ، والقياس في الفصلين واحد .

أنه لا شركة للمدد فقد وجد منه نوع قسمه ، ولكنه فرق بين القليل والكثير على طريقة الاستحسان ، وهو نظير ما سبق ، إذا ظهر الاستحقاق في نصيب واحد أو اثنين لم تبطل القسمة ، ويعوض المستحق عليه قيمة نصيبه من بيت المال ، بخلاف ما إذا استحق نصيب جماعة منهم ، فلما فصل بين القليل والكثير في بعض القسمة بالاستحقاق فكل ذلك في ابتداء القسمة يفصل بين أن يعجل لغير يسير نصيبهم أو لجمع كثير ، فلا يجعل تعجيله للواحد والثاني قسمة ، لأن الشركة في الغنيمة شركة عامة ، فلا يتغير ذلك بما صنعه مع واحد أو اثنين ، وإنما يتغير إذا صنع ذلك في حق جمع عظيم منهم ، لتحقيق معنى العموم فيما صنعه .

أرأيت لو أعطى نصيب الفرسان وبقية الرجال ، أو أعطى نصيب أكثر الجند وبقى في يده نصيب مئة رجل أو نحو ذلك ، أكان للمدد شركة إذا احقوا بعد ذلك ؟ هذا بما لا يقول به أحد .

١٩٩٧- ولو أن المدد دخلوا دار الحرب قبل القسمة ، ولكنهم لم يصلوا إلى الجيش حتى قسم الإمام بين الغانمين ، فلا شركة للمدد إذا لحقوهم بعد ذلك .

لأن ثبوت الشركة للمدد عند اللحق بالجهاد .

ألا ترى أنهم لو دخلوا دار الحرب ولم يلحقوا بهم حين خرجوا من جانب آخر إلى دار الإسلام لم يكن للمدد معهم شركة ، فعرفنا أن الاعتبار

حال لحرقهم بهم لا حال دخولهم دار الحرب ، وعند اللحق بهم إنما يستحقون
الشركة في الغنيمة لا في ملك الغائبين ، وقد تعين الملك بالقسمة هاهنا قبل
أن يلحقوا بهم .

١٩٩٨- ولو كانوا نزلوا قريباً منهم قبل القسمة حتى يكونوا
عَوْناً^(١) لهم إن احتاجوا إليهم إلا أنهم لم يُخالطوهم فهم شركاؤهم فيها .
لأن ثبوت الشركة للمدد في الغنيمة باعتبار أن الجيش يتقوون بهم ،
وفي هذا المعنى لا فرق بين ما إذا خالطوهم وبين ما إذا نزلوا بالقرب منهم .

١٩٩٩- فإن قَسَمَ الإمامُ الغنيمة بين أهل العسكر الأول بعد
ذلك ولم يُعطِ العسكر الثاني من ذلك شيئاً ، ثم رفع العسكر
الثاني الأمر إلى الخليفة فإنه يُمضي ما صنع الأول .

لأن ثبوت الشركة للمدد مع الجيش إذا لم يشهدوا الواقعة مختلف فيه
بين العلماء ، والأمير الأول فيما يصنع من القسمة بمنزلة الحاكم ، وحكم
الحاكم في المجتهد نافذ إذا رُفِعَ إلى حاكم آخر يرى خلافه لم ينقضه ، فكل ذلك
ما صنعه الأمير هاهنا .

٢٠٠٠- ولو كان الأميرُ باعَ الغنائمَ في دار الحربِ وشَرَطَ
المشترون الخيار لأنفسهم ، أو كانوا لم يروا فَرَدُّوا بخيار الرؤية
(ص ٣٦٠) أو بخيار الشرط ، أو ردُّوا ذلك بعيبٍ قبل القبض
أو بعده ، ثم لحقهم المدد لم يكن لهم شركة في تلك الغنيمة .
لأن البيع فيها قد نفذ ولزم من الأمير .

(١) ب د غ و هـ . . .

ألا ترى أن الملك ثبت للمشتريين مع خيار الرؤية والعيب عندهم جميعاً ، ومع خيار الشرط عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وعند أبي حنيفة رحمه الله: المشترون إن لم يملكوا فقد صاروا أحق بالتصرف فيها بحكم الشراء (١) فيتبين بهذا أنها خرجت من أن تكون غنيمة والتحققت بمسائر أملاك المسلمين ، فلا يكون للمدد فيها شركة بعد ذلك .

ألا ترى أنهم لو لحقوا بهم ، والمشترون على خيارهم لم ينقضوا البيع ، لم يكن لهم شركة في الثمن إذا تم البيع ؟ فلكذلك لا يكون لهم شركة في المبيع إذا نقض البيع وصار عوده إلى يد الإمام ، ينقض البيع ببعض هذه الأسباب ، بمنزلة العود بالإقالة إذا التمس ذلك المشترون منه .

٢٠٠١ - ولو قسم الأمير الخمس وأعطى للمساكين ، ثم رأى أن يبيع الأخماس الأربعة ويقسم ثمنها فذلك جائز منه . لأن القسمة وإن تحققت بين الفزاة وأرباب الخمس فالملك لم يثبت للفزاة في نصيبهم قبل القسمة بينهم .

ألا ترى أنهم لو باعوا ذلك لم يجز (٢) بيعهم ، وما لم يثبت الملك لهم كانت ولاية الإمام في البيع وقسمة الثمن باقية . ألا ترى أنه لو قسم الأخماس الأربعة بينهم ثم باع الخمس كان ذلك جائزاً منه ؟ فلكذلك الأول .

٢٠٠٢ - ولو كان الإمام شرط الخيار لنفسه في البيع ثلاثة أيام ، ثم لحقهم المدد بعد نقض البيع أو قبله ، فهم شركاء الجيش في المبيع إن انتقض البيع في الثمن ، وفي الثمن إن تم البيع .

(١) ب « المشتري » .

(٢) ق « لا يجوز » وفي هامشه « لم يجوز » نسخة « .

لأن الملك لا يثبت للمشتري مع خيار الشرط للبائع ، فكذلك (١) لا يثبت لهم حق التصرف في المبيع فلم يخرج به من أن يكون باقياً على حكم الغنيمة . بخلاف الأول . وهذا لأن البيع بشرط الخيار للبائع في حق الحكم كالتعلق بالشرط ، والمتعلق بالشرط معلوم قبل وجود الشرط ، وإنما يثبت حكم البيع ابتداءً عن إسقاط الخيار ، ولهذا لو كان المشتري أعتق قبل ذلك لم ينفذ عتقه ، فيكون (٢) هو كالبائع ابتداء بعد ما لحقهم المدد .

٢٠٠٣ - ولو أن الأمير عزل الخمس وأعطاه المساكين ولم يقسم الأخماس الأربعة حتى أعتق رجل جارية من الغنيمة أو استولدها لم يصح شيء من ذلك منه .

لأن الملك لم يثبت هذه القسمة للغائبين ، وبدون الملك في المحل لا يثبت الاستيلاء والإعتاق (٣) . وبأن لا يكون للمدد شركة إذا لحقوا في هذه الحالة ، فإن ذلك لا يدل على ثبوت الملك لهم ، كما يعد الإحراز بالدار قبل القسمة ، فإن الملك لا يثبت لهم حتى لا ينفذ العتق والاستيلاء .

٢٠٠٤ - وإن كان لو لحقهم المدد لم يشاركوهم ، ولهذا وجب العقر على الوطء ها هنا .

لأن بما صنع الإمام صارت هذه كالفنائم المحرزة بالدار في تأكد الحق فيها ، وقد سقط الحد عن الواطئ للشبهة ، فيجب العقر ، وتكون الجارية مع ولدها في الغنيمة تقسم بينهم . ولأن الأخماس الأربعة في هذه الحالة بمنزلة النفل ، والاستيلاء والإعتاق من بعض أصحاب النفل لا يكون صحيحاً .

(١) ق « وللا ملك » وقوتها « وكذا » وفي هامشها « فكذلك » . نسخة « .

(٢) ق « فهو » وفي هامشها « فيكون » . نسخة حصرية « .

(٣) ق « العتق » وفي هامشها « الاعتاق » . نسخة « .

وإن لم يكن للمدد منهم شركة فكذاك هذا .

٢٠٠٥ - وإن كان الأمير قَسَمَ الأَخمَاسَ الأَربَعَةَ بَينَ العُرفاءِ (١) وأَهْلِ الرِايَاتِ ، ثم أعتق بعضهم عبداً ، فقد بَيَّنَّا أَنَّ عتقه ينفذُ هاهنا استحساناً ، فيكون الحكم فيه كالحكم في العبد المشترك يعتقه بعضهم . وعلى هذا الأصل لو مَاتَ بعضُ الغائمين بعد ما أعطى الأميرُ الخمسَ للمساكين فإن نصيبه يصيرُ ميراثاً .

لأن نفوذ (ص ٣١١) القسمة فيما يرجع إلى تأكد الحق بمنزلة البيع أو الإحراز بالدار والإرث يجرى في الحق المتأكد كما يجرى في الملك .

٢٠٠٦ - وكذلك (٢) لو ظهر المشتركون على الأخماس الأربعة وأحزروها بالدار ، ثم ظهر جيش آخر عليها بعد ذلك ، فإن وجدها الجيش الأول قبل القسمة فهم أحقُّ بها بغير شيء وإن وجدها بعد القسمة فلا سبيلَ لهم عليها ، كما هو الحكم في الغنائم المُحرَزة بالدار قبل القسمة .

وهذا لأن الجيش الثاني ملكوها بالقسمة ، والجيش الأول ما كانوا يملكونها ، فلا يثبت لهم حق الأخذ مجاناً ولا بالقيمة ، لأن ذلك لا يفيدهم شيئاً . فأمَّا قبل القسمة فالجيش الثاني لا يملكونها ، وإن تأكد حقهم فيها بالإحراز ، وقد كان حق الأولين متأكداً فيها فيترجعون (٣) بالسبق .

(١) في هامش ق « المرافة بالكرم لثرياسة » والريف السيد لانه عارف بأحوال من يسودهم ويسوسهم . معرب » .

(٢) ح « ولذلك » .

(٣) ق « فيترجع » وفي الهامش « فيترجعون . نسخة » .

٢٠٠٧- وإن كان حضور الجيش الأول بعد قسمة الأمير
الخمس بين المساكين فهم أحق بالأخماس الأربعة .

لأنها لم تصر ملكاً للجيش الثاني بهذه القسمة .

ولا سبيل لهم على ما أخذها المساكين .

لأنها قد صارت ملكاً لهم .

٢٠٠٨- ولو كان الأمير قسم الأخماس الأربعة بين الجند
الثاني وبقى الخمس فالجيش الأول يأخذون الخمس بغير شيء ،
ولا سبيل لهم على الأخماس الأربعة .

لثبوت الملك فيها للجند (١) الثاني .

وإن لم يفعل شيئاً من ذلك ولكن باع الغنائم كلها قبل الإحراز
أو بعده ثم حضر الجيش الأول فلا سبيل لهم عليها .

لأنها بالبيع صارت ملكاً للمشتريين ، فنفذ فيها حقهم ، وليس للأولين
ولاية لإبطال الملك المتعين لمكان ملك حق كان لهم فيها ولم يصير ملكاً بعد .

٢٠٠٩- ولو كان الإمام خمسها وقسمها بين أهل الرايات وبين
الأشخاص من الجند الأول ، ثم ظهر المشركون عليها وأحزوها ، ثم
استنقذها من أيديهم جيش آخر فأخرجوها ، وحضر أصحابها

(١) ق « للجيش الثاني » وفي الهامش « الجند الثاني » نسخة « .

الأولون ، فإن حضروا قَبْلَ القسمة أَخْلَوْهَا بغير شيء ، وإن
حضروا بعد القسمة أَخْلَوْهَا بالقيمة إن شَاءُوا .

لأن الملك كان ثبت لهم بالقسمة بين الأشخاص أو بين أهل الرايات ،
حتى كان ينفذ تصرفهم فيها والاستيلاء الوارد عليها بعد ذلك بمنزلة الاستيلاء
الوارد على مائر أملاكهم .

والله أعلم بالصواب .

باب العيب يوجد في بعض الغنيمة بعد القسمة أو قبلها

٢٠١٠- وإذا عَزَلَ الأميرُ الخُمْسَ على حِلَّةٍ والأَخماس الأربعةَ

على حِلَّةٍ ، وَعَدَلَ في القسمةِ ، ثم وجد ببعض الرقيق الذين جعلهم في أحدِ القسمين عيباً قبل دَفْعِ نصيب كلِّ فريقٍ إليهم ، فإن كان ذلك عيباً يسيراً أمضى القسمة على حالها .

لأن قسمة الغنائم مبنية على التوسع ، والعيب اليسير فيما بنى على التوسع غير مُعْتَبَر ، كما في الصداق وبطل المخلع .

ألا ترى أنه لو وجد هذا العيب بعد تمام القسمة لم يلتفت إليه ؟ فكذلك إذا وجدته قبل تمام القسمة . قلنا : لا يمنع لأجله إتمام القسمة .

٢٠١١- وإن كان ذلك عيباً فاحشاً وجَدَهُ بعضهم ، أو عيوباً

كثيرةً غير فاحشة وجدها بجماعة الرقيق ، بحيث إذا جُمِعَتْ كانت بمنزلة العيبِ الفاحش فإنه لا ينقض القسمة أيضاً ، ولكن ينظر إلى هذا النقصان فيجمعه ثم يزد عليه من القسم الآخر حتى تحصل المعادلة .

لأن العيب الفاحش مُعْتَبَرٌ لما في اعتباره من القائلة فيما بنى على التوسع (ص ٣٦٢) ، وفيما بنى على الضيق (١) ، إلا أنه لا حاجة به إلى نقص ما يشره من عمل القسمة . والمقصود هو المعادلة ، وذلك يحصل بالزيادة

(١) ق ، ب « التضييق » هـ « التضييق »

• من أحد القسمين في القسم الآخر ، فلا ينبغي أن ينقص ما صنعه من غير حاجة .
 فإن قيل : القسمة لا تقع قبل التسليم ، فينبغي أن يؤمر بالاستئناف
 على وجه يعتدك فيه النظر من الجانبين .

قلنا : ما أتى به من العزل هو من عمل القسمة وإن لم يتم ، فبظهور العيب
 الفاحش تبين أنه أقام بعض العمل دون البعض ، فإنما يشتغل بمباشرة ما لم يأت
 به من العمل لا بنقص ما قد أتى به .

٢٠١٢ - وكذلك لو وجد بعض الرقيق الذين جعلهم للخمس
 حراً مسلماً أو ذمياً ، أو أم وكّد مسلم ، فإنه لا ينقص ما صنع
 من القسمة ، ولكنه يأخذ من الأُخماس الأربعة مقدار أربعة
 أُخماس هذا الذي وجده حراً .

لأن المائدة بذلك تحصل .

وفي هذا الجواب نظر . فإن خمس هذا الذي وجده حراً من نصيب أرباب
 الخمس ، وأربعة أخماسه من نصيب الغائبين ، كما كان قبل القسمة ،
 إذ القسمة لا تؤثر فيه . فأما إذا أخذ أربعة أخماس قيمته مما بقي وجعله
 لأرباب الخمس يزداد^(١) نصيبهم ، لا أن يحصل به المائدة .

ولكننا نقول : هو حين جعل هذا في حصة أرباب الخمس فقد جعل خمسة
 لأرباب الخمس ، باعتبار أصل حقهم وأربعة أخماسه لهم عوضاً عما سلمه
 للغائبين من نصيب أرباب الخمس فيما دفعه إليهم ، فإنما يكون له الرجوع
 عند استحقاق الموضع بالموضع .

٢٠١٣ - وكذلك إن كان وجد هذا بعد إتمام القسمة بتسليم أربعة
 الأُخماس إلى الغائبين وقسمته بينهم ، أو وجد ذلك بعد ما قسم الخمس

(١) - هـ - يريد .

بين أهله دون الأخماس الأربعة، فإنه لا ينقض القسمة، ولكنه يرجع بقدر ما يحصل به المعادلة عند الكثرة، وعند القلة يصير إلى التعويض من مال بيت المال إن كان وقع ذلك في قسم^(١) الغائبين، وإن كان وقع ذلك في قسم^(٢) الخمس يرجع بحصته فيما صار للغائبين. ثم إن شاء أعطى ذلك من كان دفع إليه وإن شاء أعطاه مسكيناً آخر.

لأن بظهور الحرية فيه تبين أنه لم يصح دفعه فيما دفعه إليه، فيبقى رأيه في اختيار المصروف في ذلك القدر، كما لو لم يدفعه إلى أحد، وكذلك في الرجوع بنقصان العيب الفاحش، فالرأى إليه في أن يصرفه إلى ذلك المسكين أو غيره. وما بعد هذا إلى آخر الباب معاد كله.

(١) في هامش في « سهم » نسخة « . »

باب ما يجوز لصاحب المقاسم أن يأخذ لنفسه
وما لا يجوز وما يكون قبضاً في البيع وما لا يكون

٢٠١٤- وإذا باع المولى للقسمة الغنائم في دار الحرب أو في دار الإسلام ، بأقل من قيمتها ، فإن كان النقصان يقدر ما يتغابن الناس فيه فبيعه جائز ، وإن كان مما لا يتغابن الناس فيه فبيعه مردود . لأن فعل المولى كفعل الإمام بنفسه ، والمعنى في الكل واحد ، وهو أن الغنيمة حتى الغائمين ، ونفوذ البيع فيه من غير رضاهم باعتبار النظر لهم في ذلك ، والبيع بالغبن الفاحش لا يتحقق فيه معنى النظر . فأما بالغبن اليسير فيتحقق فيه معنى النظر ، لأن ذلك مما لا يستطيع الامتناع منه عادة .

ألا ترى أن الأب والوصي يملكان بيع مال (ص ٣٦٣) الصغير بالغبن اليسير ، ولا يملكان ذلك بالغبن الفاحش .

فإن قيل : لمن باشر البيع في الغنيمة نصيب وله ولاية البيع في نصيبه مطلقاً ، فينبغي أن ينفذ بيعه فيه على كل حال .

قلنا : لا ملك له في شيء منه قبل القسمة .

ألا ترى أنه لا ينفذ بيعه في شيء إذا لم يولّه الإمام ذلك ؟ فعرّفنا أن تنفيذ بيعه في الكل باعتبار معنى النظر .

يوضحه أن المحاباة الفاحشة من لا يملك الهبة بمنزلة الهبة ، وهو لو وهب شيئاً من ذلك لم تصح هبته في الكل .

فكذلك إذا باع بغير فاحش .

واستدل عليه بحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

فإنه حين افتتح العراق باع من المسور بن مخرمة^(١) طنناً بألف درهم ، فباعها المسور بألفي درهم . فقال له سعد : لا تنتهني ، ورد الطست . فلأني أخشى أن يسمع ذلك عمر رضي الله عنه فيرى أنني قد حايتك . فردّه . ثم ذكر ذلك لعمر رضي الله عنه فقال : الحمد لله الذي جعل رعيي تخافني في آفاق الأرض . وما زادني على ذلك شيئاً . ولو كان هذا البيع جائزاً لأمر عمر رضي الله عنه برد الطست عليه .

٢٠١٥ - فإن اشترى المولى شيئاً من الغنيمة لنفسه بأقل من

قيمته ، أو أكثر فإن ذلك لا يجوز .

لأنه لا يكون مشترى من نفسه ولا بائعاً منها . فإن الواحد لا يتولى القصد من الجانبين لما فيه من تضاد الأحكام .

من أصحابنا من يقول هذا الجواب قول محمد رحمه الله . فلما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فينبغي أن يجوز ذلك إذا اشتراه بأكثر من قيمته ، على وجه يكون فيه منفعة ظاهرة للفتن ، بمنزلة الوصي يشتري من مال اليتيم لنفسه . والأصح أنه قولهم جميعاً ، لأن بيعه هذا بمنزلة الحكم ، ولهذا لا يلزمه المهلة في ذلك ، فيكون هذا قضاءً منه لنفسه ، والإنسان لا يكون قاضياً في حق نفسه عندهم جميعاً . ولولا هذا المعنى لكان ينبغي أن يجوز البيع عندهم

(١) في هامش ق : ابن أخت عبد الرحمن بن عوف . ولد بمكة بعد الهجرة بستينين ، وقدم به المدينة في ذي الحجة سنة ثمان . وهو أصغر من ابن الزبير . المسور بكسر الميم وسكون الميملة وفتح الواو . ومخرمة بفتح الميم وسكون الكاء الميملة وفتح الراء . جامع الأصول .

جميعاً ، وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة ، لأن الوصى إنما لا يبيع من نفسه لأن
العلة تلحقه فيؤدى إلى تضاد (١) الأحكام ، وذلك لا يجوز .

٢٠١٦- فإن كان المشتري جاريةً وأشهد أنه يأخذها لنفسه
بثمن قد ساء فحبلت منه وولدت ردت في الغنيمة مع عقرها .
لأن البيع كان باطلاً وقد سقط الحد للشبهة فعليه العقر .

٢٠١٧- وفي القياس الولد مردود في الغنيمة أيضاً ، ولا يثبت
نسبه منه .

كما لو كان فعل هذا قبل الشراء لنفسه .

٢٠١٨- ولكنه استحسن فجعل الولد حراً بالقيمة ثابت
التشب منه .

لأجل الغرور الثابت باعتبار الظاهر ، أو لقياس الشبه من حيث إنه يُجعل
هو في هذا التصرف ، بمنزلة الأب فيما يشتري من مال ولده لنفسه ، فإن
ولاية البيع لكل واحد منهما باعتبار النظر للموئ عليه ، وهذا القدر يكتفى
لإثبات حكم الغرور ، فلهذا كان ابنه حراً بالقيمة .

٢٠١٩- فيجعل ذلك كله في الغنيمة إن لم يقسمها ، وإن كان
قسمها وقسم الثمن الذي غرم مع ذلك فإن الإمام يعطيه الثمن من
قيمة الولد الذي غرم ، ومن العقر .

(١) في حاشي ق ٢ تناقض . نسخة .

لأن ذلك دين عليه للغائمين والتمن الذي في الغنيمة لبطلان البيع ، فيجعل أحدهما قصاصاً بالآخر .

٢٠٢٠- وإن لم يكن في ذلك وفاة بالتمن باع الجارية فأوفاه بقية الثمن ، ثم أخذ ما بقي فجعله في بيت المال ^(١) .

لأن هذا من جملة الغنيمة وقد تعلق قسمته بين الغائمين لتفرقهم .
ثم بين الحيلة للمولى (ص ٣٦٤) إذا أراد أن يشتري شيئاً لنفسه .

٢٠٢١- فقال : ينبغي أن يبيع ذلك مِمَّنْ يَثْبُتُ بِهِ بِأَقْصَى ثَمَنِهِ وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِ ، ثم يشتريه منه لنفسه بعد ما يقبض الثمن منه كله إن أراد أن يشتريه بأقل من ذلك الثمن ، وإن أراد أن يشتريه بمثل ذلك الثمن أو أكثر فلا حاجة إلى قبض الثمن .

لأن حاله في هذا كحال القاضي فيما يريد أن يشتريه لنفسه من مال اليتيم .
ثم استدل على أنه لا يملك الشراء من نفعه لنفسه بحديث عثمان رضي الله عنه .

فإن إبلاً من إبل الصدقة أتى بها عثمان فأعجبته ، فأقامها في السوق حتى بكت أقصى ثمنها ، ثم أخذها بذلك . فأتى الناس عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه وأخبروه بما صنع . فأتاه وقال له : هل رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه صنع من ذلك شيئاً ؟ وأمره برد ذلك . وكان هذا أول ما عيب على عثمان رضي الله عنه . فإذا كان هذا يرد على مثل عثمان فعلى غيره ممن يلى المقاسم أولى !

(١) ب « بيت مال المسلمين » .

٢٠٢٢- ولو أنَّ المولى للقسمة جزءاً وبَيَّن نصيبَ كلِّ رجلٍ ،
وأقرَّعَ عليها فخرج نصيبه فيما خرج جازَ قبض المولى لنصيب نفسه ،
وإنَّ هو الذى وبى القسمة ، كما يجوز القبضُ من غيره فى نصيب نفسه .
لأنه لا يكون متهماً فى تمييز نصيب نفسه بالقرعة ، وإنما تتمكن التهمة
فما يخص به نفسه ، لا فيما تستوى نفسه فيه بغيره . وقد بينا هذا فى التنفيل .
يوضح الفرق بين القسمة والبيع أنَّ القسمة بهذه الصفة لا تتم به وحده ،
بل به وبالمسلمين ، فإنهم يقبضون أنصباهم كما يقبض هو نصيبه ، ولا تتم
القسمة إلا بالقبض . فإذا كان تمام القسمة بهم جميعاً كان مستقياً . فأما البيع
لو صح كان تمامه به وحده ، والبيع لا يتم بالواحد مباشرةً من الجانبين .
ألا ترى أنَّ أحد الورثة لو قسم التركة برضاء سائر الورثة ، وقبض كل
واحد منهم نصيبه بعد الإقراع جازاً وبمثله لو اشترى أحد الورثة نصيب
سائر الورثة من التركة من نفسه برضاءهم لم يجز ذلك ، فكذلك حالُّ المولى
للقسمة فى الغنيمة .

٢٠٢٣- ولو أنَّ المولى لبيع الغنائم جعل رمكاً فى حظيرة ثم باع
رمكة بعينها وقبض الثمن وقال للمشتري: ادخل الحظيرة فاقبضها ،
فقد خلَّيْتُ بينك وبينها . فدخل الرجلُ وعالجها ، فانفلتت منه ،
وخرجت من باب الحظيرة ، فيطالبه المشتري بردِّ الثمن .
لأنه لم يقبضها . فالأصلُ فى جنس هذه المسائل أنَّ قبضَ المقنود عليه
يكون من المشتري ، تارة بالتمكن منه بعد تخلية البائع بينه وبينها ، وتارة
يكون بمباشرة التسليم إليه . ففى التخلية يعتبر التمكن من إثبات (١) اليد عليه ليصير

قابضاً ، وفي مباشرة التسليم إليه لا يعتبر التمكن من تقرير اليد فيه ، لأن هذا تسليم حقيقة ، وحقيقة الشيء تثبت بوجوده . والأول تسليم من طريق الحكم قبضته التمكن من قبضه .

٢٠٢٤- إذا عرفنا هذا فنقول : إذا كانت الرمكة في الحظيرة بحيث يقدر المشتري على أخذها إلا أن ذلك رُبَّما يصعب عليه إلا بتوهيق أو نحوه وكانت لا تقدر أن تخرج من الحظيرة قبل فتح الباب فهذا قبض من المشتري .

تمام التسليم من البائع بالتخية . فإنه صار متمكناً من قبضها .

٢٠٢٥- وإن كانت بحيث لا يقدر على أخذها ، أو كانت في موضع تقدر أن تنفلت منه ولا يضبطها فليس هذا بقبض (ص ٣٦٥) من المشتري .

لأن التخية لم توجد حكماً فإنها تمكن من القبض ، والتمكين لا يتحقق بدون التمكن .

٢٠٢٦- وإن كان المشتري لا يقدر على أخذها وحده ويقدر على ذلك إن كان معه أعوان فكذلك الجواب .

لأنه ما صار متمكناً من قبضها . فإن تمكن الإنسان من شيء عند وجود أعوان له على ذلك لا يكون دليلاً على تمكنه منه بنفسه .

ألا ترى أنه قد يتمكن من نقل الخشبة الثقيلة بأعوان يعينونه على ذلك ولا يدل ذلك على تمكنه منه بنفسه ؟ وكذلك إن كان يقدر على أخذها وحده ولو كان معه حبل وإنما انفلتت لأنه لم يكن معه حبل فهذا لا يكون قبضاً

لأن تمكنه من الشيء بوجود آله لا يدل على أنه متمكن منه مع انعدام تلك الآلة .

٢٠٢٧- فإن كان يقدرُ على أخذها بغير حَبْل ولا عَوْنٍ ،
أو بحبلٍ ومعه حَبْلٌ ، أو بعونٍ ومعه عَوْنٌ ، وقد خُلِّيَ بينه
وبينها ، فالثمنُ لازمٌ عليه .

لأنه قد تمكن من قبضها ، فإذا لم يفعل حتى انفلتت كان مضيعاً لها بعد القبض فتهلك من ماله .

٢٠٢٨- وإن كانت الرمكةُ في يد البائع هو ممسكٌ لها فقال
المشتري : هالك الرمكةُ ، فوضعها في يده فهي من مال المشتري .
لأنه أثبت يده عليها حقيقة حين وضعها في يده ، وتقرر الثمن على المشتري
باعتبار أصل القبض دون استدامته والمستحق على البائع بالعقد التسليم إلى
المشتري لإبقاء يده فيها .

٢٠٢٩- فإن كانت في يد البائع على حالها ويد المشتري جميعاً ،
والبائع يقول : قد خُطِيتُ بينك وبينها ، ولست أُمسكها منعاً مني لها ،
إنما أُمسكها حتى تضبطها ، فانفلتت فهذا أيضاً قبضٌ من المشتري .
لأن البائع قد أثبت يده عليها ، وهو في استدامة يد نفسه معينٌ للمشتري
على تقرير يده عليها ، لا مانع لها منه ، فلا يمنع ذلك صحة قبض المشتري .
فإن قيل : كانت الرمكة في يد البائع ، فبقاء يده فيها تمنع ثبوت اليد
للغير ، بمنزلة المخصوبة ، فإنه ما يبقى يد المالك عليها لا تدخل في ضمان الغاصب .
قلنا : بقاء يده عليها يمنع يد الغير على طريق المنازعة والمقاتلة ، فأما

على طريق التمكين لإياه فلا ، ثم وجوب الضمان في الغصب إنما يكون بتفويت
بد المالك لا بمجرد إثبات اليد لنفسه ، وهاهنا دخول المبيع في ضمان المشتري
باعتبار ثبوت يده عليه ، ولهذا يدخل في ضمان المشتري بالتخلية قبل النقل
في حكم البيع ولا تدخل في ضمانه بالتخلية في حكم الغصب حتى لو هلك قبل
النقل ثم جاء مستحق لم يكن له أن يضمن المشتري شيئاً .

٢٠٣٠ - وإن كانت الرمكة في يد البائع ولم تصل إلى يد المشتري
فقال البائع : قد خليت بينك وبينها فاقبضها فإني أمسكها لك فانفلتت
لم يكن هذا قبضاً من المشتري ، وإن كان يقدر على أخذها وضبطها .
لأن للبائع فيها بدءاً حقيقة ، ولا ينسخ حكم ذلك اليد إلا ما هو مثلها ،
وتمكن المشتري من قبضها بالتخلية لا يكون مثل حقيقة يد البائع فيها .

٢٠٣١ - وهذا بخلاف ما إذا وضع البائع المبيع بين يدي
المشتري بأن كان نائباً^(١) فوضعها بين يديه ، وقال : خليت
بينك وبينها . ثم هلكت .

لأن هناك لم يبق للبائع عليها يد حقيقة ، وقد صار المشتري متمكناً من
قبضها ، حتى إذا كان البائع يمسكها بيده وقال (ص ٣٦٦) للمشتري : خليت
بينك وبينها فاقبضها ، فإنه لا يصير قابضاً ، إلا أن تصل إلى يد المشتري ،
فحينئذ تكون يده فيها حقيقة معارضة ليد البائع ، فيجعل قابضاً لذلك .

٢٠٣٢ - ولو كان البائع وَضَعَ الثَوْبَ بِالْبُعْدِ مِنَ الْمُشْتَرِي
وناداه أن قد خليت بينك وبينه فاقبضه ، فإنه لم يصير قابضاً
حتى يقرب منه فيصير بحيث تصل يده إليه .

(١) كذا في الأصل و هـ « بقره كان نائباً » « وفي ب قد » بأن كانت نيابة .

لأن هذا تسليم بطريق التمكين ، فلا يتحقق بدون التمكّن ، وتمكنه من القبض لا يكون إلا بعد أن يقرب منه ، فقبل ذلك وجود التخلية كعدمها .

٢٠٣٣- ولو أن المولى باع جميع الرمل التي في الحظيرة وخطى بينه وبينها ، وهي لا تقدر على الخروج إلا بعد فتح الباب ، ففتح الباب ليأخذ بعضها ، فغلبته وخرجت من الحظيرة ، فالثمن لازم للمشتري ، سواء كان يقدر على أخذها إذا دخل الحظيرة أو لا يقدر على ذلك .

لأنها كانت محرزة بالباب المسدود ، وقد تناول البيع كلها ، ثم صار للمشتري يفتح الباب مستهلكاً لها ، واستهلاك المشتري للمعقود عليه بمنزلة القبض منه . ومن أصحابنا من يقول : هذا قول محمد رحمه الله . فإن فتح الباب عنده استهلاكاً بطريق التسبب ، حتى قال : إذا فتح باب الاصطبل فنذت الدابة من ساعتها فهو ضامن من قيمتها لما ذكرنا .

فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله ، ينبغي أن لا يجب الثمن على المشتري . لأنه لا يجعل فتح الباب استهلاكاً ، وإنما يحيل بهلاك الدابة على الفعل الموجود منها ، ولهذا لا يضمن به ملك الغير . والأصح أن هذا قولهم جميعاً ، لأن أبا حنيفة رحمه الله يجعل فعله تسبباً ، ولكن في حكم الضمان يقول : قد طرأ على ذلك التسبب فعل معتبر . لأن فعل الدابة يعتبر في إزالة السبب الموجب للضمان وإن كان لا يعتبر في إيجاب الضمان .

ألا ترى أن من ساق دابة في الطريق فجالت يمنة أو يسرة ، والسائق ليس معها ، فأصابته شيئاً لم يكن السائق ضامناً لها ؟ باعتبار ما أحدثت الدابة من السير باختيارها ، لا على نهج سوق السائق . وإذا ثبت أن فتح الباب كان تسبباً منه لإتلاف الدابة فقد تقرر عليه الثمن بحكم العقد ، ثم فعل الدابة لا يصلح مزيلاً لذلك فيبقى ضامناً للثمن .

٢٠٣٤ - وإن كان الذى فتح الباب رجلاً آخر فإن كان المشتري قد صار بحال لو دخل الحظيرة واجتهد تمكن من قبضها فعليه الثمن ، وإن كان لا يقدر على ذلك لو فتح الباب لم يكن عليه الثمن .
لأنه لم يوجد منه الإلتلاف تسبباً ولا مباشرة ، فلما يعتبر لتقرر الثمن عليه تمكنه من قبضها بتخلية البائع بينه وبينها قبل فتح الباب .

ألا ترى أن البائع لو كان هو الذى فتح الباب ولم يكن المشتري متمكناً من قبض شيء منها لم يكن عليه من الثمن شيء ؟ فكذلك إذا فتح الباب أجنبي آخر . وهو نظير ما لو باع طيراً فى بيت عظيم وخلق بينه وبين البيت ، فإن كان المشتري هو الذى فتح الباب فطار ، كان عليه الثمن ، وإن فتح غيره الباب أو فتحت الريح الباب فخرج الطير لم يكن عليه من الثمن شيء ، إذ لم يكن متمكناً من أخذها . فكذلك الرمك . وبعض هذا قريب من بعض . وإنما يؤخذ بالاستحسان فى كل فصل .

٢٠٣٥ - ولو أن المولى باع الغنائم ولم يقبض الثمن ، فسأله الإمام أن (ص ٣٦٧) يضمن الثمن عن المشتري ففعل ذلك ، فهو جائز . وهذا بخلاف الوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن للموكل عن المشتري . لأن الوكيل فى حقوق العقد كالعاقِد لنفسه ، ولهذا لو ظهر الاستحقاق أو العيب ، كانت الخصومة معه . فلماذا ضمن الثمن عن المشتري فهو إنما يضمن لنفسه عن غيره فى الحكم ، وذلك لا يجوز .

٢٠٣٦ - فأما المولى فهو نائب محض فى هذا العقد ليس عليه من حقوق العقد شيء ، بمنزلة الرسول ، فيكون هو فى ضمان الثمن عن

المشتري كغيره من الأجانب إن ضمنَ بأمره رجوع عليه إذا أدى ،
وإن ضمنَ بغير أمره لم يرجع عليه بشيء إذا أدى .

والدليل على الفرق أن المولى لو أبرأ المشتري عن الثمن هاتنا لم يصح
إبرأؤه ، والوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري على الثمن صحَّ إبرأؤه في حق
المشتري . وإن كان يصير ضامناً مثله للموكل .

ثم المولى في هذا البيع بمنزلة القاضى في بيع مال اليتيم . والوكيل بمنزلة
الوصى في بيع مال اليتيم . ولو أن قاضياً باع مال اليتيم ثم عزل واستقضى آخر ،
فضمن القاضى الأول للقاضى الثانى الثمن عن المشتري ، أو كبر اليتيم فضمن
له القاضى الأول ذلك ، وهو قاض على حاله ، كان ضمانه جائزاً .

ولو كان الوصى هو الذى باع مال اليتيم ، ثم ضمن الثمن للقاضى عن
المشتري أو لليتيم بعد ما كبر ، فإن ضمانه يكون باطلاً . وكذلك الوالد إن كان
هو الذى باع ثم ضمن الثمن .

والفرق ما ذكرنا أن الأب والوصى يلزمهما العهدة ، ويكون خصومة
المشتري في العيب والاستحقاق معهما ، والقاضى لا يلزمه العهدة ، ولا يكون
للمشتري معه خصومة في شيء من ذلك . وأمين القاضى بمنزلة القاضى في أنه
لا تلحقه العهدة ، فيصح ضمانه عن الثمن عن المشتري . فلكذلك المولى يبيع
الذى وقع الحق له ، ليأخذ منه الثمن . وفي العيب الإمام ينصب للمشتري
خصماً إن شاء ذلك المولى ، وإن شاء غيره ، حتى إذا ثبت حق المشتري رجع
بالثمن في غنائم المسلمين ، إن كانت لم تقسم ، وإن قسمت غريم ذلك للمشتري
من بيت المال ، وليس على الذى باشر البيع عهدة في شيء من ذلك . ولهذا
صح ضمانه للثمن .

والله أعلم .

الفهارس

الأحاديث

(١)

- أتركوا ردائي ، فوالله لو كانت هذه العضاة إبلاً وبقراً
وغنماً لقسمتها بينكم ، ثم لا تجلوني جباناً ولا بخيلاً ١٠١١
- أطيب كسب المؤمن سهمه في سبيل الله تعالى ، وصفقة
يده ، وما تعطيه الأرض ... ١٠١٢
- أقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم ... ١٠٣٥
- أما نصيبي فهو لك ... ١٠٠١
- إن بني المطلب كانوا دخلوا معنا الشعب ، وكانوا معنا في الجاهلية
لم يفارقونا وإنما بنو المطلب وبنو هاشم واحد ... ١٠١٥
- إن شئنا أعطيتكما منه ولا حظ فيه لغني ولا لقوى مكتسب ١٠١٤
- إن هذا جاء وأنا نائم ، فسلّ سيفي ... ١٠٣١
- إياكم وربا الغلول ... ١٠٢٠

(ث)

- ثكلتك أمك يا ابن أم سعد . وهل تنصرون وترزقون
إلا بضعفائكم ... ١٠١٢

(ر)

- ردوا الخيط والمخيطة : فقليل له . إن فلاناً أخذ قباليين
فمن شعر . فقال : قباليين من نار ... ١٠٥٩

ردوا الخيط، والمخيط . وكلوا واعلفوا ولا تحملوا ... ١٠١٨
(ز)

والزراع يتاجر ربّه ... ١٠١٣
(ص)

الصيد لمن أخذه ... ١٠٥٣
(ل)

لا تجمعوا عليهم حرّ هذا اليوم وحرّ السلاح، قتلوهم حتى يبردوا ١٠٢٩
لا يتعاطى أحدكم أسير صاحبه إذا أخذه قبله فيقتله ... ١٠٢٧
لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ... ١٠٤٥
لا يعذب بالنار إلا ربها ... ١٠٤٥
لولا الصبيان الرضع والشيوخ الرضع لصببت عليكم العذاب صبا ١٠١٢
ليس في الحجر زكاة ... ١٠٥٤
ليس للمرأة إلا ما طابت به نفس إمامه ... ١٠٢٧
(م)

من شاء فليقتطع ... ١٠٦١
من قتل قتيلاً فله سلبه ، ومن أسر أسيراً فهو له ... ١٠٢٩
(و)

ولا الحبالى حتى يستبرتن بحيضة ... ١٠٤٠
(هـ)

هذه الدنانير حظك في الدنيا والآخرة ... ٨٩٧

الأعلام

(١)

- أبان بن سعيد: ١٠٠٨
إبراهيم النخعي: ١٠٥٢
ابن أبي أوفى: ١٠١٩
ابن أبي ليلى: ٩٤٩
ابن أحمر: ١٠٠٧
ابن جزء الزبيدي: ١٠١٣
ابن دريد: ٨٣٧
ابن سيرين: ٨٩٦
ابن عباس: ١٠١٨، ٨٩٧، ٨٩٥، ٨٩١
ابن عمر: ١٠٢٦، ١٠١٨، ٨٨٩
ابن المبارك: ٨٩٩
ابن مسعود: ٩٤٩
ابن معبد الضبي: ١٠٥٩
أبو أمية: ١٠٠٥
أبو بردة بن نيار: ١٠٢٥
أبو بكر الصليق: ١٠٠٥، ٩١٦
أبو جهل: ١٠١٥

أبو حنيفة: ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٥، ٨٨٥، ٨٨٧، ٨٨٨، ٩٣١، ٩٧٤، ٩٧٥

١٠١٦، ١٠٥٦، ١٠٧٣، ١٠٩١، ١٠٩٨

أبو الرداء: ١٠٢١

أبو عزة الجمحي: ١٠٣٠

أبو مومي الأشعري: ٨٩٢

أبو هريرة: ٨٩٥، ١٠٠٧

أبو يوسف: ٨٧٥، ٨٨٦، ٩٧٥، ١٠٧٣، ١٠٨٢

الأخنف بن قيس: ١٠١٤

(ب)

بشر بن غالب: ١٠٣٤

بنو عبد المطلب: ١٠١٥، ١٠١٦

بنو عطار: ١٠٠٦

بنو قريظة: ١٠٢٥، ١٠٢٩

بنو المصطلق: ١٠١٣

بنو هاشم: ١٠١٥، ١٠١٦

(ث)

ثعلبة بن حاطب: ١٠٠٩

ثمالة بن أثال الحنفي: ١٠٣١

(ج)

جابر: ١٠٢٧، ١٠٣١

جبريل: ١٠١٦

جبير بن مطعم: ١٠١٥

جعفر بن علي بن أبي طالب: ١٠٠٧

(ح)

الحارث بن الصمة : ١٠٠٩

الحسن : ٩٣١ ، ١٠٠٤ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٩

الحسين بن علي : ١٠٣٤

الحلواني (شمس الأئمة) : ١٠٠٦

حماد بن أبي سليمان : ١٠٢٤

(خ)

خالد بن الوليد : ٨٩٧ ، ٨٩٤

الخطابي : ١٠١١

خوات بن جبير : ١٠٠٩

(ر)

رافع بن خليج : ١٠١٠

رقية بنت رسول الله : ١٠٠٩

(ز)

الزهرى : ٨٩٦ ، ١٠٣٦

زياد بن لبيد البياضي : ١٠٠٥

(س)

السلي : ١٠٢٦

سند بن أبي وقاص : ١٠٠٧ ، ١٠١٢ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٩١

سعيد بن زيد : ١٠٠٩

سعيد بن المسيب : ٨٩١ ، ٨٩٥

سلمان : ١٠١٨

سليان بن يسار : ١٠١٩

سهيل بن عمرو : ١٠٣٢

(ش)

الشعبي: ٩٤٩، ٩٣٥

شقران: ٨٩٦

(ط)

طارق بن شهاب: ٩٠٦

الطفيل بن عمرو: ٩٠٧

طلحة بن عبيد الله: ٩٧٩، ١٠٠٩

(ع)

عبد الرحمن بن خالد بن الوليد: ١٠٣٧

عبد الرحمن بن حوف: ٨٩٧، ١٠٩١، ١٠٩٣

عبد الله بن أبي بكر بن حزم: ١٠٠٧

عبد الله بن عامر: ١٠٢٤

عبيدة السلماني: ١٠١٤

عثمان بن عفان: ٨٨٩، ١٠١٥، ١٠٠٨، ١٠٤٩، ١٠٩٣

عقبة بن أبي معيط: ١٠٢٥

عكرمة: ٨٩٧، ١٠٠٥

علي بن أبي طالب: ٨٦٨، ٨٩٤، ٩٤٩، ١٠٠٥، ١٠٣٤، ١٠٣٥

عمار: ١٠٠٦

عمر بن الخطاب: ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٩١٥، ٩٤٧،

١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠١٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٨، ١٠٣٩، ١٠٩١

عمر بن عبد العزيز: ٨٩٢، ٨٩٣

عمير مولى أبي اللحم: ٨٩٦

(ف)

فضالة بن عبيد: ٨٩٦، ١٠١٧

(ك)

كلثوم بن الأقرم: ٨٩٣

(ل)

لقابة: ١٠٠٩

(م)

مالك بن النخشم: ١٠٣٢

مالك بن عبد الله الخثعمي: ٨٨٩

مجاهد: ١٠١٦، ١٠٤١

محمد: ٨٣٧، ٨٧٥، ٨٨٦، ٨٨٨، ٨٩٦، ٩٤٩، ٩٦٤، ٩٧٤، ٩٧٥، ١٠٣٠،

١٠٥١، ١٠٧٣، ١٠٨٢، ١٠٩١، ١٠٩٨

محمد بن إبراهيم التيمي: ١٠٢٨

محيصة الأسدي: ٩٧٩، ١٠٠٨

مسروق: ١٠٥١

المسور بن مخزومة: ١٠٩١

معاوية بن أبي سفيان: ١٠٥١

مكحول: ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٣٧

المنذر بن أبي حمصة الوادعي: ٨٩٣

(ن)

النضر بن الحارث: ١٠٢٥

(ي)

يحيى بن أبي كثير: ١٠٣٣

الاماكن

(ا)

أرض السواد: ١٠٣٩

(ب)

بلد: ٨٩٦، ٩٧٩، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣٢، ١٠٣٣

(ج)

الجمرانة: ١٠١١

(ح)

الحليبية: ١٠١١

خضرموت: ٩١٦

حنين: ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠٣١، ١٠٣٦

(خ)

خبيبر: ٨٩٦، ٩٧٩، ١٠٠٨، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٢، ١٠٣٩

(س)

صير: ١٠١١

(ش)

الشام: ٨٩٣، ٩٧٩، ١٠٠٩، ١٠٣٩، ١٠٥٩

(ط)

طبرستان: ٩٢٧

(ع)

العراق: ١٠٩١

(ف)

غدك: ٩٧٩، ١٠٠٨

(م)

ماه دينار: ١٠٠٦

المدينة: ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١

مضيق الصفراء: ١٠١١

مكة: ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١٥، ١٠٣١

(ن)

نجد: ١٠٠٨

النجير: ٩١٦، ١٠٠٥، ١٠٠٦

نحلة: ١٠١٠

نهاوند: ١٠٠٦، ١٠١٨

(هـ)

الهند: ١٠٥١

(و)

اليمن: ٩١٦

أبواب الجزء الثالث

مقدمة المحقق

- ٩١ - باب النفل لمن يجب إذا جعله الأمير جملة ... ٨٣٥ - ٨٣٦
- ٩٢ - باب النفل في دخول المطمورة ... ٨٣٧ - ٨٤٦
- ٩٣ - باب من النفل يفضل فيه بعضهم على بعض بالتقدم ... ٨٤٧ - ٨٦١
- ٩٤ - باب من الاستئجار في أرض الحرب والنفل فيه ... ٨٦٢ - ٨٧٩
- ٩٥ - باب الأنفال بالائتمان والهبات ... ٨٨٠ - ٨٨٤
- ٩٦ - أبواب سهمان الخيل والرجالة ... ٨٨٥ - ٨٩٠
- ٩٧ - باب سهمان البراذين ... ٨٩١ - ٨٩٧
- ٩٨ - باب سهمان الخيل في دار الحرب ... ٨٩٨ - ٩١٤
- ٩٩ - باب سهمان الخيل في دار الإسلام والشركة في الغنيمة ٩١٥ - ٩٢٩
- ١٠٠ - باب دخول المسلمين دار الحرب بالخيل ، ومن يسهم له منهم في الغصب والإجارة والعارية والحبس ... ٩٣٠ - ٩٥٠
- ١٠١ - باب ما يبطل فيه سهم القمارس في دار الحرب وما لا يبطل ٩٥١ - ٩٦٦
- ١٠٢ - باب مما يختلف فيه صاحب الفرس وصاحب المقاسم فيما يجب للفرس ... ٩٦٧ - ٩٧٢
- ١٠٣ - باب دفع الفرس باشتراط السهم وإعادته وإيداعه في دار الحرب ... ٩٧٣ - ٩٩٤
- ١٠٤ - باب من يرضخ له ومن لا يرضخ له من الأدلاء وغيرهم ... ٩٩٥ - ١٠٠٣

١٠٥- باب كيفية قسمة الغنيمة وبيان من يستحقها من جاء

بعد الإصابة ١٠٠٤-١٠١٦

١٠٦- باب ما يستعمل في دار الحرب ويؤكل ويشرب ١٠١٧-١٠٢٣

١٠٧- باب قتل الأسارى والمن عليهم ١٠٢٤-١٠٤١

١٠٨- باب ما يحمل عليه القي وما يركبه الرجل من الدواب ١٠٤٢-١٠٦١

١٠٩- باب قسمة الغنائم التي يقع فيها الخطأ ١٠٦٢-١٠٧٠

١١٠- باب أنمان الغنائم التي يبرئ الإمام منها أهلها ١٠٧١-١٠٧٧

١١١- باب قسمة الخمس من الأربعة الأخماس ١٠٧٨-١٠٨٦

١١٢- باب العيب يوجد في بعض الغنيمة بعد القسمة أو قبلها ١٠٨٧-١٠٨٩

١١٣- باب ما يجوز لصاحب المقاسم أن يأخذ لنفسه وما لا يجوز

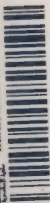
وما يكون قبضاً في البيع وما لا يكون ١٠٩٠-١١٠٠

الفهارس... .. ١٠٠١-١١١١



مطابع شركة الإعلانات الشريفة

Bibliotheca Alexandrina



0593909